A/CONF.219/7

الأمم المتحدة

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة ولا عرض المعلومات الواردة في التقرير على التعبير عن أي رأي أيا كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها.

A/CONF.219/7

مبيعات الأمم المتحدة

رقم المبيع -----

المحتويات

الفصل		الصفحة
	تمهيد	iv
الأول -	إعلان اسطنبول	١
الثاني -	برنامج عمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠	٨
الثالث -	الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة تركيا	٧٤
الرابع -	المسائل التنظيمية والإجرائية	٧٥
المرفقات		
الأول -	قائمة الوثائق	١٠٦
الثاني -	المتكلمون الرئيسيون والمدعوون الخاصون والمشاركون في المناقشات المواضيعية التفاعلية	١٠٧
الثالث -	المشاركون في المناقشة العامة	١١٢
الرابع -	الحضور	١٢٤
الخامس -	قائمة المناسبات الخاصة	١٣٥
السادس -	إعلان اسطنبول الصادر عن منتدى المجتمع المدني	١٣٩
السابع -	بيان القطاع الخاص	١٤٧

تمهيد

قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٦٣، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا على مستوى رفيع في عام ٢٠١١. وأنيط المؤتمر بالمهام التالية:

(أ) إجراء تقييم شامل لتنفيذ أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية برنامج عمل بروكسل وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والقيود التي صودفت، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها؛

(ب) تحديد السياسات الدولية والمحلية الفعالة في ضوء نتيجة التقييم وكذلك التحديات الجديدة والناشئة والفرص والوسائل اللازمة للتصدي لها؛

(ج) التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا الذي أعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وخصوصا الاحتياجات المتصلة بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ودعم أقل البلدان نموا في القضاء على الفقر والاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي؛

(د) حشد تدابير وإجراءات دعم دولية إضافية لصالح أقل البلدان نموا، والقيام، في هذا الصدد، باستحداث واعتماد شراكة متجددة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية.

وفي القرار ٢١٣/٦٤، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قبلت الجمعية العامة عرض حكومة تركيا استضافة المؤتمر.

ووفقا لقراري الجمعية العامة ٢١٣/٦٤، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٧١/٦٥، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عقدت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية دورتين في نيويورك، أولاهما في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والثانية في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١.

وعلى الصعيد الإقليمي، شملت الأعمال التحضيرية اجتماعين استعراضيين إقليميين، أولهما الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لاستعراض برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا، الذي عقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في دكا، ثم اجتماع أفريقيا الإقليمي المعني ببرنامج عمل بروكسل، الذي عقد يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١٠ في أديس أبابا.

أما على الصعيد القطري، فقد قامت أقل البلدان نموا، استنادا إلى مبادئ توجيهية محددة أعدها مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بإعداد تقارير عملية تحليلية متطلعة إلى المستقبل، تشارك فيها الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والممثلون الحكوميون المحليون. وعرض على المؤتمر ٣٣ تقريرا قطريا.

ونظّم مكتب الممثل السامي، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أربعة اجتماعات للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الداعمة للعملية التحضيرية للمؤتمر. وشاركت في هذه الاجتماعات خمس وأربعون منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وعُقد عدد من المناسبات التمهيدية في إطار التحضير للمؤتمر، شملت المواضيع التالية: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القدرات الإنتاجية والمبادلات التجارية لأقل البلدان نموا (فيينا، ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)؛ والهجرة والتنمية والتحويلات المالية في أقل البلدان نموا (نيويورك، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠)؛ وتعزيز تعبئة الموارد المالية لتنمية أقل البلدان نموا (لشبونة، ٢-٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)؛ والتنمية السياحية المستدامة في أقل البلدان نموا (كان، فرنسا، ١٢-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)؛ وتعزيز الدعم الدولي وانتقال البلدان انتقالا سلسا نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا (نيويورك، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)؛ وبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة (جنيف، ٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)؛ وتعزيز الحكم الديمقراطي من أجل تنمية أقل البلدان نموا: نحو دولة أشمل وأقدر وأسرع استجابة (جنيف، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)؛ وتوفير المعونة التجارية: العقبات التي تواجه أقل البلدان نموا والفرص المتاحة أمامها (جنيف، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)؛ وتعزيز الأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية وتيسير سبل الحصول على الغذاء والتغذية (نيويورك، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار: تحديد الأولويات ورسم السياسات وتنفيذها لصالح أقل البلدان نموا (اسطنبول، ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠١١)؛ والملكية الفكرية لأقل البلدان نموا: بناء قاعدة معرفية للابتكار والإبداع لتعزيز التنمية (جنيف، ١٤-١٥ شباط/فبراير ٢٠١١)؛ وتسخير الإسهام الإيجابي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لصالح تنمية أقل البلدان نموا (نيودلهي، ١٨-١٩ شباط/فبراير ٢٠١١)؛ وتغير المناخ وتقلبه وشدة التقلبات، وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي: التحديات والفرص (نيويورك، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١)؛ والإدماج الرقمي لأقل البلدان نموا: الابتكار والنمو والاستدامة (جنيف، ٧-٨ آذار/مارس ٢٠١١)؛ وتعزيز إتاحة الخدمات الأساسية للجميع

(نيويورك، ١٠ آذار/مارس ٢٠١١)؛ والنمو والتوظيف والعمل اللائق في أقل البلدان نموا (نيويورك، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١).

وقام الأمين العام للأمم المتحدة، في عام ٢٠١٠، بتعيين فريق شخصيات بارزة يضم الأعضاء التالية أسماؤهم: ألفا عمر كوناري، الرئيس السابق لجمهورية مالي (الرئيس المشارك للفريق)؛ وفضل حسن عابد، مؤسس ورئيس لجنة المساعدة على تعمير بنغلاديش؛ ونانسي بيردسال، الرئيسة المؤسسة لمركز التنمية العالمية؛ وكمال درويش، نائب رئيس مؤسسة بروكينغز ومدير شؤون الاقتصاد العالمي والتنمية بها؛ وجيمس وولفنسون، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة وولفنسون وشركاؤه، والرئيس الأسبق للبنك الدولي؛ وهيروماسا يونيكورا، رئيس شركة سوميتومو الكيميائية المحدودة؛ ولوي ميشيل، عضو البرلمان الأوروبي والمفوض الأوروبي للمعونة الإنمائية والإنسانية سابقا؛ ولوي أ. كاسيكيندي، نائب محافظ مصرف أوغندا والمدير التنفيذي في البنك الدولي سابقا؛ والسير ريتشارد جولي، أستاذ فخري في معهد دراسات التنمية في جامعة ساسكس. وقد صدر تقرير للفريق قبل المؤتمر.

وعُقد اجتماع لأقل البلدان نموا، على مستوى القمة، يوم ٨ أيار/مايو ٢٠١١، في اسطنبول عشية مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا.

وافتُتح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا يوم الاثنين ٩ أيار/مايو ٢٠١١، وتحدث في حفل الافتتاح كل من السيد عبد الله غل، رئيس جمهورية تركيا ورئيس المؤتمر؛ والسيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد جوزيف دايس (سويسرا)، رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة؛ والسيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن؛ والسيد خوسي مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية؛ والسيد جهالا ناث خانال، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية ورئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا؛ والسيد باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ والسيدة نغوزي أوكونجو -إويالا، المديرة المنتدبة للبنك الدولي.

وأثناء المؤتمر، عُقدت ست مناقشات مواضيعية حوارية رفيعة المستوى بشأن المواضيع التالية: تعزيز القدرات الإنتاجية ودور القطاع الخاص في أقل البلدان نموا؛ وتعبئة الموارد من أجل البرامج الإنمائية والشراكة العالمية لأقل البلدان نموا؛ وتسخير التجارة لتحقيق التنمية والتحول في أقل البلدان نموا؛ والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات؛ والحد من مواطن الضعف، والتصدي للتحديات الناشئة، وتعزيز الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا؛ والتنمية البشرية والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

وأُقيم خمس وأربعون مناسبة خاصة نظمتها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية وتناولت طائفة عريضة من المواضيع التي تتصدر اهتمامات أقل البلدان نموا، بما في ذلك الواردة منها ضمن برنامج عمل اسطنبول (انظر المرفق الخامس). وشارك في هذه المناسبات عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى، من بينهم رؤساء دول وحكومات، ورؤساء وكالات، ووزراء، وسفراء، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين، والخبراء المرموقين والمديرين التنفيذيين وممثلي المجتمع المدني. ولم تكن هذه المناسبات بمثابة محافل للمناقشة وحسب، وإنما كانت أيضا مناسبات للإعلان عن تدابير ملموسة ترمي إلى دعم أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل.

وعلى هامش العملية الحكومية الدولية، شاركت ثلاثة مسارات أخرى هي المنتدى البرلماني ومنتدى المجتمع المدني، ومسار القطاع الخاص، أيضا بنشاط في وقائع المؤتمر.

وعُقد المنتدى البرلماني في ٨ أيار/مايو ٢٠١١ وكان تتويجا للأنشطة المتعلقة بالمسار البرلماني من المؤتمر. وقد تولى عقده كل من الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية الكبرى لتركيا تحت رعاية مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشارك في المنتدى البرلماني نحو ١٦٠ عضوا من برلمانات ٥٥ بلدا، ١٠ أعضاء منهم رؤساء برلمانات.

وافتُتح منتدى المجتمع المدني في ٧ أيار/مايو ٢٠١١ في مركز المؤتمرات في اسطنبول فيما نُظّم احتفال افتتاحه الرسمي في ٨ أيار/مايو ٢٠١١ حيث أُعلن خلاله عن إصدار التقرير العالمي عن المجتمع المدني. واستقطب منتدى المجتمع المدني ٥٠٠ ١ مشارك من ٢٧٠ منظمة تمثل الحركات النسائية وحركات الشباب والنقابات واتحادات المزارعين ووسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتخلل فترة الأيام السبعة عقد اجتماعات منتظمة في مركز المؤتمرات في اسطنبول لإجراء حوار بين المفاوضين عن الدول الأعضاء ومنتدى المجتمع المدني. وأصدر منتدى المجتمع المدني بيانا لدى اختتام أعماله (انظر المرفق السادس).

وأتاح مسار القطاع الخاص في المؤتمر فرصة هامة لتحديد مقترحات ملموسة وعملية المنحى من أجل معالجة التحديات الخاصة بأقل البلدان نموا فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص. وارتكز مسار القطاع الخاص على ثلاثة عناصر متشابكة، وهي: (١) الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستثمار والشراكات الذي ضم رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود والمسؤولين التنفيذيين الأول وكبار القادة الآخرين. وقد صدر في وقت لاحق بيان للقطاع الخاص موجه إلى المؤتمر (انظر المرفق السابع)؛ (٢) المنتدى العالمي لشراكة الأعمال التجارية، وهو منتدى عملي متعدد الأطراف للحوار بين رجال الأعمال والمستثمرين والمسؤولين

الحكوميين وغيرهم من الأطراف المعنية في إطار العديد من حلقات العمل والجلسات العامة؛ (٣) ومعرض التجارة الذي أبرز فرص التصدير وفرص التجارة الأخرى في أقل البلدان نموا. وأقيمت فيه مجموعة من المقصورات التابعة لشركات أقل البلدان نموا والحكومات والشركات التركية.

وفي سياق المناقشة العامة، أدلى ببيانات ١٢١ دولة عضوا، و ١٣ من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة و ٨ من المنظمات الحكومية الدولية.

وفي الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمد المؤتمر إعلان اسطنبول وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وفي الحفل الختامي، ألقى ببيانات كل من رئيس المؤتمر، أحمد داوود أوغلو، وزير خارجية تركيا؛ والشيخ سيدي ديارا، الأمين العام للمؤتمر؛ وأوبندرا ياداف، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في نيبال؛ والأرجنتين (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وجان - فرانسيس ريجي زينسو (بنن)، مقرر المؤتمر.

الفصل الأول

إعلان اسطنبول*

تجديد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تنمية أقل البلدان نموا

نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا،

وقد اجتمعنا في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ لنكرر تأكيد التزامنا بالمسؤولية الجماعية المشتركة في مجال تعزيز مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف على الأصعدة كافة،

وإذ نشدد على أن أقل البلدان نموا ما زالت تعاني مستويات عالية من الفقر والجوع، وإذ نؤكد من جديد أن التضامن والشراكة مع أشد البلدان فقرا وضعفا وهشاشة ومع شعوب تلك البلدان، ليسا ضرورة أدبية وأخلاقية وحسب، وإنما هما أيضا ضرورة اقتصادية وسياسية، تصب في مصلحة المجتمع الدولي في الأجل الطويل، وتخدم قضية السلام والأمن والازدهار لصالح الجميع،

وإذ نشدد على أن تعزيز الحوكمة الرشيدة على الأصعدة كافة، وسيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، والمساواة بين الجنسين، والعدالة للجميع، والديمقراطية، والسلام والأمن، أمور لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ نؤكد أن أقل البلدان نموا تتقاسم سمات مشتركة كثيرة، رغم ما يواجهه كل واحد منها من تحديات خاصة،

وإذ نعترف بالتقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المنعقد في بروكسل عام ٢٠٠١،

وإذ نقر بعدم تنفيذ جميع الغايات والأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل تنفيذا تاما، وباستمرار تهميش أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي وتواصل معاناتها من الفقر المدقع والتفاوت ومظاهر الضعف الهيكلي،

وإذ نعرب عن بالغ القلق من أن العديد من أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان المتضررة من النزاعات والأنشطة الإجرامية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك القرصنة التي يمكن أن تهدد الطرق التجارية في جملة أمور أخرى، وتهريب البشر والاتجار بهم،

* اعتُمد في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١؛ وبالنسبة للمناقشة، انظر الفقرات ١٢٠-١٢٣ في الفرع لام من الفصل الرابع.

والمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما زال متأخرا في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ نقر بأن التصدي لهذه التحديات يستلزم جهودا متضافرة،

وإذ نؤكد أن محدودية القدرة الإنتاجية والموارد المالية، وضعف الهياكل الأساسية وترديها، عوامل ما زالت تشكل عوائق كبيرة أمام جهود أقل البلدان نموا في مجال التنمية،

وإذ نكرر تأكيد قلقنا البالغ من أن الآثار المستمرة للأزمة الاقتصادية والمالية، وما يقترن بها من تقلب في أسعار الطاقة والأغذية، ومشاكل الأمن الغذائي، وازدياد البطالة، وتفاقم تحديات تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتدهور التنوع البيولوجي، أمور تهدد المكاسب الإنمائية التي بذلت أقل البلدان نموا في سبيل تحقيقها جهودا مضنية على مدى السنين،

وإذ نسلم بأن أقل البلدان نموا تستحق عناية خاصة ودعما خاصا مُحْكَمَ الأهداف، يتسقان واستراتيجياتها الإنمائية لتلبية احتياجاتها الإنمائية والتصدي على نحو متسق لما يواجهها من تحديات في ميادين التجارة والاستثمار والمالية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، والتكنولوجيا وبناء القدرات،

وإذ نعرب عن دعمنا الكامل للجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل تحقيق تنمية مستدامة تتمركز حول الأشخاص،

وإذ نؤكد أن أقل البلدان نموا تزخر بالموارد البشرية والطبيعية غير المسخرة، ولا سيما شبيبتها، التي يمكن أن تسهم في التنمية الوطنية والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل، فضلا عن تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي الشامل،

وإذ نسلم بالحاجة إلى تعزيز صوت ومشاركة أقل البلدان نموا في المؤسسات المتعددة الأطراف والمنتديات الدولية المعنية،

وإذ نشدد على أهمية نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها، بما في ذلك إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تضطلع بدور حيوي في صياغة رؤية الأمم المتحدة لقضايا التنمية عموما، وتشكل أطرا تكميلية للأنشطة الإنمائية لأقل البلدان نموا،

وإذ اعتمدنا برنامج عمل لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠،

نعلن ما يلي:

١ - نلتزم جماعيا بإيجاد حلول دائمة لما تواجهه أقل البلدان نموا من تحديات ومشكلات معقدة تزداد تفاقما بفعل تشابكها. ونلتزم بمساعدة أقل البلدان نموا في ظل هدف عام يتمثل في تمكين نصف تلك البلدان من استيفاء معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا، عن طريق القضاء على الفقر وإسراع وتيرة النمو المطرد الشامل المنصف وتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم فإننا نعلن رسميا التزامنا بتنفيذ برنامج العمل المذكور على امتداد العقد المقبل.

٢ - نعتقد أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وبرنامج عمل اسطنبول يوفران زخما إيجابيا للتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا عن طريق تعزيز التضامن مع أقل البلدان نموا في القضايا التي تواجهها وإذكاء الوعي بظروفها الخاصة. وسيشكل تجديد وتعزيز شراكتنا العالمية إسهاما مهما في المساعي المشتركة المبذولة صوب تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - نشدد على أن أهداف وغايات برنامج العمل المذكور يمكن أن تتحقق بفضل تجديد وتعزيز الشراكة العالمية، وبفضل تعزيز الالتزامات وزيادة حشد الموارد اللازمة لتنمية أقل البلدان نموا وزيادة فعالية المعونة. ونلتزم بمواصلة تعزيز دعمنا لأقل البلدان نموا في سبيل تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة، وزيادة القدرات الإنتاجية، وتنويع الاقتصادات وبناء الهياكل الأساسية الضرورية.

٤ - نؤكد أن امتلاك زمام الأمر في تحقيق التنمية في أقل البلدان نموا وقيادتها وتحمل المسؤولية الرئيسية عنها، مسؤولية تقع على عاتق تلك البلدان. وتعد الحوكمة الرشيدة والمشاركة الشاملة والشفافية، وكذلك حشد الموارد المحلية، أمورا جوهرية في مسار تنمية أقل البلدان نموا. وتحتاج هذه الجهود إلى دعم دولي كبير ومحدد المعالم، يقدَّم بروح المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة من خلال تجديد وتعزيز الشراكة العالمية.

٥ - نعترف بالجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل المضي قدما في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية عن طريق أمور من جملتها توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه وشبكات الصرف الصحي والمأوى، فضلا عن تشجيع المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونشجع على مواصلة التقدم المحرز في هذه الميادين.

٦ - نؤكد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة أمران جوهريان لتحقيق نتائج إنمائية أفضل، تشمل جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية، وهما عاملان أساسيان لإحراز تقدم صوب تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا.

٧ - نؤكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لها دور رئيسي في دعم تنمية أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، تأخذ البلدان المانحة على عاتقها الوفاء بجميع التزاماتها تجاه أقل البلدان نموا فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى تلك البلدان أن تستعرض التزاماتها في هذا المضمار في عام ٢٠١٥ وأن تنظر في مواصلة تعزيز الموارد اللازمة لأقل البلدان نموا.

٨ - نسلم بأن بناء القدرات الإنتاجية من العوامل المضاعفة للتنمية، وأن المطلوب في تجديد وتعزيز الشراكة العالمية أن تعطى الأولوية لهذه المسألة في غضون العقد المقبل على نحو متسق. وإننا في هذا الصدد:

(أ) نؤكد أن التعويل على خدمات البنيات التحتية وتيسّرها، مثل خدمات الكهرباء والنقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وكذلك القدرات المؤسسية، عوامل ذات أهمية حاسمة في بناء قدرات إنتاجية فعالة في أقل البلدان نموا؛

(ب) نؤكد أن حركية القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وحسن سير أعماله واضطلاعه بالمسؤولية الاجتماعية، وإيجاد إطار قانوني مناسب، تعد أمورا حاسمة لتشجيع الأعمال الحرة والاستثمار والمنافسة والابتكار وتنويع الاقتصاد، وكذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع؛ ونلتزم بتهيئة الظروف المحلية والدولية المواتية التي تساعد القطاع الخاص على أن يستثمر ويزيد من مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ ونحيط علما بإسهامات الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستثمار والشراكات، والمنتدى العالمي للشراكات التجارية، والمعرض التجاري المقام أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا؛

(ج) نعترف بأهمية حشد الموارد المالية المحلية والخارجية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الممنوحة بشروط تساهلية، والتدفقات الخاصة كالتحويلات، باعتبارها أجزاء بالغة الأهمية في الجهود الإنمائية الوطنية والدولية؛ ونؤكد ضرورة تعزيز دعم الاستثمارات، بما يشمل بناء القدرات اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والهياكل الأساسية التي من شأنها أن تساعد أقل البلدان نموا على تنويع اقتصاداتها؛

(د) نتعهد بتعزيز حصول أقل البلدان نموا على المعارف والمعلومات والتكنولوجيا والدراية الفنية، ودعم تلك البلدان في تحسين قدراتها العملية والابتكارية اللازمة لتحقيق تحولها الهيكلي؛ ونوافق على القيام بتحليل مشترك للثغرات والقدرات بهدف إقامة بنك للتكنولوجيا وإنشاء آلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار مخصصة لأقل البلدان نموا، وذلك بالاستفادة من المبادرات الدولية القائمة؛ ونرحب بالعرض السخي الذي تقدمت به جمهورية تركيا لاستضافة المركز الدولي للعمل والتكنولوجيا والابتكار، ونشجع على الإعلان عن التزامات في هذا الصدد؛

(هـ) نؤكد أن تكامل السياسات والممارسات المتبعة في مجالي الزراعة والتنمية الريفية واستدامتها، بالتركيز خصوصا على المزارعين الصغار والمشاريع الزراعية الصغيرة، فضلا عن زيادة الاستثمارات في أقل البلدان نموا، عناصر أساسية لاستئصال شأفة الفقر والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛

(و) ندرك الفائدة الكبرى للتكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمي في خلق فرص جديدة في مجالات التجارة والاستثمار والإنتاج وسلاسل الإمداد والأسواق، عبر تحسين الهياكل الأساسية والموصولية؛ ونؤكد ضرورة مواصلة تعزيز ودعم جهود التكامل والتعاون الإقليمي التي تشارك فيها أقل البلدان نموا، بمساهمات المنظمات والمؤسسات الإقليمية المعنية.

٩ - نؤكد من جديد أن المبادلات التجارية الدولية لا تزال تشكل عاملا رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. ونناشد بقوة جميع الأعضاء في منظمة التجارية العالمية تكثيف جهودها التفاوضية بغية إتمام جولة مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بنجاح. ونلتزم بتحقيق إمكانية نفاذ جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق في الوقت المناسب دون أن تفرض عليها رسوم أو تقرر لها حصص، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥. ونأخذ على عاتقنا كفالة تبسيط قواعد المنشأ التفضيلية السارية على صادرات أقل البلدان نموا وشفافيتها وقابليتها للتنبؤ، وإسهامها في تيسير النفاذ إلى الأسواق. ونؤكد ضرورة القيام على سبيل الأولوية بتزويد أقل البلدان نموا بالمساعدة التقنية في أمور التجارة وبناء قدراتها في هذا المجال، وذلك بطرق منها تحسين حصة المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا في إطار المعونة التجارية وتزويدها، حسب الاقتضاء، بالدعم اللازم في سياق تنفيذ الإطار المتكامل المعزَّز لمساعدتها في بناء قدراتها في جانب العرض والهياكل الأساسية للتجارة وتيسير المبادلات التجارية. ونؤكد في هذا الصدد دور جميع الوكالات والمنظمات الدولية المعنية. ونؤكد أيضا ضرورة تشجيع وتيسير انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية.

١٠ - تنطوي آليات التمويل المبتكرة الجديدة على إمكانية الإسهام في تنمية أقل البلدان نموا. وينبغي أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى حشد موارد مستقرة وقابلة للتنبؤ، تكون رافدا لمصادر التمويل التقليدية لا بديلا عنها، وأن يجري صرفها وفقا لأولويات أقل البلدان نموا وألا ترهق كاهلها بما لا يطاق.

١١ - يقلق بالنا كون العديد من أقل البلدان نموا ما زال يعاني من وطأة الدين. ويستلزم هذا الوضع مواصلة تنفيذ تدابير جريئة وشاملة بهدف التصدي لتحديات الديون الواقعة على كاهل أقل البلدان نموا بفعالية وعدل. وتتوقف القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل على أمور من جملتها تحلي جميع الدائنين والمدينين بروح المسؤولية لدى الإقراض والاقتراض، فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في أقل البلدان نموا وتأمين تحولها الهيكلي، وتحسين آفاق نفاذها إلى الأسواق.

١٢ - نؤكد الحاجة الماسة إلى دعم أقل البلدان نموا في جهودها من أجل بناء قدرتها في الأجل الطويل على التخفيف من حدة الأزمات والتصدي بفعالية للرجّات الاقتصادية. ونؤكد الحاجة إلى توفير الدعم الإقليمي والدولي المناسب في الوقت اللازم ووفق أهداف محددة، رَفْداً لجهود أقل البلدان نموا في هذا الصدد، مثل آليات الدعم التي يجري تصميمها وتنفيذها من قبل المؤسسات المالية الدولية، بما فيها المصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها.

١٣ - نعترف بالأثر السلبي لتغير المناخ على أقل البلدان نموا ونشاطر هدف تعزيز قدرتها على التكيف معه والتخفيف من آثاره، في ظل مراعاة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. ويلزم حشد موارد إضافية وافية وقابلة للتنبؤ وتوفيرها لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا من حيث قدرتها على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ونرحب بقرار إنشاء صندوق المناخ الأخضر ونتطلع إلى دخوله طور التشغيل الكامل. ونسلم أيضا بضرورة خفض ضعف أقل البلدان نموا تجاه الكوارث الطبيعية بتطوير قدرتها على التأهب لتلك الكوارث والحد من أخطارها، وبناء قدرتها على التعافي من آثارها. ونؤكد أيضا ضرورة حصول أقل البلدان نموا على تكنولوجيات مناسبة وميسورة ونظيفة، تعزز نموها الاقتصادي المطرد وتنميتها المستدامة.

١٤ - نقر بأن عملية الرفع من قائمة أقل البلدان نموا ينبغي أن تكون مشفوعة بمجموعة من الحوافز وتدابير الدعم المناسبة لئلا يتعرض للخطر مسار التنمية في البلدان التي يجري رفعها من القائمة. وسنعمل في هذا الصدد على وضع وتنفيذ استراتيجيات انتقالية

تتعلق بعملية رفع أقل البلدان من القائمة وبالبلدان المرفوعة منها. ونتطلع إلى إنشاء فريق عامل مخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال وكفالة سلاستها.

١٥ - بالنظر إلى الأهمية المتنامية لدور التعاون فيما بلدان الجنوب في تنمية أقل البلدان نموا، نؤكد ضرورة تسخير جميع الفرص التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب كرافد للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، لا كبديل عنه. ونعتقد أن أقل البلدان نموا تستفيد من تحسين التعاون الثلاثي وتعميم مراعاته. ونسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية محددة على النحو المرسوم في الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نموا، على أساس من التضامن والشراكة ضمن سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - نعترف بأهمية دور البرلمانات في مناقشة استراتيجيات التنمية ومراقبة تنفيذها. ذلك أن مشاركة تلك البرلمانات ستكفل الفعالية والشفافية والمساءلة في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها واستعراضها في سياق برنامج عمل اسطنبول. ونحيط علما بالرسالة البرلمانية الموجهة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا.

١٧ - نناشد هيئات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية والرابطات التطوعية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية وسائر الجهات المعنية على الأصعدة كافة، تعزيز أدوارها في الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا، حسب الاقتضاء. ونحيط علما أيضا بإعلان منتدى المجتمع المدني في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا.

١٨ - نؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لفعالية آليات المتابعة والرصد على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي وكفاءتها في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات والإجراءات الواردة في برنامج العمل، ويشمل ذلك إجراء استعراض شامل رفيع المستوى في منتصف المدة. وندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى كفالة متابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بفعالية وكفاءة ووضوح.

الفصل الثاني

برنامج عمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠*

أولا - مقدمة

١ - تمثل أقل البلدان نموا، المؤلفة من ٤٨ دولة والبالغ مجموع سكانها ٨٨٠ مليون نسمة، أفقر شريحة من شرائح المجتمع الدولي وأضعفها. وتتسم أقل البلدان نموا بمعوقات من قبيل انخفاض الدخل الفردي، وتدني مستوى التنمية البشرية ووجود معوقات اقتصادية وهيكلية للنمو تحد من قدرتها على التكيف مع جوانب الضعف.

٢ - وفي العقد المنصرم منذ أن اعتمد برنامج عمل بروكسل[(١)]، أحرزت أقل البلدان نموا بعض التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلتها هذه البلدان نفسها وشركاؤها الإنمائيون. غير أنه، لا مجال للرضا على النفس ما دام ما يزيد على ٧٥ في المائة من سكان أقل البلدان نموا لا يزالون يعيشون في فقر. ومما يبعث على بالغ قلق المجتمع الدولي أنه لم تخرج من فئة أقل البلدان نموا في العقود الثلاثة الماضية إلا ثلاثة بلدان حتى الآن.

٣ - ولا يزال لأقل البلدان نموا أدنى دخل فردي وأعلى معدل من معدلات النمو السكاني. وهي أبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وتحتل أسفل السلم في الدليل القياسي للتنمية البشرية. وقد عجزت أقل البلدان نموا عن التغلب على ضعفها الاقتصادي وإحداث تغيير هيكلي لاقتصاداتها أو بناء قدرتها على التكيف في مواجهة الصدمات والأزمات الداخلية والخارجية.

٤ - ولأقل البلدان نموا طاقة إنتاجية محدودة وتعاني من عجز شديد في الهياكل الأساسية. كما لا تزال أقل البلدان نموا تكابد صعوبات في تحسين التنمية البشرية والاجتماعية. ويفتقر بعض أقل البلدان نموا لقدرات ومؤسسات الحكم الملائمة بما فيها تلك البلدان الخارجة من نزاعات.

---

* اعتُمد في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١؛ وبالنسبة للمناقشة، انظر الفقرات ١٢٠-١٢٣ في الفرع لام من الفصل الرابع.

(١) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

٥ - ويؤكد تقييم معزز بالأدلة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ أن ثمة حاجة إلى نهج يتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية والشمول والاستدامة ويستند إلى التزامات طموحة ومركزة وواقعية لتحقيق تحول هيكلي في أقل البلدان نموا يعزز النمو الاقتصادي المتسارع والمطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة ويساعد أقل البلدان نموا على التصدي للتحديات القديمة العهد منها والناشئة.

٦ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ما فتئ المشهد الاقتصادي والإنمائي الدولي يتطور بتوسع عدد الشركاء والجهات الفاعلة وتزايد تعقيد هيكل المعونة والهيكل الاقتصادي والمالي.

٧ - وعلاوة على ذلك، برزت تحديات جديدة. وواجه المجتمع الدولي تحديات تمثلت في أزمات متعددة ومترابطة، بما في ذلك الأثر الحالي للأزمة المالية والاقتصادية وتقلب أسعار الطاقة والمواد الغذائية والشواغل المستمرة بشأن الأمن الغذائي، وكذا التحديات المتزايدة المتمثلة في تغير المناخ ونقص التنوع البيولوجي، وكلها عوامل زادت من جوانب الضعف والتفاوت، وأثرت سلبا على مكاسب التنمية في أقل البلدان نموا.

٨ - وليس التضامن والتعاون والشراكة مع أقل البلدان نموا والبلدان الأكثر فقرا، والأقل مناعة والأشد ضعفا ومع شعوبها واجبا أخلاقيا فحسب، بل إنه واجب اقتصادي وسياسي أيضا. وتمثل أقل البلدان نموا طاقة هائلة من الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي، والرفاه والرخاء والأمن الغذائي وأمن الطاقة في العالم. ومن شأن إنشاء شراكة جديدة ومعززة وعالمية ناجحة تتناول تناولا فعالا الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا أن يسهم في قضية السلام والرخاء والتنمية المستدامة للجميع.

٩ - وبالإضافة إلى نتائج المؤتمرات السابقة للأمم المتحدة المعنية بأقل البلدان نموا، أكد من جديد إعلان الألفية[٢]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٣]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[٤]، والوثيقة الختامية

(٢) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

لمؤتمر القمة العالمي[٥]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٦]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية[٧] أن أقل البلدان نموا جديرة بأن يولى لها اهتمام خاص وتتخذ لفائدتها تدابير دعم موجهة توجيها جيدا للقضاء على الفقر وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والتغلب على جوانب ضعفها.

١٠ - ويمثل برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الالتزامات المعززة لأقل البلدان نموا التي تؤول إليها الملكية والمسؤولية الأولى فيما يتعلق بتنميتها، والتزامات شركائها الإنمائيين بإقامة شراكة جديدة وقوية وعالمية.

١١ - وتشمل هذه الشراكة أيضا منظومة الأمم المتحدة بما فيها مؤسستا بريتون وودز وسائر المؤسسات المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية، في حدود ولاية كل منها.

١٢ - واسترشادا بروح التضامن مع أقل البلدان نموا، ستقدم البلدان النامية الدعم، بما يتماشى وقدراتها، للتنفيذ الفعلي لبرنامج العمل في مجال التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يكمل التعاون بين الشمال والجنوب ولا يحل محله.

١٣ - ويُشجَّع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات على المساهمة في تنفيذ برنامج العمل في مجالات اختصاص كل منها بما يتماشى والأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا.

ثانيا - استعراض تنفيذ برنامج عمل بروكسل

١٤ - يستند برنامج عمل بروكسل إلى سبعة التزامات تهدف إلى تحسين جوهري للأوضاع البشرية لسكان أقل البلدان نموا، من خلال توفير إطار لإقامة شراكة عالمية قوية. والهدف الشامل لبرنامج العمل هو إحراز تقدم ملموس نحو تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. واعتُبر أن تحقيق نمو كبير ومطرد في الناتج المحلي الإجمالي هو الشرط الرئيسي لبلوغ الهدف الشامل.

١٥ - وقد كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا خلال تنفيذ برنامج عمل بروكسل في حالة أفضل مما كانت عليه في العقد السابق، رغم الاختلافات الكبيرة بين فرادى البلدان. فبعض تلك البلدان عرفت معدلات نمو فاقت ٧ في المائة سنويا، في حين ظل

---

(٥) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٦٤، المرفق.

النمو في كثير منها في مستويات أقل من ذلك بكثير، بل شهد بعضها معدلات نمو سلبية. وزادت خلال العقد مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة الدولية، وإن ظلت حصتها في التجارة العالمية هامشية.

١٦ - وأحرزت أقل البلدان نموا بعض التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في ميدان تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، في حين تقبع العديد من أقل البلدان نموا في مراتب متأخرة من حيث التقدم المحرز نحو تحقيق هدف خفض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم. ولا تزال اختلالات كبيرة قائمة داخل البلدان وفيما بينها من حيث تحقيق ما ورد في برنامج عمل بروكسل من أهداف بشرية واجتماعية تتعلق بالمسائل الجنسانية وبالفئات المحرومة في الريف والمدن، وغيرها من الفئات المحرومة.

١٧ - وأحرزت أقل البلدان نموا بعض التقدم أيضا نحو الأخذ بالحكم الرشيد، وبخاصة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى ترسيخ الحوكمة الديمقراطية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في ما تضطلع به تلك البلدان من عمليات وفي ما يتعلق بتمكين المرأة.

١٨ - وإذا كان لبرنامج عمل بروكسل دور إيجابي في عملية التنمية في أقل البلدان نموا، فإن أهداف البرنامج وإجراءاته لم تتحقق بالكامل. وما حدث من تحسن في الأداء الاقتصادي في بعض أقل البلدان نموا لم يكن له إلا أثر محدود من حيث إيجاد فرص العمل والحد من الفقر. فقد كان التحول الهيكلي محدودا جدا في كثير من أقل البلدان نموا، و لم تنخفض شدة ضعف تلك البلدان في مواجهة الصدمات الخارجية.

١٩ - وأما التغيرات في التشكيلة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي فقد كانت في كثير من أقل البلدان نموا أبطأ بكثير من نظيرتها في البلدان النامية الأخرى. وبصفة خاصة، لم تزد إلا ببطء حصة الصناعة التحويلية التي هي القوة المحركة للتنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط.

٢٠ - ويعد العديد من أقل البلدان نموا مستوردا صافيا للأغذية، مما يزيد من تعرضها لمخاطر الانخفاض السريع لعائدات الصادرات وتدفقات رأس المال. وقد أدت الأزمات والتحديات العالمية المتعددة والمترابطة، من قبيل تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلى تراجع جزئي في مكاسب التنمية التي أحرزتها أقل البلدان نموا على مر السنين.

٢١ - وتحسن تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية في أقل البلدان نموا، وزاد الشركاء الإنمائيون من مساهماتهم خلال فترة تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وأُحرز تقدم أيضا في تلبية

احتياجات أقل البلدان نموا من المساعدة المالية والتقنية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وامتلاك القدرة التجارية، وفتح فرص الوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون. ومع ذلك لم تتحقق كل الالتزامات والأهداف بشكل كامل.

٢٢ - وإذا كانت أقل البلدان نموا قد بذلت جهودا كبيرة لتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية، فإن معظمها لا يزال يواجه فجوة هائلة في التمويل، ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي اللازم للتنمية في أقل البلدان نموا. وزادت نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي بالنسبة لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٠٥ في المائة في فترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٠,٠٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، لكنها ظلت أقل بكثير من الهدف المحدد والمتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة؛ ووُجهت حصة متزايدة من المعونة إلى القطاعات الاجتماعية بدلا من توجيهها إلى بناء الهياكل الأساسية المادية والاقتصادية.

٢٣ - وزادت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات في التجارة الدولية للسلع من ٠,٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ١,٠٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. وأحرز تقدم نحو الوفاء بالالتزامات المتعلقة بإتاحة فرص وصول المنتجات التي منشؤها في أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم ولا حصص وفقا لإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥. غير أن الوفاء التام بتلك الالتزامات لا يزال لم يتحقق. وما فتئت بعض البلدان تبذل جهودا كبيرة أو بذلت تلك الجهود فعلا لتطبيق قواعد منشأ بسيطة وشفافة على منتجات أقل البلدان نموا، لكن عقبات كأداء أخرى لا تزال قائمة في وجه التجارة، بما فيها الحواجز غير الجمركية التي تتنافى مع قواعد والتزامات منظمة التجارة العالمية كما لا تزال ثمة معوقات على مستوى العرض، ولا سيما انعدام الهياكل الأساسية والتكنولوجيات الحديثة والنقص في الطاقة.

٢٤ - وكان للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون أثر إيجابي على التنمية في كثير من أقل البلدان نموا، وإن لم تكن جميع هذه البلدان مؤهلة للاستفادة من المبادرتين. غير أنه نظرا لزيادة الإقراض والاقتراض إبان الأزمة المالية، لا يزال العجز عن الوفاء بالديون شاغلا رئيسيا لأقل البلدان نموا.

٢٥ - وزاد أيضا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا زيادة كبيرة، ولكن دون أن يكون لذلك تأثير جلي على التغيير الهيكلي. ولم يتحقق الهدف المحدد في برنامج عمل بروكسل، والذي بمقتضاه ينبغي أن تصل نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥ في المائة، إلا جزئيا وفي عدد قليل من البلدان. وظل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

متمركزا في الصناعات الاستخراجية، في حين ظلت القطاعات غير المستقطبة للموارد تتلقى حصة محدودة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا.

٢٦ - وهذه بعض الدروس المستفادة الهامة بالنسبة لبرنامج العمل الجديد والتي استُخلصت من عمليات استعراض برنامج عمل بروكسل على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي:

(أ) لا غنى عن توسيع نطاق الملكية والقيادة التي تؤول إلى أقل البلدان نموا، بما في ذلك دمج برنامج العمل في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الإنمائية الوطنية، وتحديد السلطات التي تتولى الإشراف على التنفيذ، بالإضافة إلى إشراك أصحاب المصلحة المتعددين من البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأجهزة التنفيذية؛

(ب) لم يكن لبعض تدابير الدعم الدولي إلا نتائج محدودة لأنها لم تكن كافية من حيث نطاقها وحجمها لتحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل وتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وفي بعض الحالات، اعترضت التنفيذ صعوبات، إضافة إلى افتقار السياسات للانسجام والاتساق. ولذلك ينبغي تعزيز تدابير الدعم الدولي بحيث تولي المزيد من الأولوية لأقل البلدان نموا وتستهدفها بشكل خاص؛

(ج) تظل معاملة أقل البلدان نموا كمجموعة قاسمها المشترك تدني الدخل الفردي، وحاجتها إلى تنمية الموارد البشرية، وضعفها الاقتصادي، المنطلق الأساسي لاتخاذ تدابير خاصة لصالح هذه البلدان. ولا بد لبرنامج العمل أن يراعي بصورة كاملة المعوقات الجغرافية ونقاط الضعف التي ينفرد بها كل بلد من أقل البلدان نموا، بما في ذلك كل بلد من أقل البلدان نمواً مصنف ضمن البلدان الجزرية الصغيرة، والبلدان غير الساحلية، والبلدان ذات التضاريس الجبلية والبيئة الهشة، والبلدان الساحلية المنخفضة عن سطح البحر، والبلدان الشديدة الاعتماد على الصادرات من السلع الأولية، وذات الإنتاجية الزراعية المنخفضة، والتي ينعدم فيها الأمن الغذائي، والبلدان ذات الهشاشة البيئية والمناخية والمفتقرة إلى أمن الطاقة، والبلدان الخارجة من النزاع؛

(د) ولدت الأزمات المتعددة وعيا جديدا بمظاهر عدم الاستقرار والضعف في الاقتصاد العالمي. ومن المهم إعادة تركيز الاهتمام على تحقيق التحول الهيكلي في أقل البلدان نموا من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وتنويع مسارات التنمية المبتكرة داخليا وتعزيزها؛

(هـ) إن تحسين مستوى إدماج برنامج العمل في الاستراتيجيات المتعلقة بالمعونة والتجارة والتنمية التي ينفذها الشركاء الإنمائيون أمر بالغ الأهمية أيضا لتنفيذ البرنامج بنجاح وإضفاء الاتساق على السياسات؛

(و) وبالإضافة إلى الشركاء الإنمائيين، يمكن أن تساهم البلدان النامية في تنفيذ برنامج العمل الجديد، بما يتماشى مع قدراتها، في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكملا للتعاون فيما الشمال والجنوب، لا بديلا عنه؛

(ز) ينبغي للاستراتيجية الإنمائية للعقد القادم أن تكون مكملة لاستراتيجيات النمو القائم على التصدير من خلال التركيز على تعزيز دور الطاقة الإنتاجية المحلية، والتنويع، وتعزيز الاستثمارات، وتطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرات التكنولوجية، وبناء قدرات القطاع الخاص في أقل البلدان نموا وتعزيزها، مما يتيح حفز نمو اقتصادي قوي ومطرد وشامل ومنصف، وإحداث تحول هيكلي. وينبغي زيادة الاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية، والأمن الغذائي والتغذوي. وينبغي أيضا إيلاء أهمية أكبر للتكامل الإقليمي، بما في ذلك في مجال الهياكل الأساسية؛

(ح) ينبغي استهداف المجالات الأَوْلى من غيرها بالدعم، وتحسين التوفيق بين هذه المجالات وبين الأهداف والغايات، وينبغي تحديد الوسائل والأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف والغايات؛

(ط) ويكتسي أهمية في اعتماد نهج واسع النطاق في القضاء على الفقر التركيز على مسائل من قبيل الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان، ومراعاة المسائل الجنسانية، وبناء القدرات المؤسسية وتوفير الحماية والخدمات الاجتماعية ومراعاة الشواغل البيئية؛

(ي) إن تعزيز الموارد المالية مهم في إحداث التحول الهيكلي وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا، وكذلك في تحقيق سائر أهداف برنامج العمل. وينبغي معالجة كمية الموارد ونوعيتها وإمكانية توقعها، إضافة إلى إتاحة أفضل السبل لاستخدام التسهيلات والآليات الإقليمية والعالمية المخصصة لتوفير الدعم لأقل البلدان نموا؛

(ك) إن جعل تمثيل أقل البلدان نموا أكثر فعالية في صنع القرارات على الصعيد العالمي من شأنه تحسين البيئة الدولية لتنمية أقل البلدان نموا. ومن شأن الاعتراف بمركز أقل البلدان نموا على نطاق أوسع أن يحفز ويسهل إدماج برنامج العمل في السياسات الإنمائية على نحو أفضل؛

(ل) ينبغي ألا يركز الرصد والمتابعة على الأهداف والغايات فحسب، وإنما ينبغي أن يركزا أيضا على إجراءات تعزيز مبدأ المساءلة المتبادلة.

ثالثا – تجديد وتعزيز الشراكة من أجل التنمية

الأهداف

٢٧ – والهدف الشامل لبرنامج العمل للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ هو التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا وذلك من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإتاحة الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

٢٨ – واسترشادا بالهدف الشامل، ستركز السياسات الوطنية لأقل البلدان نموا وتدابير الدعم الدولي خلال العقد على الأهداف المحددة التالية بغية تمكين نصف عدد أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠:

(أ) تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف في أقل البلدان نموا بمعدل لا يقل عن ٧ في المائة سنويا، عن طريق تعزيز طاقتها الإنتاجية في جميع القطاعات من خلال إحداث تحول هيكلي والتغلب على تهميشها بإدماجها الفعلي في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك عن طريق التكامل الإقليمي؛

(ب) بناء قدرات بشرية عن طريق تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية المطردة والمنصفة والشاملة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ج) الحد من ضعف أقل البلدان نموا في مواجهة الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية بما في ذلك تغير المناخ وتعزيز قدرتها على مواجهة هذه التحديات وغيرها عن طريق تعزيز قدرتها على التكيف؛

(د) ضمان توفير موارد مالية معززة واستخدامها الفعال لتنمية أقل البلدان نموا، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية؛

(هـ) تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، بتعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون؛ وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والحد من الفساد، وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

المبادئ

٢٩ – سيُسترشد بالمبادئ التالية في تنفيذ برنامج العمل استنادا إلى إطار معزز للشراكة من أجل تحقيق أهدافه بنجاح:

(أ) **الملكيـة والقيـادة القطريتـان** – إن الملكيـة والقيـادة والمـسؤولية الأولى فيما يتعلق بتنمية أقل البلدان نموا إنما تؤول إلى هذه البلدان. فلأقل البلدان نموا حق ومسؤولية صوغ وتنفيذ سياساتها واستراتيجياتها الاقتصادية والإنمائية المنسجمة وتحديد الأولويات الوطنية الخاصة بها، بما في ذلك إقامة توازن في توزيع الموارد بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يدعم الشركاء الإنمائيون أقل البلدان نموا في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية؛

(ب) **اتباع نهج متكامل** ينظر فيه إلى عملية التنمية في أقل البلدان نموا نظرة واسعة وشمولية. ويكتسي أهمية رئيسية تعزيز انسجام السياسات واتساق النظم الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية بهدف زيادة كمية ونوعية وفعالية تدابير وآليات الدعم الدولي المركزة على أقل البلدان نموا. وينبغي إدماج تنفيذ برنامج العمل في كافة العمليات الدولية ذات الصلة؛

(ج) **الشراكة والتضامن الحقيقيان** المعززان بتفاهم وإقرار بأن أقل البلدان نموا باعتبارها مجموعة من أضعف البلدان، تحتاج إلى سياسات وطنية فعالة، ودعم عالمي معزز وآليات ملائمة على جميع المستويات من أجل تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل هذا؛

(د) **التوجه نحو النتائج** – سيُقيَّم نجاح برنامج العمل، من خلال مدى مساهمته في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين فئة أقل البلدان نموا من الخروج من تلك الفئة. وستسهم عملية تحديد ورصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات وتحقيق أهداف وغايات برنامج العمل في تعزيز المساءلة المتبادلة وفعالية التعاون الإنمائي؛

(هـ) **إن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان** باعتبارها ركائز لمنظومة الأمم المتحدة وأساس الأمن والرفاه الجماعيين، هي أمور مترابطة ومتصلة ويعزز بعضها بعضا. فالتنمية تتطلب وتعزز التنمية الحرية والسلام والأمن والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان بما فيها الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين، واحترام الطبيعة والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية. ويلزم الإقرار بالتحديات الخاصة التي يواجهها بعض أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالتراعات وآثارها البشرية والاقتصادية والاجتماعية ويلزم تعزيز استقرارها. ففي عالم مترابط ومتصل، لكل عضو من أعضاء المجتمع الدولي مصلحة في تحقيق الرخاء والأمن والرفاه المشترك. ولعل القضاء على الفقر والجوع في أقل البلدان نموا، في جملة أمور، يسهم في ضمان الاستقرار والرخاء العالميين بطريقة مستدامة؛

(و) **إن الإنصاف** على جميع المستويات لا غنى عنه لتحقيق الازدهار على المدى البعيد وإعمال جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا بما فيها حق الجميع في التنمية. وينبغي أن تسعى الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية لأقل البلدان نموا إلى تعزيز مشاركة الفقراء والمهمشين في تنميتهم وتمكينهم، واستفادة الفئات الأشد ضعفا، مما يضمن العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة بين الجنسين، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمنصف والتنمية المستدامة؛

(ز) **إسماع الصوت والتمثيل** - ينبغي أن يكون النظام والهيكل الاقتصاديان الدوليان جامعين ومستجيبين للاحتياجات الإنمائية الخاصة بأقل البلدان نموا، مما يكفل مشاركتها الفعالة وإسماع صوتها وتمثيلها على جميع المستويات؛

(ح) **الموازنة بين دور الدولة واعتبارات السوق** حيث تلتزم الحكومة في أقل البلدان نموا بتصميم سياسات ومؤسسات بغية تحقيق نمو اقتصادي مستدام وجامع يتجلى في عمالة كاملة وفرص عمل لائق وتنمية مستدامة. كما تقوم الدولة بدور هام في حفز القطاع الخاص على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وتهيئة بيئة اقتصادية تمكينية مستقرة وقائمة على القواعد وشفافة تتيح للأسواق أن تعمل بفعالية.

تجديد وتعزيز الشراكة من أجل التنمية

٣٠ - يستند برنامج عمل اسطنبول إلى الالتزامات والمساءلة والشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية لاتخاذ إجراءات ملموسة في عدد من المجالات المترابطة. وهذا ما يتطلب سياسات داعمة ومتكاملة تشمل طائفة واسعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتتوافق وأهداف برنامج العمل هذا.

٣١ - وسيترجم كل بلد من أقل البلدان نموا السياسات والتدابير الواردة في برنامج العمل إلى تدابير ملموسة، وذلك بإدراج برنامج العمل هذا في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية. ومن المسلم به أن تزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية في عالم متعولم، وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، إنما يعنيان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات المحلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، كثيرا ما يكون في الوقت الحاضر مؤطرا باعتبارات الضوابط والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية. ويُترك لكل حكومة أن تقوم بالمفاضلة بين المنافع الناتجة عن قبول القواعد والالتزامات الدولية وبين القيود الناجمة عن فقدان الحيز المتاح للسياسات.

٣٢ - وينبغي أن تُستكمل الجهود الوطنية التي تبذلها أقل البلدان نموا بما يدعمها من برامج وتدابير وسياسات على الصعيد العالمي ترمي إلى توسيع فرص التنمية في أقل البلدان نموا والاستجابة لأولوياتها الوطنية المتغيرة.

٣٣ - وسينفذ الشركاء الإنمائيون من جانبهم برنامج العمل هذا عن طريق إدماجه في أطرها وبرامجها وأنشطتها الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون، حسب الاقتضاء وذلك لضمان تعزيز الدعم المقدم لأقل البلدان نموا، وجعله قابلا للتوقع وموجها بقدر أكبر على النحو المبين في برنامج العمل.

٣٤ - وستدعم البلدان النامية بما يتماشى مع قدراتها، في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل هذا وفقا للأحكام الواردة في الفرع خامسا.

٣٥ - وبإمكان التعاون دون الإقليمي والإقليمي أن يؤدي دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال تعزيز الموصولية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، سواء ماديا أو مؤسسيا، وتعزيز سبل مواجهة التهديدات والأزمات باختلاف أنواعها. وينبغي التأكيد على أهمية الدفع قدما بجهود التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي ودعمها لما فيه مصلحة أقل البلدان نموا.

٣٦ - ولمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسستا بريتون وودز، دور خاص تقوم به في تنفيذ برنامج العمل، باعتبارها شريكة إنمائية للأجل الطويل.

٣٧ - وللبرلمانات دور هام في مناقشة الاستراتيجيات الإنمائية، وفي الإشراف على تنفيذها. وسيكفل إشراك البرلمانات الفعالية والشفافية والمساءلة في وضع السياسات والبرامج وتنفيذها واستعراضها في سياق برنامج العمل.

٣٨ - وتؤدي الشراكات مع القطاع الخاص دورا هاما في تعزيز روح المبادرة وإيجاد فرص العمل والاستثمار، وزيادة إمكانات توليد الإيرادات، وتطوير تكنولوجيات جديدة، وحفز نمو اقتصادي مرتفع ومطرد وشامل ومنصف في أقل البلدان نموا. وسيكون للحكم الرشيد على جميع المستويات وللبيئة المؤاتية للأعمال التجارية دور رئيسي في هذا الصدد.

٣٩ - ويعترف برنامج العمل بأن المجتمع المدني مكمل للحكومة والقطاع الخاص في تنفيذه. وسيتم إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار المتعلق بالسياسات، حسب الاقتضاء، بهدف ضمان عملية إنمائية تشاركية وشاملة للجميع في البلدان الأقل نموا.

٤٠ - وينبغي أن تكون التجارة الدولية والهيكل المالي الدولي داعمين للاحتياجات والأولويات الخاصة بأقل البلدان نموا، ومستجيبين لتلك الاحتياجات والأولويات، إلى جانب تعزيز التنسيق والتماسك بين المجالات المختلفة للسياسات والهيكل الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، والديون والتمويل، مع أخذ التحديات الجديدة والناشئة في الاعتبار أيضا.

٤١ - ومن المتوقع أن تسهم المبادرات الإنمائية بما في ذلك على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والدولية، من قبيل توافق آراء سول لمجموعة العشرين بشأن التنمية الهادفة إلى تحقيق النمو المشترك وخطة العمل المتعددة السنوات المصاحبة لتوافق الآراء في تحقيق نمو شامل ومستدام وقابل للتكيف في أقل البلدان النامية.

٤٢ - وتؤكد أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون من جديد التزامهم بإقامة شراكة عالمية جديدة وقوية من أجل أقل البلدان نموا تكون شاملة وقائمة على النتائج ومعززة وقابلة للقياس الكمي وتطلعية ومنسجمة.

رابعا - مجالات الإجراءات ذات الأولوية

٤٣ - سوف تُنظم الإجراءات حسب المجالات ذات الأولوية على النحو التالي:

ألف - القدرة الإنتاجية

- الهياكل الأساسية
- الطاقة
- العلم والتكنولوجيا والابتكار
- تنمية القطاع الخاص

باء - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

جيم - التجارة

دال - السلع الأساسية

هاء - التنمية البشرية والاجتماعية

- التعليم والتدريب
- السكان والرعاية الصحية الأولية

- النهوض بالشباب
- المأوى
- المياه والصرف الصحي
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- الحماية الاجتماعية

واو – الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة

- الصدمات الاقتصادية
- تغير المناخ والاستدامة البيئية
- الحد من مخاطر الكوارث

زاي – تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

- تعبئة الموارد المحلية
- المساعدة الإنمائية الرسمية
- الدين الخارجي
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- التحويلات المالية

حاء – الحكم الرشيد على كافة المستويات

ألف – القدرة الإنتاجية

٤٤ – تتميز اقتصادات أقل البلدان نموا بقدرة إنتاجية محدودة، الأمر الذي يقيد قدرتها على الإنتاج بصورة كفؤة وفعالة، وعلى تنويع اقتصاداتها. وينعكس هذا العائق في القيود الإلزامية المفروضة على العرض، ويتمثل في نهاية المطاف في ضعف إمكانيات التصدير والإمكانيات الاقتصادية ومحدودية إيجاد فرص العمل المنتج وإمكانات التنمية الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان بناء كتلة حرجة من القدرة الإنتاجية العملية والتنافسية في الزراعة، والصناعة التحويلية، والخدمات، إذا ما أرادت أقل البلدان نموا الاستفادة من اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، وزيادة قدرتها على التكيف في مواجهة الصدمات، ودعم نمو شامل ومنصف،

والقضاء على الفقر، وكذا تحقيق التحول الهيكلي، وتوليد عمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع.

٤٥ - ويمكن السعي إلى تحقيق **الأهداف والغايات** التالية، وفقا للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية:

(أ) إحداث زيادة كبيرة في القيمة المضافة في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، مع إيلاء عناية خاصة لإيجاد فرص العمل؛

(ب) تنويع القدرة الإنتاجية والتصديرية المحلية مع التركيز على القطاعات الدينامية ذات القيمة المضافة في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات؛

(ج) زيادة كبيرة في فرص الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والسعي لتوفير فرص الاستفادة من خدمات الإنترنت بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠؛

(د) السعي إلى زيادة مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد إلى مستوى مماثل لمستوى الدول النامية الأخرى؛

(هـ) زيادة كبيرة في حصة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠؛

(و) تعزيز القدرات في إنتاج الطاقة، وتجارتها وتوزيعها بهدف كفالة تعميم فرص الحصول على الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ز) كفالة تحقيق أقل البلدان نموا لزيادة **كبيرة** في مجموع طول خطوط السكك الحديدية والطرقات المعبدة، والشبكات البحرية والجوية، بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٦ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون بشأن القدرة الإنتاجية على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) كفالة تعميم خطة لتنمية القدرة الإنتاجية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ب) زيادة حصة الإنفاق الحكومي في أقل البلدان نموا على بناء القدرة الإنتاجية؛

(ج) إحداث أو تحسين خدمة ضمان النوعية ومعايير المنتجات والخدمات للوفاء بالمعايير الدولية؛

(د) تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على مساعدة أولئك الذي لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المصرفية والتأمينية وغيرها من الخدمات المالية بطرق منها تعزيز مساهمة أدوات منها التمويل البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر والصناديق المشتركة، في إحداث وتوسيع نطاق الخدمات المالية الموجهة للسكان الفقراء وذوي الدخل المنخفض، إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(هـ) تعزيز النشاط الاقتصادي بتشجيع أمور منها المجموعات الاقتصادية، وإزالة العراقيل أمام الأعمال التجارية وتحديد الأولويات في الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي تزيد من التواصل؛

(و) تعزيز البرامج المتعلقة بتشجيع لصناعات تجهيز المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة باعتبارها وسيلة لزيادة الإنتاجية الزراعية، وزيادة الإيرادات الريفية وتشجيع إقامة روابط أقوى بين الزراعة والصناعات.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) توفير الدعم المالي والتقني المعزز لأقل البلدان نموا لتطوير طاقتها الإنتاجية بما يتماشى مع أولويات أقل البلدان نموا؛

(ب) دعم أقل البلدان نمواً في التنويع وتحقيق القيمة المضافة من خلال شركاتها بغية المشاركة بفعالية في السلسلة العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة؛

(ج) اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتوسيعها وتنفيذها، حسب الاقتضاء، في شكل نظم للمخاطر والضمانات وغيرها من الحوافز لصالح شركاتها التي تسعي إلى الاستثمار في تنمية الطاقة الإنتاجية في أقل البلدان نمواً؛

(د) دعم تطوير العلم والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج والإنتاجية في مجال الزراعة؛

(هـ) دعم جهود أقل البلدان نموا الرامية إلى تطوير قطاع للسياحة المستدامة، ولا سيما من خلال تطوير الهياكل الأساسية وتنمية رأس المال البشري، وزيادة فرص الحصول على التمويل وكذا تعزيز فرص الوصول إلى شبكات السياحة وقنوات التوزيع العالمية.

الهياكل الأساسية

٤٧ - من التحديات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً الافتقار إلى الهياكل الأساسية المادية المناسبة، بما في ذلك الكهرباء، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه، والقدرة المؤسسية. فتوفر خدمات الهياكل الأساسية الموثوقة والميسورة التكلفة أمر أساسي للتشغيل الفعال للأصول المنتجة والمشاريع القائمة في أقل البلدان نمواً التي تستقطب استثمارات جديدة وتربط المنتجين بالسوق، وتكفل التنمية الاقتصادية الهادفة وتعزز التكامل الإقليمي. وعندما تصمم تنمية الهياكل الأساسية من منظور إقليمي فإن بإمكانها أن تسهم في التكامل الإقليمي والإنتاج على نطاق المنطقة.

٤٨ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون بشأن الهياكل الأساسية على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً

(أ) تخصيص وصرف نسبة مئوية مناسبة من الميزانية سنويا في أغراض تنمية الهياكل الأساسية وصيانتها؛

(ب) وضع وتنفيذ سياسات وخطط وطنية شاملة من أجل تنمية الهياكل الأساسية وصيانتها تشمل جميع وسائل النقل والموانئ، والاتصالات، والطاقة؛

(ج) وضع سياسات وخطط وطنية شاملة لتنمية وصيانة جميع وسائط النقل والموانئ والاتصالات والطاقة وتنفيذ تلك السياسات والخطط؛

(د) تطوير هياكل أساسية حديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة فرص الوصول إلى خدمات الإنترنت بما في ذلك توسيعها لتشمل المناطق الريفية والنائية بطرق منها الاتصالات العريضة النطاق بالهواتف المحمولة والاتصالات الساتلية؛

(هـ) بناء وتوسيع الموصولية العريضة النطاق، والوصل الشبكي الإلكتروني، والموصولية الإلكترونية في المجالات ذات الصلة، بما في ذلك التعليم، والقطاع المصرفي، والصحة، والحوكمة؛

(و) تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص من أجل تنمية الهياكل الأساسية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصيانتها واستدامتها؛

(ز) تشجيع النهج الثنائية الأطراف دون الإقليمية والإقليمية لتحسين الموصولية بإزالة اختناقات الهياكل الأساسية.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) توفير الدعم المالي والتقني المعزز لتنمية الهياكل الأساسية بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات القطاعية والإنمائية لأقل البلدان نموا واستخدام الأموال المقدمة بشروط ميسرة، حسب الاقتضاء، لحفز وتوظيف موارد التمويل الأخرى المخصصة لتنمية الهياكل الأساسية وإدارتها؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتيسير نقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا ذات الصلة من أجل تنمية الهياكل الأساسية وذلك بشروط يتفق عليها؛

(ج) القيام الفعلي بدعم استثمار القطاع الخاص في أقل البلدان نموا بطرق منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتشكيلة من المنح والقروض لتطوير، وصيانة الهياكل الأساسية للاتصالات والنقل المتعدد الوسائط من قبيل خطوط السكك الحديدية، والطرق، والطرق المائية، والمستودعات، ومرافق الموانئ؛

(د) تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً غير الساحلية والجزرية الصغيرة بغرض التصدي للتحديات المتمثلة في بعدها عن الأسواق العالمية وانعدام موصولية الهياكل الأساسية.

الطاقة

٤٩ - إن مستويات إنتاج الطاقة والحصول عليها في معظم أقل البلدان نمواً غير كافية، وتقيد بشدة تنمية هذه البلدان. وسيكتسي الحصول على الطاقة المتجددة والموثوقة والميسورة التكلفة والتكنولوجيات المتعلقة بها بأحكام وشروط يتفق عليها وكفاءة استخدام الطاقة وتوزيعها أهمية بالغة في تعزيز الطاقة الإنتاجية، التي تشكل أداة أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

٥٠ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً

(أ) التأكد من أن قطاع الطاقة يحظى بالأولوية في مخصصات الميزانية؛

(ب) اعتماد سياسات واستراتيجيات وخطط متكاملة تتعلق بتنمية أمن الطاقة بغية بناء قطاع طاقة قوي يكفل تعميم فرص الحصول على الطاقة الموثوقة والمستدامة والميسورة التكلفة ويعزز النمو الاقتصادي الشامل والمنصف والتنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز الكفاءة في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها والاستخدام المستدام لموارد الطاقة؛

(د) توسيع نطاق الهياكل الأساسية للطاقة الكهربائية وزيادة القدرة على توليد الطاقة، ولا سيما الطاقة المتجددة التي تشمل، في جملة أمور، الطاقة الكهرمائية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة المد والجزر، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الأحيائية.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) توفير الدعم المالي والتقني المعزز لتحسين الكفاءة في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها والاستخدام المستدام لموارد الطاقة، وذلك بغرض ضمان تعميم فرص الحصول على الطاقة؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتطوير قطاع الطاقة في مجال توليد الطاقة وتوزيعها وكفاءتها بما في ذلك في مجال الطاقة المتجددة، وغيرها من موارد الطاقة النظيفة والغاز الطبيعي، بطرق منها تقديم المساعدة المالية والتقنية وتيسير استثمار القطاع الخاص، وفقا للأولويات والاحتياجات الوطنية؛

(ج) تيسير نقل التكنولوجيا المناسبة والميسورة التكلفة بأحكام وشروط يتفق عليها من أجل تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة وفقا للاتفاقات الدولية ذات الصلة.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

٥١ - يمكن أن يضطلع العلم والتكنولوجيا والابتكار بدور هام في التنمية. وجميع أقل البلدان نمواً متخلفة في هذه المجالات البالغة الأهمية التي تشكل دوافع رئيسية لعملية التحول وتزخر بإمكانيات هائلة لتغيير المشهد الإنمائي لأقل البلدان نمواً إذا ما طورت وسخرت بصورة سليمة. وكثيرا ما تعجز أقل البلدان نمواً عن تجاوز التكنولوجيا المتقادمة التي تطبع عملياتها وطاقاتها الإنتاجية. ولتعزيز الطاقة الإنتاجية في أقل البلدان نمواً يلزم اقتناء تكنولوجيات جديدة وبناء قدرات وقاعدة معارف محلية لكي تتمكن من الاستفادة بصورة

كاملة من التكنولوجيات المقتناة وتعزيز القدرة التقليدية باستمرار لأغراض البحث والتطوير. وعلاوة على ذلك، فإن تطوير هذا القطاع من شأنه أن يعمل على سد الفجوة الرقمية والفجوة التكنولوجية مما يدعم التعجيل بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٥٢ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار على النحو التالي:

١ - الإجراءات المشتركة

القيام على سبيل الأولوية بتحليل مشترك للثغرات والقدرات بغرض إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا مما سيساعد على تحسين قاعدة البحث العلمي والابتكار لدى أقل البلدان نموا، ويشجع التواصل بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ويعمل على توفير فرص حصول أقل البلدان نموا على التكنولوجيا البالغة الأهمية واستخدامها، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، استنادا إلى المبادرات الدولية القائمة.

٢ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً

(أ) بناء أو توسيع الشراكات الاستراتيجية مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، والجامعات ومعاهد البحوث الأخرى، والمؤسسات، من أجل دعم الابتكار؛

(ب) كفالة إدراج العلم والتكنولوجيا في السياسات الإنمائية والقطاعية الوطنية في أقل البلدان نموا؛

(ج) كفالة إيلاء تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار الأولوية في مخصصات الميزانية؛

(د) تعزيز الاستثمارات والمشاركة في الحلول الابتكارية المتعلقة بإحداث تكنولوجيات حديثة وفعالة من حيث التكلفة يمكن تكييفها محليا ولا سيما في مجالات الزراعة، والمعلومات والاتصالات، والمالية، والطاقة، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم؛

(هـ) إحداث مؤسسات والقيام حسب الاقتضاء، بتعزيزها وتوسيع قاعدة المعارف لدعم البحث والتطوير والعلم والتكنولوجيا على الصعيدين المحلي والوطني؛

(و) تيسير التعاون والعمل الجماعي بين مؤسسات البحوث والقطاع الخاص، بهدف تعزيز البحث والتطوير والابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا.

٣ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) توفير الدعم المالي والتقني المعزز لأقل البلدان نموا في مجالي البحث والتطوير، والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية، حسب الاقتضاء، وبما يتوافق مع أولويات التنمية الوطنية في أقل البلدان نموا؛

(ب) حث أعضاء منظمة التجارة العالمية على مواصلة تنفيذ المادة ٧ من إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة لعام ٢٠٠١؛

(ج) النظر في إمكانية توفير التمويل بشروط ميسرة لمرحلة التأسيس للشركات في أقل البلدان نموا التي تستثمر في التكنولوجيات الجديدة.

تنمية القطاع الخاص

٥٣ - إن وجود قطاع خاص دينامي وواسع وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لزيادة الاستثمار والتجارة وفرص العمل والقدرة على الابتكار، ومن ثم توليد النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، إضافة إلى كونه محركا لعملية التصنيع والتحول الهيكلي. وبناءً عليه، فالقطاع الخاص عنصر أساسي للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف وللتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

٥٤ - وقد سلمت أقل البلدان نموا بدور القطاع الخاص في عملية التنمية الجارية فيها، واتخذت عددا من التدابير لتحسين حوكمة الشركات، وتهيئة بيئة مؤاتية لممارسة الأعمال التجارية. ونظرا لطبيعة اقتصادات أقل البلدان نموا، ينطوي تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على فرصة واعدة لظهور دوائر نشطة للأعمال في أقل البلدان نموا. بيد أن المعوقات الهيكلية، ولا سيما اختناقات الهياكل الأساسية، والعوائق المؤسسية، حدَّت من نمو القطاع الخاص في أقل البلدان نموا.

٥٥ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون بشأن تنمية القطاع الخاص على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) مواصلة تشجيع تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال وضع إطار تنظيمي شفاف ويستند إلى القوانين؛

(ب) تشجيع الحوار بين القطاع الخاص والحكومة وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص بغية كفالة تصدي السياسات للمعوقات الرئيسية، بما فيها المعوقات المؤسسية التي تعرقل مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو المستدام والشامل، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، والاستفادة من أوجه التآزر المحتملة؛

(ج) بذل الجهود لتشجيع إتاحة الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين، من أجل تعزيز تنمية القطاع الخاص والاستثمارات في مختلف القطاعات؛

(د) تشجيع مزاولة النساء للأعمال الحرة بهدف الاستفادة بشكل أفضل من الإمكانات الاقتصادية غير المستغلة في أقل البلدان نموا.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) تقديم دعم مالي وتقني معزز لتيسير نقل التكنولوجيا، وبشروط متفق عليها لمساندة أقل البلدان نموا على إزالة المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه القطاع الخاص؛

(ب) دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية، ورفع إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نموا بهدف تحسين قدرتها على المنافسة.

باء - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٥٦ - تؤدي الزراعة دورا بالغ الأهمية في جميع أقل البلدان نموا تقريبا، سواء في تعزيز الأمن الغذائي أو بوصفها النشاط الاقتصادي الرئيسي لقطاع كبير من السكان، ولها روابط مباشرة بالجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية الريفية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إضافة إلى تنويع الصادرات والسلع الأساسية والإنتاج، وبناء القدرات في مجال تجهيز المنتجات الزراعية. ولا سبيل إلى تحسين الحالة الصحية والتغذوية لأولئك الذين يعيشون في فقر والذين هم أكثر عرضة لمخاطر سوء التغذية المزمنة، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون، إلا بالحصول على الغذاء المأمون المغذي.

٥٧ - ويواجه قطاع الزراعة في أقل البلدان نموا تحديات هائلة بسبب الافتقار إلى الاستثمارات الكافية في الهياكل الأساسية المادية، والتطوير العلمي والتكنولوجي والبحث وخدمات الإرشاد الزراعي. وعلاوة على ذلك، ما برحت التنمية الزراعية تعاني من التأثير الضار لتغير المناخ والتدهور البيئي، والتصحر، وتدهور الأراضي والتربة، والظواهر المناخية الشديدة، والفيضانات، والجفاف، والأعاصير، وإزالة الغابات، ونقص التنوع البيولوجي،

والانحسار في وفرة المياه، وتدهور نوعية المياه. ويمكن أيضا أن تؤثر الكوارث الطبيعية الأخرى من قبيل الزلازل وموجات التسونامي تأثيرا سلبيا على التنمية الزراعية.

٥٨ - وتلزم استثمارات جديدة في بحوث الزراعة وصيد الأسماك والهياكل الأساسية الريفية على الصعيدين الإقليمي والوطني، وإشاعة أفضل الممارسات في مجال الزراعة وصيد الأسماك والتكنولوجيات الابتكارية والمستدامة وكذلك إسداء المشورة في مجال التسويق وهيكلة المالية الفعالة وتعزيز أمن الحيازة، بما في ذلك توفير فرص حصول المزارعات على الأرض وتصرفهن فيها بصرف النظر عن حالتهن العائلية.

٥٩ - وسيسعى إلى وضع سياسات وتدابير تتماشى مع **الغايات** التالية:

(أ) إحراز تقدم كبير نحو القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٠؛

(ب) زيادة الاستثمارات في مجال الهياكل الأساسية الريفية زيادة كبيرة؛

(ج) كفالة سبل الحصول على أغذية مأمونة ومساعدات غذائية في الحالات الطارئة في جميع أقل البلدان نموا.

٦٠ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن الزراعة على النحو التالي:

١ - الإجراءات المشتركة

(أ) تشجيع الاستثمار الدولي المسؤول في الزراعة ودعوة كافة المستثمرين إلى القيام بممارسات زراعية تتفق مع التشريعات الوطنية، مع مراعاة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، والاستدامة البيئية وأهمية تعزيز الرفاه وتحسين وسائل عيش المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء؛

(ب) مواصلة بحث جدوى تطبيق نظام للاحتفاظ بالمخزون عند التعامل مع حالات الطوارئ الغذائية الإنسانية أو كوسيلة للحد من تقلبات الأسعار، وفعالية هذا النظام وطرائق إدارته؛

(ج) العمل بخيارات في السياسات العامة تهدف إلى الحد من تقلبات الأسعار، بما في ذلك نظام محسَّن للمعلومات بشأن المخزون والإنتاج، وزيادة الشفافية في أسواق السلع الأساسية، وحرية حركة الإمدادات الغذائية؛

(د) الوفاء بالتعهد الذي قطعه في عام ٢٠٠٥ أعضاء منظمة التجارة العالمية في خطة الدوحة للتنمية لكفالة العمل بصورة موازية في مجال الزراعة على إلغاء جميع أشكال

دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل والتي ستستكمل بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

٢ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) تعزيز المؤسسات، بما في ذلك التعاونيات، لزيادة الإنتاج الغذائي لأصحاب المزارع الصغيرة، وإنتاجيتهم الزراعية وممارساتهم الزراعية المستدامة؛

(ب) توفير شبكات أمان للفقراء من أصحاب المزارع الصغيرة؛

(ج) توفير المدخلات ذات الأهمية الحاسمة مثل أنواع البذور الوفيرة المحصول والمكيفة محليا، والأسمدة وغيرها من الخدمات؛

(د) إعادة تأهيل الهياكل الأساسية الريفية والزراعية، بما يقلل من الخسائر في المحاصيل في فترة ما بعد الحصاد ويحسِّن من إمكانيات التخزين على مستوى القرى؛

(هـ) تحسين استفادة الفقراء من الأسواق الريفية، وذلك من خلال ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق على نطاق السلاسل الغذائية، بما في ذلك توفير معلومات عن الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة، وتحسين الخدمات الصحية وخدمات الصحة النباتية؛

(و) تنفيذ خطط للري بغية تعزيز نظم الزراعة المستدامة، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين الأمن الغذائي؛

(ز) تعزيز أمن حيازة الأراضي وإمكانية وصول أصحاب المزارع الصغيرة إلى شبكات الري والائتمان وغيرها من المدخلات الزراعية والأسواق؛

(ح) الصياغة والتنفيذ التشاركيان لخطط وسياسات وطنية فعالة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الزراعية والريفية على الصعيد الوطني، تتضمن أهدافا واضحة وقابلة للتحقيق، بما في ذلك تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الإنفاق الحكومي للزراعة؛

(ط) دعم إنشاء وتعزيز شبكات للتسويق الزراعي والتصدير تتسم بالشفافية والكفاءة والفعالية، مع التركيز بصفة خاصة على إمكانية وصول أصحاب المزارع الصغيرة في أقل البلدان نموا إلى الأسواق؛

(ي) تشجيع صغار المزارعين والرعاة على التغيير تدريجيا من إنتاج منتجات منخفضة القيمة إلى منتجات عالية القيمة، مع مراعاة مجالات التخصص، وظروف السوق

المؤاتية، وتطور الهياكل الأساسية، وتحسين فرص الاستفادة من خدمات الإدارة المالية وإدارة المخاطر؛

(ك) تشجيع تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصرا بالغ الأهمية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، والأمن الغذائي والتغذوي، وضمان مساواتها في الحصول على الموارد المنتجة، والأراضي، والتمويل، والتكنولوجيات، والتدريب، ووصولها إلى الأسواق؛

(ل) تعميم الأمن الغذائي والتغذوي في الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة الموارد البحرية والساحلية؛

(م) السعي إلى اتباع نهج شامل ثنائي المسار للأمن الغذائي يتكون مما يلي: '١' اتخاذ إجراءات مباشرة للمعالجة الفورية لمسألة الجوع في أقل البلدان نموا؛ '٢' وضع سياسات وبرامج متوسطة وطويلة الأجل في مجالات الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية بهدف القضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر؛

(ن) تعميم برامج معالجة التصحر، وتدهور الأراضي، وبوار التربة، والجفاف، والفيضانات، والملوحة، داخل أطر السياسات الإنمائية الوطنية، وذلك لتشجيع القدرة على التكيف.

٣ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) توفير دعم مالي وتقني معزز لتنمية قطاع الزراعة؛

(ب) الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والتنمية الزراعية المستدامة، وتوفير موارد كافية ويمكن توقعها من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنها الالتزامات المنصوص عليها في مبادرة لاكويلا لتحقيق الأمن الغذائي العالمي؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية؛

(د) دعم جهود أقل البلدان نموا الرامية إلى إنشاء أو تعزيز شبكات أمان من قبيل توفير فرص الحصول على التمويل الزراعي والتأمين والأدوات الأخرى لتخفيف المخاطر؛

(هـ) توفير الموارد لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتوسيع نطاق المساعدات الغذائية وبرامج شبكات الأمان وتعزيزها، وذلك لمعالجة مسألتي الجوع وسوء التغذية، حسب الاحتياجات؛

(و) دعم جهود أقل البلدان نموا الرامية إلى إنشاء مؤسسات البحث والتطوير في مجال الزراعة و/أو العلوم البحرية أو تعزيزها، حسب الاقتضاء، بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية، بطرق من بينها اتخاذ تدابير تعاونية بغية بناء القدرات المؤسسية للأجل الطويل؛

(ز) تزويد أقل البلدان نموا ودعمها، حسب الاقتضاء، بأصناف من المحاصيل العالية الغلة والمقاومة للمناخ، بما في ذلك الأنواع المتوافقة مع الملوحة والجفاف والغمر من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة والدراية التقنية، وفقا لشروط وأحكام متفق عليها؛

(ح) دعم أقل البلدان نموا للقيام، حسب الاقتضاء، بإنشاء وتطوير مؤسساتها الوطنية المعنية بالاختبار والتصديق، لكي تعترف بها المؤسسات العالمية المعنية بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، ودعم مشاركة أقل البلدان نموا في وضع المعايير الإقليمية والعالمية؛

(ط) دعم مؤسسات أقل البلدان نموا على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي المعنية بالبحث في مجالي الزراعة ومصائد الأسماك، حسب الاقتضاء، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيات الزراعة الاستوائية، وتعزيز المعارف الزراعية ونظم المعلومات التي تدعمها خدمات الإرشاد الزراعي، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا.

جيم – التجارة

٦١ – تؤدي التجارة دورا هاما في ضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في أقل البلدان نموا. وقد بلغت الحصة الجماعية لأقل البلدان نموا في التجارة الدولية مقدار الضعف تقريبا خلال السنوات العشر الماضية، إلا أنها بقيت منخفضة جدا عند مستوى يزيد قليلا على نسبة ١ في المائة من التجارة العالمية في السلع، وتتركز بشكل كبير في منتجات تصدير قليلة. ويتدفق نصف صادرات أقل البلدان نموا إلى البلدان النامية.

٦٢ – ينبغي لأقل البلدان نموا أن تتصدى، بدعم من شركائها الإنمائيين، للعوائق التي تحد من قدرتها على العرض من خلال تعزيز الطاقة الإنتاجية وتقليص القيود المفروضة على القطاع الخاص، إضافة إلى بناء قاعدتها التصديرية وتنويعها.

٦٣ – ومن الأساسي العمل بجدية من أجل تهيئة ظروف مؤاتية لوصول كل المنتجات التي منشؤها في أقل البلدان نموا إلى الأسواق، بطرق منها تخفيض أو إزالة الحواجز غير التعريفية التعسفية أو غير العادلة وغيرها من التدابير المخلة بالتجارة.

٦٤ – ويمكن للتعاون الإقليمي أن يسهل، بطرق من بينها التكامل التجاري والترتيبات الإقليمية الأخرى، عملية تنمية أقل البلدان نموا واندماجها على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي

بالقيام، في جملة أمور، بزيادة حجم الأسواق، وتحسين قدرتها التنافسية، وتعزيز الترابط الإقليمي.

٦٥ - وسيسعى إلى وضع سياسات وتدابير تتماشى مع **الأهداف والغايات** التالية:

(أ) زيادة الحصة التجارية لأقل البلدان نموا في التجارة العالمية زيادة كبيرة بهدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، بطرق من بينها توسيع القاعدة التصديرية لأقل البلدان نموا؛

(ب) بذل جهود ملموسة من أجل الاختتام الموفق لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية مبكرا، والتوصل إلى وثيقة ختامية طموحة وشاملة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية.

٦٦ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن التجارة على النحو التالي:

١ - الإجراءات المشتركة

(أ) مقاومة النزعات الحمائية وتصحيح التدابير المخلة بالتجارة في مجالات من بينها الزراعة والتي تتعارض مع الالتزامات المتعددة الأطراف؛

(ب) معالجة مسألة التدابير غير التعريفية، وتقليص أو إزالة الحواجز غير التعريفية التعسفية أو غير المبررة، أي التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛ ويجب وضع المعايير والقواعد التقنية بشفافية وتطبيقها تطبيقا غير تمييزي، وينبغي أن تكون مبررة من الناحية الفنية وألا تشكل قيدا مقنعا للتجارة الدولية؛

(ج) القيام في الوقت المناسب بتنفيذ إتاحة فرص وصول كافة أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص، بصورة دائمة، تماشيا مع إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

(د) إعادة التأكيد على توفير معاملة خاصة ومتمايزة لأقل البلدان نموا في اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

(هـ) تيسير المفاوضات وتسريع وتيرتها مع أقل البلدان نموا التي هي في طور الانضمام، استنادا إلى المبادئ التوجيهية بشأن الانضمام التي اعتمدها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

٢ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) إدماج السياسات المتعلقة بالتجارة وبناء القدرات في مجال التجارة داخل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ب) تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وتنويع قواعد الإنتاج لتشمل منتجات وخدمات دينامية جديدة؛

(ج) تنويع منتجات التصدير وأسواقه لتشمل وجهات غير تقليدية؛

(د) تحسين كفاءة المؤسسات والعمليات وفعاليتها وشفافيتها من أجل تسهيل التجارة على نحو أفضل وتحسين المعايير ومراقبة الجودة.

٣ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) دعم جهود أقل البلدان نموا من أجل تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية في مجال السياسة التجارية وفي المفاوضات التجارية في ميادين من قبيل دخول الأسواق وفرص الوصول إليها، والتعريفات، والجمارك، والمنافسة، والاستثمار، والتكنولوجيا والتكامل الإقليمي؛

(ب) توفير الدعم التقني والمالي للمشاريع الوطنية والإقليمية الرامية إلى زيادة إنتاجية اقتصادات أقل البلدان نموا وقدرتها التنافسية وتنويعها، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على التجارة في السلع والخدمات وقدرة شركات أقل البلدان نموا على الاندماج في سلاسل القيمة الدولية؛

(ج) توفير الدعم المالي والتقني الرامي إلى تنويع اقتصادات أقل البلدان نموا، مع تقديم مساعدة مالية وتقنية من خلال آليات التنفيذ المناسبة للوفاء بالتزاماتها المتصلة بالتنفيذ، بما في ذلك الوفاء بمقتضيات الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة واتفاق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، ومساعدتها في إدارة عمليات التكيف، بما فيها العمليات الضرورية لمواجهة نتائج تحرير التجارة المتعددة الأطراف من حيث معاملة الدولة الأكثر رعاية؛

(د) كفالة أن تتسم قواعد المنشأ التفضيلية المطبَّقة على الواردات من أقل البلدان نموا بالبساطة والشفافية وإمكانية التنبؤ بها وأن تساهم في تيسير الوصول إلى الأسواق؛

(هـ) تنفيذ المساعدة التقنية الفعالة المتعلقة بالتجارة وبناء قدرات أقل البلدان نموا، على سبيل الأولوية، بأمور منها تعزيز حصة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا في إطار برنامج المعونة التجارية ودعم الإطار المتكامل المعزز، حسب الاقتضاء، وتعزيز قدرتها على

الوصول إلى الموارد المتاحة، دعما لاحتياجات وطلبات أقل البلدان نموا المعبر عنها من خلال استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(و) توفير حوافز، وفقاً للمادة ٦٦-٢ من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية للشركات والمؤسسات في أقاليم البلدان الأعضاء المتقدمة النمو بغية تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا لتمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار؛

(ز) دعم جهود أقل البلدان نموا الرامية إلى تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك تشجيع الصادرات وتحسين الترابط الإقليمي من خلال اتخاذ تدابير لتيسير التجارة من قبيل المشاريع المشتركة المتعلقة بالإجراءات الجمركية والحدودية، وبقدر المستطاع، مشاريع الهياكل الأساسية والمرافق المتعلقة بالنقل، ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة.

دال - السلع الأساسية

٦٧ - لا يزال العديد من أقل البلدان نموا يعتمد على السلع الأساسية، وثمة عدد كبير منها يعتمد أساساً على الزراعة أو استخراج موارد طبيعية جد محدودة وكذلك على المنتجات الأولية الموجهة للتصدير. وهو وضعٌ يجعل أقل البلدان نموا عرضةً لصدمات التجارة الخارجية بسبب تقلب أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يؤثر أيضا في تعبئة الموارد المحلية. لذلك، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات متضافرة لدعم جهود أقل البلدان نموا في سبيل الحد من الاعتماد على السلع الأساسية، بسبل منها تنويع قاعدة صادراتها، والتخفيف من الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية والحد من أضرارها.

٦٨ - وسيسعى إلى وضع سياسات وتدابير تتماشى مع **الأهداف والغايات** التالية:

توسيع القاعدة الاقتصادية لأقل البلدان نموا بغية الحد من اعتمادها على السلع الأساسية.

٦٩ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) وضع استراتيجيات وطنية لإدارة السلع الأساسية وتعزيز هذه الاستراتيجيات، حسب الاقتضاء، بغية الاستفادة من قاعدة مواردها إلى أقصى حد؛

(ب) اعتماد سياسات وتدابير واستراتيجيات موجهة للقطاعات والسلع الأساسية تحديدا، وتعزيز هذه السياسات والتدابير والاستراتيجيات، حسب الاقتضاء، من أجل النهوض بالإنتاجية والتنويع الرأسي، وكفالة الارتقاء بالقيمة، وزيادة حفظ القيمة.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) مساعدة أقل البلدان نموا في تحسين التخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية وإدارتها، دون التأثير سلبا في سلوك السوق بتعزيز وتوسيع التسهيلات القائمة، وذلك على أساس متفق عليه؛

(ب) دعم التدابير التي تتخذها أقل البلدان نموا التي تملك وتمارس كامل سيادتها الدائمة على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية، وذلك لتعزيز شفافية قطاع الشركات ومساءلة كافة الشركات، مع مراعاة المبادئ الأساسية للقانون المحلي، ويحاط علما في هذا الصدد بالمبادرات الطوعية، بما فيها مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية؛

(ج) تقديم الدعم لأقل البلدان نموا من أجل تعزيز قدرتها على إدارة مواردها الطبيعية، بما في ذلك المعادن والطاقة والزراعة، وتنويع قاعدة السلع الأساسية لديها، بسبل منها نقل التكنولوجيا وفق أحكام وشروط متفق عليها؛

(د) تقديم الدعم لأقل البلدان نموا من أجل تعزيز فعالية نظم التسويق وأطر الدعم الموجهة لصغار منتجي السلع الأساسية في أقل البلدان نموا.

هاء - التنمية البشرية والاجتماعية

٧٠ - إن أنفس ثروة تملكها أقل البلدان نمواً هي نساؤها ورجالها وأطفالها، الذين يجب تحقيق إمكاناتهم بشكل تام باعتبارهم جهات فاعلة في التنمية ومستفيدة منها. وتواجه أقل البلدان نموا تحديات خطيرة في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية. وستظل تنوء تحت عبء الفقر الثقيل على امتداد السنوات المقبلة ما لم تُتخذ خطوات ملموسة لمعالجة أسبابه الجذرية بطريقة مستدامة، بسبل منها بناء الطاقة الإنتاجية والبشرية.

٧١ - والفقر والجوع مشكلتان متعددتا الأبعاد، تعيقان بشكل خطير الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لإحراز التقدم في مجال التنمية البشرية والاجتماعية بسبب تعذر الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية، وأيضا تعذر الوصول إلى الموارد الإنتاجية من أجل المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاستفادة

من النمو الاقتصادي. وقد تخلفت أقل البلدان نموا عن الركب بشكل جلي على صعيد الوفاء بمعظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

التعليم والتدريب

٧٢ - ورغم تحسن معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي، ما زالت هناك حاجة إلى تعزيز جودة التعليم ومعدلات الإنجاز وزيادة معدلات الالتحاق في المرحلتين الثانوية والجامعية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ثمة الملايين من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس برغم بلوغهم سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وبرغم التقدم المحرز نحو القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي، ما زال يتعين تحقيق التقدم نفسه في المرحلتين الثانوية والجامعية. ويشكل انعدام الفرص الاقتصادية إلى جانب تدني مستويات التعليم ورداءة نوعيته ونقص التدريب المناسب أسبابا مهمة وراء بطالة الشباب في أقل البلدان نموا.

٧٣ - وسيسعى إلى وضع تدابير للسياسة العامة في مجالي التعليم والتدريب لتحسين معدلات التعليم ونوعية التعليم العامة، وذلك تماشيا مع **الأهداف والغايات** التالية:

(أ) كفالة التعليم الابتدائي المجاني للجميع في أقل البلدان نموا عن طريق زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، وكذلك زيادة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي والمهني والتدريب على تنمية المهارات؛

(ب) الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب المقدمين على جميع المستويات، وزيادة معدلات محو الأمية وتعليم الحساب في صفوف البالغين والأطفال؛

(ج) القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم والتدريب، وكفالة جودة التعليم بصورة متكافئة بين الذكور والإناث.

٧٤ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا و شركاؤها الإنمائيون بشأن التعليم والتدريب على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) تعميم استراتيجيات وبرامج التعليم الوطني والتعليم التقني والمهني والتدريب أو تعزيزها، حسب الاقتضاء، وتنفيذ هذه الاستراتيجيات والبرامج؛

(ب) كفالة الحصول على التعليم وضمان نوعيته، وإعطاء أولوية أكبر للانتقال إلى المراحل التعليمية الأعلى في النظام التعليمي، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات؛

(ج) تعزيز النظم التعليمية الوطنية، بسبل منها تحسين المناهج والتمويل وتنمية قدرات المدرسين وتوزيعهم بصورة أفضل، وتحسين الهياكل الأساسية وتوفير إمدادات كافية؛

(د) كفالة توفير النظامين التعليميين الرسمي وغير الرسمي لما يحتاجه سوق العمل من التدريب في مجال اكتساب المهارات؛

(هـ) السعي إلى تحقيق الإنصاف عن طريق تعزيز فرص حصول أشد الفئات حرمانا على التعليم، وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم باستحداث أو تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وما يتصل بها من تدابير وحوافز.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) تقديم الدعم المالي والتقني لأقل البلدان نموا من أجل تنفيذ خططها وبرامجها التعليمية الوطنية، بما يشمل زيادة فرص الوصول في المناطق الريفية والنائية؛

(ب) توفير الدعم لأقل البلدان نموا بغية تحقيق مكاسب تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم، ولا سيما من حيث زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخفض معدلات الانقطاع عن الدراسة باعتماد تدابير من قبيل إلغاء الرسوم المدرسية، وتوفير الوجبات المدرسية، وكفالة تجهيز المدارس بمرافق صحية منفصلة للفتيان والفتيات؛

(ج) توفير الدعم لأقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود لتدريب المدرسين والمدربين واستبقائهم، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات، وذلك من خلال منح الحوافز الكافية كوسيلة لكفالة جودة التعليم؛

(د) دعم جهود أقل البلدان نموا في سبيل تحسين التعليم العالي والتعليم التقني والمهني والتدريب؛

(هـ) مواصلة تخصيص معاهد التعليم العالي لأماكن ومنح دراسية للطلبة والمتدربين الوافدين من أقل البلدان نموا، ولا سيما في ميادين العلم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال والاقتصاد، وتشجيع هذه المعاهد على القيام بذلك، حسب الاقتضاء.

السكان والرعاية الصحية الأولية

٧٥ - لقد تأثرت الجهود المبذولة لتنمية القدرات البشرية في أقل البلدان نموا بسبب انتشار الفقر على نطاق واسع، والبطالة الجماعية، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وسوء حالة الصحة والتغذية حسبما يتضح من ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات في صفوف الأطفال والأمهات والتبعات الثقيلة لنقص التغذية، وتفشي الأمراض المعدية بما فيها فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وشلل الأطفال، بالإضافة إلى تعاظم عبء الأمراض غير المعدية.

٧٦ - وتواجه أقل البلدان نموا تحديات كبيرة في مجال تحسين الحالة الصحية لسكانها، تشمل ضعف النظم الصحية وعدم كفاية مواردها البشرية، وغياب مرافق الرعاية الصحية الملائمة ومعداتها ولوازمها، وعدم كفاية هياكل التمويل المحلية، وعدم كفاية الإمدادات من الأدوية والعقاقير الأساسية، ورداءة الهياكل الأساسية. لذلك، يلزم السعي إلى كفالة حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية.

٧٧ - وسيسعى إلى وضع التدابير المتعلقة بالسياسة العامة في مجالي السكان والرعاية الصحية الأولية تتماشى مع **الأهداف والغايات** التالية:

(أ) تحقيق الغايات الواردة ضمن الهدفين الإنمائيين ٤ و ٥ للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتأسيساً على ذلك، زيادة تخفيض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية ونقص التغذية لدى الأطفال تخفيضا كبيرا بحلول عام ٢٠٢٠؛

(ب) إتاحة فرص الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥، بما يشمل إدماج خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والرعاية الصحية في صلب الاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛

(ج) تحقيق الغايات الواردة ضمن الهدف الإنمائي ٦ للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتأسيساً على ذلك، مواصلة تقليص رقعة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإصابة بداء الملاريا وغيره من الأمراض الرئيسية.

٧٨ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها على النحو التالي:

١ - الإجراءات المشتركة

إعادة تأكيد الحق في الاستخدام الكامل للأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وإعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة الوزاري بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، وتعديلات المادة ٣١ من الاتفاق، عند الانتهاء من إجراءات القبول الرسمية، وهي المادة التي توفر المرونة في حماية الصحة العامة، ولا سيما تعزيز فرص الحصول على الأدوية وتشجيع تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد. وندعو

أيضا إلى القبول الواسع النطاق وفي الوقت المناسب لتعديلات المادة ٣١ من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، على غرار ما اقترحه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) اتخاذ إجراءات لإعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛

(ب) تسخير نُهُج فعالة متعددة القطاعات ومتكاملة لإتاحة فرص حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك عن طريق إدماج تنظيم الأسرة والصحة الجنسية وخدمات الرعاية الصحية في صلب الاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛

(ج) إدراج تخطيط تنمية الموارد البشرية لاستيعاب الديناميات السكانية في صلب استراتيجياتها وسياساتها الإنمائية الوطنية؛

(د) مواصلة تنفيذ الخطط الوطنية لتنمية الصحة العامة مع التشديد على الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة (الأهداف الإنمائية ٤ و ٥ و ٦ للألفية)؛

(هـ) تعزيز قدرة النظم الصحية الوطنية، بسبل منها تنمية مهارات العاملين في المهن الطبية وفي مجال الرعاية الصحية، على تقديم خدمات الرعاية الصحية للجميع بصورة جيدة وبإنصاف، وإتاحة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية على أوسع نطاق ممكن وفي عين المكان؛

(و) السعي إلى تحسين النظام الوطني للصحة بتوفير الموارد الكافية إضافة إلى الحوافز لاستبقاء مستخدمي الصحة الوطنيين والنظر، عند الإمكان، في إمكانية وضع آلية تمويل مستدامة للنظام الوطني للصحة؛

(ز) التصدي للمشاكل الصحية الشديدة الوطأة والخاصة ببلدان معينة، ومواصلة برامج الحد من الضعف إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وسائر الأمراض المعدية وغير المعدية.

٣ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) توفير الدعم المالي والتقني لأقل البلدان نموا لتعزيز نظمها الصحية الوطنية، وبوجه خاص نظم تمويل الصحة بغية تعزيز فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية الجيدة الميسورة الكلفة؛

(ب) العمل مع أقل البلدان نموا لتحسين فرص الحصول على الأدوية، وتشجيع تطوير التكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا وفق أحكام وشروط متفق عليها، وإنتاج أدوية معقولة التكلفة وآمنة وفعالة وجيدة النوعية، وتشجيع إنتاج الأدوية المبتكرة والأدوية الجنيسة واللقاحات وسائر السلع الصحية؛

(ج) دعم أقل البلدان نموا من أجل تطوير قدراتها على جمع البيانات الديمغرافية وتحليلها بشكل منهجي لاستخدامها لأغراض منها تصميم سياسات وطنية ملائمة.

النهوض بالشباب

٧٩ - إن حوالي ٦٠ في المائة من سكان أقل البلدان نموا هم دون سن الخامسة والعشرين، مقارنة بنسبة ٤٦ في المائة في سائر البلدان النامية. وتشكل الأعداد الكبيرة من الشباب رصيدا لأقل البلدان نموا، ومن ثم، ينبغي أن تتاح لهم الفرصة للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتعين تنمية قدرات السكان الشباب إلى أقصى حد بسبل منها إفساح المجال أمامهم بشكل تام للحصول على التعليم وممارسة العمل المنتج.

٨٠ - وسيسعى إلى وضع تدابير للسياسة العامة في مجال النهوض بالشباب تتماشى مع **الأهداف والغايات** التالية:

(أ) السعي إلى كفالة مشاركة الشباب مشاركة كاملة وفعالة في حياة المجتمع وفي عمليات صنع القرار؛

(ب) بناء قدرات الشباب في مجالي التعليم واكتساب المهارات وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق؛

(ج) تعزيز مشاركة الشباب في الاقتصاد من خلال تحسين فرص الحصول على التعليم المهني، وممارسة العمل التطوعي، والعمل.

٨١ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون بشأن النهوض بالشباب على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) وضع وتنفيذ استراتيجيات مواتية لمشاركة الشباب بفعالية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتيسير تفاعلهم مع بعضهم بعضا ومع السلطات المحلية والوطنية؛

(ب) وضع سياسات وبرامج لدعم وصول الشباب إلى التعليم الثانوي والعالي والتدريب المهني والعمالة المنتجة، وخدمات الرعاية الصحة، ولا سيما لفائدة الشابات والفتيات؛

(ج) دعم برامج مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي في مجالات تنمية المهارات والعمل التطوعي والتدريب الداخلي والتدريب المهني، بالتشاور مع القطاع الخاص ومؤسسات التدريب؛

(د) تشجيع الشباب على مباشرة الأعمال الحرة، بسبل منها اتخاذ مبادرات لتوفير التدريب وتقديم المساعدة، مع التركيز بصفة خاصة على أشد الفئات حرمانا وعلى الشباب في حالات ما بعد انتهاء النزاع؛

(هـ) تعزيز التثقيف في مجال إدارة الشؤون المالية الشخصية للشباب وتيسير حصولهم على الخدمات المالية المناسبة.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) تقديم المساعدة المالية والتقنية لدعم سياسات أقل البلدان نموا وبرامجها التي تتيح فرصا اقتصادية وفرص العمل المنتج للشباب؛

(ب) دعم نظامي التعليم الرسمي وغير الرسمي في أقل البلدان نموا من أجل بناء قدرات الشباب والمراهقين وتنمية مهاراتهم عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية؛

(ج) النهوض ببرامج التبادل الشبابي، بسبل منها الجامعات الافتراضية وغيرها من آليات إقامة العلاقات.

المأوى

٨٢ - كثيرا ما يفتقر الناس في أقل البلدان نموا إلى فرص الحصول على السكن اللائق الميسور التكلفة والتمتع بأمن الحيازة، بما فيها فرص الحصول على الأرض وتوفير الهياكل الأساسية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. وتعيش غالبية سكان حواضر أقل البلدان نموا في أحياء فقيرة كثيرا ما تَعْدم المرافق الصحية الأساسية. ويشكل نقص الخدمات الأساسية

تهديدا مستمرا للصحة العامة. ومن التحديات الأخرى التي تواجه أقل البلدان نموا توفير المأوى للناس الذين يعيشون في المناطق الريفية.

٨٣ - وسيسعى إلى وضع سياسات وتدابير في مجال المأوى تتماشى مع **الأهداف والغايات** التالية:

زيادة فرص الحصول على السكن والأرض بتكلفة ميسورة، وما يتصل بالسكن من هياكل أساسية وخدمات أساسية، مع تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة وفقراء المناطق الريفية تحسينا ملموسا.

٨٤ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون بشأن المأوى على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) وضع خطط واستراتيجيات محلية ووطنية وإقليمية وتنفيذها من أجل تعزيز فرص الحصول على الأرض، وفقا للتشريع الوطني، السكن والخدمات الأساسية؛

(ب) تعزيز الوكالات الحكومية المعنية بالإسكان، بما في ذلك على المستوى المحلي، بغية زيادة الفعالية في إدارة قطاع الإسكان والهياكل الأساسية وكذلك إدارة الأراضي؛

(ج) تهيئة بيئة مؤسسية وتنظيمية وسياساتية داعمة لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص في مجال الإسكان والهياكل الأساسية ذات الصلة، مع التركيز بصفة خاصة على توفير السكن المنخفض التكلفة؛

(د) البحث عن السبل الكفيلة بالحد من الاكتظاظ في الأحياء الفقيرة الحالية، ومنع نمو أحياء فقيرة جديدة، وتحسين حالة المجمعات السكنية في الأحياء الفقيرة المتبقية؛

(هـ) تعزيز التشريعات الوطنية لتحسين حقوق الملكية لسكان الأحياء الفقيرة وفقراء المناطق الريفية.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) تقديم الدعم المالي والتقني لأقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود لتحسين فرص الحصول على الأرض، وفقا للتشريع الوطني، والسكن والخدمات الأساسية، مع مراعاة

الاحتياجات الخاصة لإعادة تعمير أقل البلدان نموا التي عصفت بها الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية والنزاعات؛

(ب) دعم أقل البلدان نموا في مجال تنمية إمكانات الحكومات والمؤسسات الوطنية والمحلية وقدراتها في مجالات منها الإنجاز ورصد الجودة والتمويل والتشغيل والصيانة المتعلقة بالمساكن والخدمات الأساسية؛

(ج) دعم أقل البلدان نموا، بسبل منها نقل التكنولوجيا وفق أحكام وشروط متفق عليها، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية، من أجل بناء مساكن منخفضة التكلفة باستخدام اللوازم والمواد المحلية.

المياه والمرافق الصحية

٨٥ - تفتقر شرائح مهمة من سكان أقل البلدان نموا إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، اللتين تشكلان عنصرين أساسيين لكفالة الصحة والقضاء على الفقر وحماية البيئة وتحقيق النمو والتنمية. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد العمل على زيادة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والاستفادة من المرافق الصحية الأساسية بإعطاء الأولوية للاستراتيجيات المتكاملة المعنية بالمياه والمرافق الصحية.

٨٦ - وسيسعى إلى اتخاذ تدابير للسياسة العامة في مجال المياه والمرافق الصحية تتماشى مع **الأهداف والغايات** التالية:

تخفيض نسبة الأشخاص المحرومين من فرص الاستفادة الدائمة من مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، والسعي إلى توفير فرص مستدامة للحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية للجميع بحلول عام ٢٠٢٠.

٨٧ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون بشأن المياه والمرافق الصحية على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) وضع استراتيجيات وبرامج متكاملة أو تعميمها أو تعزيزها، حسب الاقتضاء، للسعي إلى ضمان فرص الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، بحلول عام ٢٠٢٠؛

(ب) إعطاء الأولوية في الخطط الإنمائية الوطنية القطرية لتوفير المياه والمرافق الصحية الأساسية؛

(ج) تعزيز كفاءة استخدام المياه وإنتاجية المياه، وكفالة توفير خدمات المياه والمرافق الصحية الأساسية بشكل أكثر إنصافا وأمنا لسكان المناطق الريفية والفئات المحرومة، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) تحسين البيئة المؤسسية والتنظيمية والسياساتية في أقل البلدان نموا لتشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاع المياه والمرافق الصحية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة في المجتمعات المحلية الريفية والنائية؛

(هـ) تعزيز نظم متكاملة لإدارة النفايات الصلبة وتحسين نظم جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) تقديم الدعم المالي والتقني لأقل البلدان نموا من أجل تحسين وتوسيع نطاق توفير المياه والمرافق الصحية، بما في ذلك خطوط أنابيب المياه وشبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى دعم تعزيز قدرات المؤسسات المحلية في مجالات تقديم الخدمات ومراقبة الجودة والتمويل وإنجاز العمليات وأعمال الصيانة؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتقديم الخدمات للفئات المحرومة منها، وذلك باستخدام التكنولوجيات ومستويات الخدمة المناسبة، وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية على تقديم الخدمات، ومراقبة النوعية، والتمويل، وإنجاز العمليات، وأعمال الصيانة؛

(ج) مساعدة أقل البلدان نموا على صون مصادر المياه وتنميتها، وإدارة مستجمعات المياه، وتعزيز إنتاجية المياه، بسبل منها التعاون دون الإقليمي والإقليمي؛

(د) دعم نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها في مجال معالجة المياه وإدارة النفايات الصلبة؛

(هـ) القيام، حسب الاقتضاء، بدعم الشراكات ومبادرات أقل البلدان نموا الرامية إلى تحسين النظافة الصحية وزيادة تغطية الصرف الصحي، ولا سيما لفائدة الفقراء، بما في ذلك مبادرة ”مرافق صحية مستدامة: حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥“.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٨٨ - إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة عنصران محوريان في تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية، بما يشمل جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد حققت أقل البلدان نموا تقدما مشجعا في بعض جوانب المساواة

بين الجنسين وتمكين المرأة، من قبيل التعليم الابتدائي وتمثيل المرأة في البرلمان. بيد أن الحاجة تدعو إلى بذل مزيد من الجهود لوضع حد لأوجه عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية، وفي الاستفادة من الفرص الاقتصادية، مثل العمالة والموارد الإنتاجية، وكذلك إنهاء العنف الجنساني. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران أساسيان لإحراز التقدم صوب تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا.

٨٩ - وسيسعى إلى اتخاذ تدابير للسياسة العامة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتماشى مع **الأهداف والغايات** التالية:

(أ) تحقيق المساواة في حصول المرأة والفتاة على التعليم، والخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، والاستفادة من الفرص الاقتصادية، والمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات؛

(ب) اتخاذ إجراءات لإعمال حق كل واحد في التمتع بأعلى مستويات ممكنة من الصحة البدنية والعقلية، بما فيها الصحة الجنسية والتناسلية؛

(ج) التعجيل بالجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بما يشمل النساء ذوات الإعاقة.

٩٠ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على النحو التالي:

١ - الإجراءات المشتركة

دعم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي لها ولاية في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك فيما تبذله من جهود لتحسين التنسيق والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

٢ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) وضع ومواصلة تنفيذ خطط للتنمية الوطنية تأخذ في الحسبان احتياجات النساء والفتيات وتلتزم بشكل فعلي بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف ٣، و ٤، و ٥؛

(ب) تمكين النساء والفتيات من فرص الاستفادة الكاملة من التعليم والتدريب، والخدمات الأساسية، والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، بما في ذلك امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغيرها من أشكال الملكية، والميراث، والخدمات المالية، والحماية الاجتماعية؛

(ج) الترحيب باستراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل، وكذا بغيرها من المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية في هذا الصدد، وتعزيز دعم صحة الأم وزيادة فرص استفادة النساء والرجال والشباب من موارد تنظيم الأسرة؛

(د) اتخاذ إجراءات حازمة ضد العنف والإيذاء والتمييز لكفالة تمتع النساء والفتيات على نحو كامل بجميع حقوق الإنسان، وتمكينهن من بلوغ أعلى مستوى ممكن من مستويات المعيشة ومن المشاركة على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعاتهن المحلية؛

(هـ) تعزيز دور الآليات الوطنية ذات الصلة وزيادة الموارد لكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(و) تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها بصورة فعلية في جميع مجالات صنع القرار، بما في ذلك في العملية السياسية بجميع مستوياتها.

٣ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) تقديم الدعم المالي والتقني لأقل البلدان نموا لتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، بما يشمل السياسات والبرامج التي تتيح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) دعم أقل البلدان نموا في تنفيذ السياسات والبرامج الكفيلة بتعزيز فرص المرأة الاقتصادية وفرص توليد الدخل والعمالة المنتجة والوصول إلى الموارد الإنتاجية.

الحماية الاجتماعية

٩١ - تعود الحماية الاجتماعية بالنفع في الأجلين القصير والمتوسط على أصعدة النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر والاستقرار الاجتماعي. وتسهم أنظمة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية وبرامج الأشغال العامة ومستحقات البطالة، في حماية الفقراء ودعم النمو والعمالة وقدرة الاقتصاد على التكيف عامة. وتعمل هذه الأنظمة عمل أدوات تبعث الاستقرار في الاقتصاد وتوطد قدرة الفقراء على التكيف وتساعد في الحيلولة دون سقوط الناس في شرك الفقر.

٩٢ - وسيسعى إلى اتخاذ تدابير للسياسة العامة في مجال الحماية الاجتماعية تتماشى مع **الأهداف والغايات** التالية:

تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية لتحسين قدرة الجميع على التكيف، بما في ذلك الفقراء والجماعات المحرومة.

٩٣ - وستكون الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن الحماية الاجتماعية على النحو التالي:

١ - الإجراءات المشتركة

تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين البلدان.

٢ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) تعميم مراعاة الحماية الاجتماعية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والسعي إلى تعزيز سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية القطرية؛

(ب) تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية من خلال ضمان تخصيص موارد كافية وبناء القدرات وإنشاء الهياكل الأساسية المالية المناسبة لتشغيل أنظمة الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية، بأقصى ما يمكن من الكفاءة.

٣ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

توفير الدعم المالي والتقني لأقل البلدان نموا من أجل وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية موجهة خصوصا إلى الفقراء والجماعات المحرومة.

واو - الأزمات المتعددة والتحديات الناشئة الأخرى

٩٤ - لا تزال أقل البلدان نموا عديمة المناعة إزاء جملة من الصدمات، منها أزمات الأغذية والطاقة والأزمات المالية والاقتصادية والكوارث الطبيعية، علما بأن أقل البلدان نموا يتحتم عليها مواجهة التحديات الناتجة عن تغير المناخ ويتحتم على بعضها مواجهة التحديات الناتجة عن النزاعات التي هدرت بعضا من مكاسب التنمية التي حققتها أقل البلدان نموا على مدى العقد الأخير. ويستلزم ضمان النمو الاقتصادي المنصف والشامل والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا بناء قدراتها على التكيف مع الأزمات والتحديات الناشئة وآثار تغير المناخ.

٩٥ - وسيسعى إلى تحقيق **الأهداف والغايات** التالية وفقا للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نموا:

(أ) بناء قدرة أقل البلدان نموا على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والتخفيف من حدة آثارها السلبية؛

(ب) تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والتغلب عليها وتعزيز النمو المستدام وحماية التنوع البيولوجي؛

(ج) بناء قدرة أقل البلدان نموا على التكيف مع المخاطر الطبيعية للحد من أخطار الكوارث.

الصدمات الاقتصادية

٩٦ - تدل الآثار الراهنة للأزمة الاقتصادية والمالية على ضرورة تقديم الدعم المناسب على الصعيدين الإقليمي والدولي في الوقت المناسب وعلى نحو موجه من أجل تكملة مساعي أقل البلدان نموا الرامية إلى بناء القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والتخفيف من حدة آثارها. لذا يجب استخدام الخدمات والتدابير المتاحة الهادفة إلى التخفيف من حدة الأزمات من أجل تقديم دعم موجه وحسن التوقيت وكاف إلى أقل البلدان نموا. ويتعين أيضا التصدي للتكاليف البشرية لهذه الصدمات.

٩٧ - يحاط علما بقرار الجمعية العامة ٢٩١/٦٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن التنمية البشرية.

٩٨ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن الصدمات الاقتصادية على النحو التالي:

١ - الإجراءات المشتركة

اعتماد وتنفيذ سياسات وقواعد يسترشد بها القطاعات الخاصة وجعلها تؤدي دورها بمسؤولية.

٢ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) وضع وتعزيز استراتيجيات وطنية للتخفيف من حدة المخاطر من أجل الحد من أوجه ضعفها أمام الصدمات الاقتصادية؛

(ب) إنشاء مرافق وطنية معنية بالقدرة على التكيف مع الأزمات والتخفيف من حدتها من أجل الحد من أوجه ضعفها أمام الصدمات الاقتصادية.

٣ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) تقديم المساعدة التقنية والمالية لاستراتيجيات أقل البلدان نموا للحد من المخاطر، من قبيل المرافق الوطنية لتخفيف حدة الأزمات وبناء القدرة على التكيف، وتعزيز قدرتها على التصدي لآثار الصدمات الاقتصادية؛

(ب) مواصلة دعم خطط وخدمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية في مجال تقديم قروض بشروط تفضيلية ومنح إلى أقل البلدان نموا وفقا لقواعد وإجراءات تلك المؤسسات.

تغير المناخ والاستدامة البيئية

٩٩ - يؤثر تغير المناخ تأثيرا غير متناسب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا، نظرا إلى أنها تتسبب بأقل قدر في هذا المشكل، ويهدد تغير المناخ أيضا بتراجع بعض المكتسبات الإنمائية التي تحققت حتى الآن. وقد اضطرت بعض أقل البلدان نموا إلى تحويل وجهة الموارد المخصصة لتحقيق أهداف إنمائية عامة من أجل التغلب على الآثار السلبية لتغير المناخ. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى دعم تقني ومالي ويمكن التنبؤ به وكاف من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وفقا للالتزامات الدولية. وقد أحرز بعض التقدم في هذا الشأن في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من خلال اعتماد طائفة من القرارات خلال المؤتمر السادس عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في كانكون، المكسيك، عام ٢٠١٠.

١٠٠ - وفي تنفيذ هذا الفرع من برنامج العمل، تلزم مراعاة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك التسليم بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يستوجب أوسع تعاون ممكن بين كافة البلدان ومشاركتها في التصدي الدولي الفعال والملائم، وفقا لمسؤولياتها المشتركة بل والمتباينة وقدرات كل منها وظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

١٠١ - ويدعى مؤتمر الأطراف أيضا إلى اتخاذ تدابير لتعزيز التفاهم والتنسيق والتعاون بشأن ما ينجم عن تغير المناخ من تشرد وهجرة وتنقيل مخطط له، حسب الاقتضاء، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

١٠٢ - ويتعين استكشاف فرص جديدة لفائدة أقل البلدان نموا لتعزيز النمو الاقتصادي والتصنيع والزراعة والخدمات والحراجة وغير ذلك من الهياكل الأساسية والتكنولوجيات والاستثمارات. فمن شأن كل ذلك أن يمكّن أقل البلدان نموا من تحقيق طفرة في طريق التنمية المستدامة واكتساب القدرة التنافسية في القطاعات الاقتصادية الناشئة.

١٠٣ - وسيُستند في الإجراءات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وتحقيق الاستدامة البيئية إلى الأهداف الخاصة بأقل البلدان نموا المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١٠٤ - وستكون الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون في ميدان تغير المناخ والاستدامة البيئية على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) تعميم وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف وخطط التكيف الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل وإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا، وإدماجها في الخطط الوطنية للتنمية؛

(ب) بناء وتعزيز القدرة الوطنية على الإفادة من آليات التمويل ذات الصلة واستخدامها بكفاءة؛

(ج) السعي إلى كفالة مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالتكيف في خطط وبرامج التنمية بهدف تقليل أثر تغير المناخ على سبل كسب الرزق إلى أدنى حد؛

(د) وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاستخدام المستدام لموارد البيئة الوطنية وحفظها وحمايتها؛

(هـ) القيام، حسب الاقتضاء، بوضع أو تحديث خطط العمل الوطنية المنبثقة عن الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي وبتنفيذها؛

(و) تعميم السياسات المتعلقة بتغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للنظام الإيكولوجي، بما في ذلك حماية الغابات وإدارتها المستدامة عن طريق التشجير ومنع إزالة الغابات وقطع الأخشاب غير القانوني، في السياسات والاستراتيجيات الوطنية الإنمائية، ولا سيما ما يعالج منها مسألة القضاء على الفقر والقطاعات الاقتصادية؛

(ز) اتخاذ التدابير الكفيلة بتعميم الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) وفقا لأحكام الاتفاقات والاتفاقيات الدولية، تقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية إلى أقل البلدان نموا، وتوفير الدعم لها، حسب الاقتضاء، لتمكينها من الحصول، بكلفة ميسورة، على ما تحتاجه من تكنولوجيات مستدامة لتنفيذ خطط التكيف الوطنية وإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا ونقل تلك التكنولوجيات وفقا لشروط متفق عليها؛

(ب) تيسير حصول أقل البلدان نموا على الموارد اللازمة من صناديق مختلفة معنية بالبيئة والمناخ، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية؛

(ج) تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى أقل البلدان نموا وتيسير نقل التكنولوجيا إليها وفقا لشروط متفق عليها لدعم جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاستخدام المستدام للموارد البيئية الوطنية وحفظها وحمايتها والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية وفقا لاستراتيجياتها في مجال التنمية المستدامة عموما؛

(د) تجديد تمويل الصناديق المخصصة للتكيف مع تغير المناخ والتعجيل، حسب الاقتضاء، بصرف الأموال إلى أقل البلدان نموا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك صندوق أقل البلدان نموا وصندوق التكيف مع تغير المناخ والصناديق الأخرى التي تصرف أموالها من خلال برامج عالمية وثنائية أخرى؛

(هـ) التعجيل بوضع الترتيبات القانونية والمؤسسية لإنشاء صندوق الحد من تغير المناخ ومباشرته لأعماله بشكل كامل، في إطار حزمة الإجراءات التنفيذية الواردة في القرارات التي اتخذها المؤتمر السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في كانكون، المكسيك، عام ٢٠١٠؛

(و) تنفيذ تدابير لتعزيز وتيسير مشاريع آلية التنمية النظيفة في أقل البلدان نموا وفقا لشروط متفق عليها، من أجل تمكينها من تسخير منافع التخفيف من آثار تغير المناخ لأغراض التنمية المستدامة؛

(ز) مساعدة أقل البلدان نموا على مواجهة التحديات المتعلقة بسبل العيش وانعدام الأمن الغذائي والصحة التي يواجهها الناس المتضررون بالآثار السلبية لتغير المناخ، وعلى تلبية

احتياجات المشردين نتيجة للظروف المناخية القاسية، وذلك حيثما كان ذلك ملائما، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ح) دعم تعزيز قدرات خدمات الأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية في أقل البلدان نموا؛

(ط) مساعدة أقل البلدان نموا على تعزيز قدراتها في مجال إنتاج الطاقة النظيفة وتجارتها وتوزيعها، بما في ذلك تطوير الطاقة المتجددة.

الحد من مخاطر الكوارث

١٠٥ - لقد تزايد حجم وأثر الكوارث الطبيعية على مدى العقود الأخيرة، مما يهدد المكتسبات الإنمائية التي بذلت جهود مضنية لتحقيقها.

١٠٦ - ومما يزيد من ضعف أقل البلدان نموا في مواجهة المخاطر الطبيعية التغيرات الديمغرافية، وسوء الأحوال في المجال التكنولوجي وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، والتحضر العشوائي، والتشييد في مناطق الشديدة الخطورة، والتخلف وضعف الهياكل الأساسية، وضعف القدرة على التكيف، وتدهور البيئة، وتقلب المناخ، وتغير المناخ، والتعرض للمخاطر الجيولوجية، والتنافس على موارد قليلة، وآثار أوبئة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

١٠٧ - وكثيرا ما تتحمل أقل البلدان نموا آثارا شديدة غير متناسبة ناجمة عن هذه المخاطر وتواجه أشد التحديات في إعادة التعمير، وذلك اعتبارا للمعوقات الهيكلية وأوجه الضعف المتعدد التي تعاني منها. وثمة حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥ والإطار أو الاتفاق الذي سيحل محله.

١٠٨ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة تشمل التوعية العامة والتأهب للحد من مخاطر الكوارث من أجل حماية الأشخاص والهياكل الأساسية وغيرها من الأصول الوطنية من أثر الكوارث تمشيا مع إطار عمل هيوغو؛

(ب) تشجيع الاتساق بين سياسات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث والتكيُّف مع تغير المناخ، بسبل من بينها إدماج الحد من المخاطر في برامج العمل الوطنية للتكيُّف وتخطيط التنمية للأجلين المتوسط والطويل؛

(ج) تشجيع لامركزية المسؤولية والموارد للحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية والأعمال الطوعية والتوعية والتأهب للكوارث في برامج الحد من المخاطر لتحسين تلبية الاحتياجات المحلية للحد من مخاطر الكوارث؛

(د) وضع استراتيجيات للحد من المخاطر وتعزيزها، عند الاقتضاء، وتدعيم السياسات والبرامج المعنية بالحماية الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار الكوارث الطبيعية؛

(هـ) إدماج مبادئ الحد من المخاطر في جميع أعمال الإنعاش والتعمير في مرحلة ما بعد الكارثة.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) توفير مساعدة مالية وتقنية لأقل البلدان نموا لدعم جهودها للحد من مخاطر الكوارث والتأهب للطوارئ والتعمير في مرحلة ما بعد الكارثة، والقيام في هذا الصدد بتعزيز تبادل المعارف والخبرات وكذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها إلى أقل البلدان نموا؛

(ب) دعم أقل البلدان نموا لتعزيز قدراتها على الحد من ضعفها في مواجهة الكوارث الطبيعة والاستفادة من نظم الإنذار المبكر الإقليمية والدولية وغيرها من آليات تبادل المعلومات.

زاي - تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

١٠٩ - يعدّ نقص الموارد المالية أحد العوائق الكبرى التي تواجهها أقل البلدان نموا في سعيها إلى تحقيق نمو مطرد وشامل ومنصف وتنمية مستدامة وإحراز تقدم يخرجها من قائمة أقل البلدان نموا. فالموارد المحلية في هذه البلدان محدودة نتيجة انخفاض مستويات الدخل الفردي ومستويات الادخار والاستثمار المحليين وضيق الوعاء الضريبي. ولذلك يشتد الاعتماد على الموارد المالية الخارجية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض بشروط ميسرة والتدفقات الخاصة الأخرى، من قبيل التحويلات. وقد استفاد العديد من أقل البلدان نموا من التدابير المتعلقة بتخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. وأدى أثر

الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي اقترنت بأزمتي الغذاء والطاقة إلى تقويض جهود التنمية التي تبذلها أقل البلدان نموا.

تعبئة الموارد المحلية

١١٠ - يلزم أن تبذل أقل البلدان نموا جهودا كبيرة للتعبئة الفعالة للموارد المحلية وبناء هياكل أساسية وقدرات مالية واستحداث تدابير ومؤسسات تنظيمية ملائمة. غير أنه ليس ثمة إلا مجال محدود لاستيفاء الشروط العديدة المطلوبة لتمويل التنمية في أقل البلدان نموا التي تتسم بضيق قواعدها الاقتصادية وتفشي الفقر فيها وتخلف قطاعها الخاص.

١١١ - وسيسعى إلى وضع سياسات وتدابير تتماشى مع **الغايات والأهداف** التالية:

(أ) تعزيز تعبئة الموارد المحلية بسبل منها جمع المدخرات المحلية وزيادة الإيراد الضريبي وتعزيز القدرات المؤسسية؛

(ب) الحد من الفساد وزيادة الشفافية على جميع المستويات.

١١٢ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن تعبئة الموارد المحلية على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) مواصلة اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المؤاتية لاستقطاب الاستثمارات واستبقائها وتعبئة المدخرات المحلية، في القطاعين العام والخاص؛

(ب) تشجيع قيام قطاع خاص يتسم بالديناميكية والشمول وجودة الأداء ويتحمل مسؤولية اجتماعية حتى يسهم في توليد أنشطة اقتصادية؛

(ج) وضع نظام مالي شامل وسليم وجيد التنظيم أو تعزيزه، عند الاقتضاء، لتشجيع الادخار والاستثمار المحليين وتحسين فرص حصول المؤسسات التجارية الصغيرة والفقراء والفئات المحرومة، لا سيما النساء والشباب، على الخدمات المالية، من قبيل التمويل البالغ الصغر على سبيل المثال لا الحصر، وبما فيه الائتمان البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر؛

(د) مواصلة القيام بما يلزم من إصلاحات ضريبية، حسب الاقتضاء، لبناء نظم وطنية للضرائب والإدارة المالية في أقل البلدان نموا تتسم بالفعالية والشفافية والعدالة وتخضع للمساءلة، وتحديد مصادر جديدة للإيرادات وتحسين إتاحتها، والقيام عند الاقتضاء بتوسيع الوعاء الضريبي؛

(هـ) تنفيذ تدابير للحد من التدفقات المالية غير المشروعة على جميع المستويات، وتعزيز ممارسات الإفصاح وتشجيع الشفافية في المعلومات المالية. ويكتسي أهمية حاسمة في هذا الصدد تعزيز الجهود الوطنية والمتعددة الجنسيات للتصدي لهذه المسألة، بما في ذلك دعم أقل البلدان نموا وتزويدها بالمساعدة التقنية لتعزيز قدراتها. وينبغي تنفيذ تدابير إضافية لمنع نقل الأصول المسروقة إلى الخارج والمساعدة في استرداد هذه الأصول وإعادتها إلى بلدانها الأصلية بصفة خاصة، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٨]؛

(و) تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في كل من بلدان المصدر وبلدان المقصد والتعاون في الجهود الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) دعم أقل البلدان نموا لبناء قدراتها فيما تبذله من جهود لجمع موارد محلية من خلال توليد الإيرادات وإجراء إصلاحات للقطاع المالي، لا سيما من خلال بناء نظم وطنية للضرائب والإدارة المالية تتسم بالشفافية والعدالة وتخضع للمساءلة؛

(ب) دعم أقل البلدان نموا لتطوير القطاع الخاص بحيث يتسم أداؤه بالكفاءة والفعالية والجودة ويتحمل مسؤولية اجتماعية، وتعزيز الطاقة الإنتاجية ودعم هذه البلدان لتطوير قدرتها على الاستفادة من استثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك العمليات القائمة على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص ورأس مال المجازفة، لتضييق فجوة الموارد، وذلك بتوفير مساعدة مالية وتقنية ومؤسسية؛

(ج) إزالة الملاذات الآمنة التي تنشئ حوافز لنقل الأصول المسروقة وللتدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج؛

(د) المساعدة في استرداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

(هـ) تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في بلدي المصدر والمقصد والتعاون مع الجهود الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

---

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

المساعدة الإنمائية الرسمية

١١٣ - رغم أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفعت من ١٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٣٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨، فإن ما قدِّم منها إلى أقل البلدان نموا كان يسيرا مقارنة بما تواجهه هذه البلدان من معوقات هيكلية وكثرة مكامن ضعفها واحتياجاتها.

١١٤ - وثمة حاجة واضحة إلى قيام البلدان المتقدمة النمو ببذل المزيد من الجهود الحثيثة للوفاء بالتزاماتها بتقديم مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا وتعزيز هذه الالتزامات، متى أمكن.

١١٥ - وسيسعى إلى وضع سياسات وتدابير تتماشى مع **الغايات والأهداف** التالية:

(أ) كفالة الوفاء بالالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا؛

(ب) كفالة مواءمة المعونة مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا، وزيادة مواءمة المعونة مع نظم أقل البلدان نموا وإجراءاتها الوطنية.

١١٦ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) دمج المساعدة الإنمائية الرسمية في خططها وأولوياتها الوطنية ومواءمتها مع تلك الخطط والأولويات؛

(ب) استخدام المعونة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة الواردة في برنامج عمل بروكسل؛

(ج) إحداث تآزر بين جميع أشكال تمويل التنمية لتعزيز الدعم كما ونوعا لضمان فعالية التنمية؛

(د) تعزيز شفافية المعونات ومكافحة الفساد بإتاحة إطلاع العموم على المعلومات المتعلقة بكميات المعونة ومصادرها وأوجه استخدامها.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) تضطلع البلدان المانحة في أقرب وقت ممكن بالإجراءات التالية التي تعهدت باتخاذها خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا:

'١' البلدان المانحة التي تقدم إلى أقل البلدان نموا مساعدة إنمائية رسمية بنسبة تفوق ٠,٢٠ من ناتجها القومي الإجمالي: تواصل القيام بذلك وتبذل قصاراها لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

'٢' البلدان المانحة الأخرى التي بلغت نسبة ٠,١٥ في المائة المستهدفة: تتعهد ببلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة على وجه السرعة؛

'٣' جميع البلدان المانحة الأخرى التي تعهدت ببلوغ نسبة ٠,١٥ في المائة المستهدفة: تعيد تأكيد التزامها وتتعهد ببلوغ الهدف بحلول عام ٢٠١٥ أو ببذل قصاراها للتعجيل بمساعيها لبلوغ الهدف؛

'٤' خلال فترة برنامج العمل، البلدان المانحة الأخرى: لن تدخر جهدا على الصعيد الفردي لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، مما سيفضي إلى زيادة كبيرة في مساعدتها الجماعية لأقل البلدان نموا؛

'٥' ينبغي أن تجري البلدان المانحة استعراضاً لالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥، وأن تنظر في إمكانية تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا؛

(ب) تزويد حكومات أقل البلدان نموا بمعلومات في حينها وبطريقة شفافة بشأن الالتزامات والمبالغ المصروفة السنوية، من أجل مساعدتها في تخطيط سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(ج) استخدام النظم القطرية كخيار أول لتنفيذ برامج المعونة الرامية إلى دعم الأنشطة التي يديرها القطاع العام. وإذا اختارت الجهات المانحة استخدام خيار آخر واعتمدت من ثم على آليات لتسليم المعونة خارجة عن النظم القطرية (بما فيها الوحدات الموازية لتنفيذ المشاريع)، فعليها أن تبين بشفافية الأساس الذي استندت إليه في خيارها، وأن تستعرض مواقفها في فترات منتظمة. وفي حالة تعذر استخدام النظم القطرية، تضع الجهات المانحة ضمانات وتدابير تكفل تعزيز النظم والإجراءات القطرية لا تقويضها؛

(د) مواءمة المعونة مع الأولويات الوطنية وتعزيز تنمية القدرات وفقا لمبادئ الملكية والقيادة الوطنيتين؛

(هـ) تحسين نوعية المعونة بتعزيز الملكية الوطنية لها، وإمكانية توقعها، والخضوع المتبادل للمساءلة والشفافية، والتوجه القائم على النتائج، والاتساق والمواءمة، وفقا لإعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة وجدول أعمال أكرا لعام ٢٠٠٨؛

(و) تحسين التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة لتجنب التجزؤ والازدواجية؛

(ز) مواصلة إحراز التقدم في تحرير المعونة من القيود، على النحو الذي شجعت عليه التوصية الصادرة عام ٢٠٠١ عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن تحرير المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا من القيود؛

(ح) مواءمة تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية لأوليات أقل البلدان نموا مع التركيز بشكل خاص على تطوير الطاقة الإنتاجية، عند الاقتضاء، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، والتنمية المستدامة؛

(ط) استكشاف آليات تمويل مبتكرة جديدة وتعزيز القائم منها وتوسيع نطاقه، عند الاقتضاء، نظرا لقدرتها على الإسهام في تنمية أقل البلدان نموا. وينبغي أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى تعبئة موارد مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وألا تكون بديلا عن مصادر التمويل التقليدية وإنما مكملة لها، وأن تُصرف وفق أولويات أقل البلدان نموا وألا تشكل عبئا مفرطا على عاتقها.

الدين الخارجي

١١٧ - أسهمت المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، والمانحون في إطار ثنائي في تخفيف قدر كبير من أعباء الديون عن ٣٨ بلدا، بما فيها ٢٥ من أقل البلدان نموا بلغت نقطةَ الإنجاز في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أدى إلى خفض كبير في إمكانية تعرضها لأخطار الدين وتمكينها من زيادة استثماراتها في الخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم من هذه الجهود الدولية، لا يزال عدد كبير من أقل البلدان نموا يواجه مشكلة ارتفاع أعباء الدين. وتستأثر خدمة الدين بجزء كبير من موارد الميزانية القليلة في هذه البلدان، مما يمثل عائقا أمام تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب هذا الوضع استمرار تنفيذ الآليات القائمة. وتتوقف القدرة على تحمل الدين على المدى البعيد، في جملة أمور، على قيام جميع الدائنين والمدينين بعمليات إقراض واقتراض مسؤولة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وإحداث تحول هيكلي في أقل البلدان نموا، وتعزيز آفاق الأسواق لفائدة هذه البلدان.

١١٨ - وسيسعى إلى وضع سياسات وتدابير تتماشى مع **الغايات والأهداف** التالية:

(أ) تحقيق مستويات من الدين يمكن تحمله في جميع أقل البلدان نموا مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية الخاصة لهذه البلدان؛

(ب) التزام الحيطة في رصد حالة الدين لدى أقل البلدان نموا ومواصلة اتخاذ تدابير فعالة ضمن الأطر القائمة؛

(ج) إتاحة تدابير محددة لتخفيف أعباء ديون أقل البلدان نموا من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أساس كل حالة على حدة.

١١٩ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن تخفيف أعباء الديون على النحو التالي:

١ - الإجراءات المشتركة

مواصلة التأكد من قيام جميع البلدان المشاركة في المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بما في ذلك الدائنون غير الأعضاء في نادي باريس، بتخفيف أعباء الديون، وخصوصا للبلدان التي تكون نسبة كبيرة من ديونها غير مستحقة للدائنين من أعضاء نادي باريس.

٢ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

تشجيع واتباع سياسات مسؤولة للاقتراض وإدارة الدين العام من أجل تفادي الدين الذي لا يمكن تحمل أعبائه.

٣ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) كفالة التمويل الكامل وفي الوقت المناسب لتنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون بما في ذلك للعدد المتبقي من أقل البلدان نموا المؤهلة لاستكمال عملية المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

(ب) السعي إلى التأكد من أن الموارد المقدَّمة لتخفيف أعباء الدين في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون لا تنتقص من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المُزمع إتاحتها لأقل البلدان نموا؛

(ج) زيادة التقصّي، عند الاقتضاء وعلى أساس التراضي والشفافية والتعامل مع كل حالة على حدة، بشأن استخدام أدوات وآليات للدين جديدة ومحسَّنة ومبتكرة من قبيل مبادلات الديون؛

(د) النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية تهدف إلى كفالة القدرة على تحمل الدين الطويل الأجل من خلال زيادة التمويل على أساس المنح وغير ذلك من أشكال التمويل الميسر، بما في ذلك من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف؛

(هـ) التأكيد على ضرورة وضع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف أعبائها، وإعادة هيكلتها، عند الاقتضاء، مع الإشارة أيضا إلى أن أقل البلدان نموا يمكنها السعي إلى التفاوض، كملاذ أخير، على أساس كل حالة على حدة، ومن خلال أطر قائمة، للتوصل إلى اتفاقات بشأن وقف سداد الدين مؤقتا بين المدينين وكافة الدائنين من أجل المساعدة في تخفيف حدة الآثار السلبية للأزمة وتثبيت التطورات الاقتصادية الكلية السلبية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

١٢٠ - ثمة دور تكميلي وتحفيزي يمكن أن تسهم به التدفقات الرأسمالية الدولية الخاصة الطويلة الأجل، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في بناء الطاقة الإنتاجية وتعزيزها نظرا لما تفضي إليه من منافع ملموسة وغير ملموسة، بما في ذلك نمو الصادرات، ونقل التكنولوجيا والمهارات، وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر. وتشكل السياسات التي تهدف إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي واستبقائه عناصر أساسية في استراتيجيات التنمية الوطنية. وفي هذا السياق، يكون توافر إطار اقتصادي وقانوني ومؤسسي مستقر عاملا بالغ الأهمية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع التنمية المستدامة من خلال الاستثمارات. ويكتسي توافر بيئة دولية داعمة أهمية بالغة من أجل تحقيق هذه الغاية.

١٢١ - وسيُسعى إلى وضع سياسات وتدابير تتماشى مع **الغايات والأهداف** التالية:

(أ) استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا واستبقاؤه فيها، لا سيما بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الطاقة الإنتاجية؛

(ب) تعزيز المبادرات الرامية إلى دعم الاستثمار في أقل البلدان نموا.

١٢٢ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

١ - الإجراءات المشتركة

تعزيز الأطر الاستراتيجية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات الموارد الأخرى في هذا القطاع والتي تشمل مجالات السياسات العامة ذات الأهمية الحاسمة

من قبيل تطوير الهياكل الأساسية، والتجارة وتيسير التجارة، والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا.

٢ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) مواصلة تعزيز إطار السياسات الوطنية والإطار التنظيمي لحفز الاستثمار الأجنبي في القطاعات الإنتاجية، بسبل منها إزالة الحواجز أمام الاستثمار، وضمان إنفاذ العقود، وتعزيز احترام حقوق الملكية، وتدعيم النُّظم الضريبية المنصفة الفعالة، وتوفير معلومات دقيقة عن شروط الاستثمار وفرصه في أقل البلدان نموا، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا الشأن؛

(ب) تحديد مجالات الأولوية للاستثمار وتقييم القدرات والموارد المحلية ومدى الحاجة إلى الاستثمار والدعم الدوليين؛

(ج) إنشاء مرفق نافذة وحيدة لتسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد والقائم وغيرها من التدفقات المالية والرقابة عليها مع إنشاء ما يلزم من هياكل أساسية مؤسسية.

٣ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) وضع مبادرات وتعزيزها، عند الاقتضاء، لدعم الاستثمار في أقل البلدان نموا، وذلك من قبيل برامج التأمين والضمانات والتمويل التفضيلي وصناديق الشركات الخاصة للاستثمار في أقل البلدان نموا، مع التركيز بوجه خاص على القطاعات اللازمة لبناء قاعدة إنتاجية متنوعة وتشجيع إقامة الروابط مع أنشطة الإنتاج المحلي وكذلك استحداث فرص العمل؛

(ب) دعم بناء القدرات في أقل البلدان نموا، وعلى المستوى الإقليمي حسب الاقتضاء، بهدف تحسين قدراتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك القدرة على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات استثمارية تعود بالنفع على جميع الأطراف ونشر معلومات بشأن فرص الاستثمار في أقل البلدان نموا؛

(ج) دعم وتنفيذ المبادرات الرامية إلى تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا من قبيل اعتمادات التصدير، وأدوات إدارة المخاطر، والتمويل المشترك، وأدوات رأس مال المجازفة وغيرها من أدوات الإقراض، وخدمات تطوير الأعمال التجارية، ودراسات الجدوى؛

(د) تعزيز برامج الشراكة لنقل التكنولوجيا بشروط يتفق عليها عن طريق تمتين الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية.

التحويلات

١٢٣ - التحويلات موارد مالية خاصة مهمة للأسر المعيشية في البلدان الأصلية للمهاجرين. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات وإيجاد فرص للاستثمارات الموجهة إلى التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أن التحويلات لا يمكن أن تعتبر بديلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف أعباء الديون أو غير ذلك من المصادر العامة لتمويل التنمية.

١٢٤ - وسيُسعى إلى وضع سياسات وتدابير تتماشى مع **الغايات والأهداف** التالية:

خفض تكلفة المعاملات المتعلقة بتدفقات التحويلات وتعزيز أثر التحويلات على التنمية.

١٢٥ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن التحويلات على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) بذل جهود لتحسين الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية لتيسير المعاملات المتعلقة بالتحويلات؛

(ب) تبسيط إجراءات الهجرة للحد من تكاليف الهجرة إلى الخارج؛

(ج) اتخاذ تدابير ملائمة لتحسين استخدام معارف المهاجرين العائدين ومهاراتهم وإيراداتهم؛

(د) توفير المعلومات اللازمة، حسب توافرها، للعاملين الساعين إلى العمل في الخارج.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) مقاومة المعاملة غير العادلة والتمييزية للعاملين المهاجرين والقيود غير المعقولة المفروضة على هجرة العمال، بغية زيادة فوائد الهجرة الدولية إلى أقصى حد، مع الامتثال في الوقت نفسه للتشريعات الوطنية ذات الصلة ولأحكام الصكوك الدولية السارية؛

(ب) النظر في إمكانية القيام، عند الاقتضاء ووفقا للقوانين المحلية، بوضع نظام للهجرة القصيرة الأجل، يشمل العاملين الوافدين من أقل البلدان نموا؛

(ج) إلغاء القيود غير الضرورية المفروضة على التحويلات الموجهة إلى الخارج ودعم خفض تكاليف المعاملات؛

(د) النظر في دعم أقل البلدان نموا في إنشاء المرصد الدولي لتحويلات المهاجرين، على أساس طوعي.

حاء – الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات

١٢٦ – تمثل الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على المستويات المحلية والوطنية والدولية عنصرين أساسيين من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع. وهما أساسيان أيضا لتحقيق الالتزامات الواردة في برنامج العمل هذا.

١٢٧ – وقد أحرز العديد من أقل البلدان نموا تقدما على مدى العقد الأخير في مجال الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والمشاركة الديمقراطية. ويتعين مواصلة تعزيز هذا التقدم وإيلاء أولوية أكبر لمسائل الحوكمة المطروحة.

١٢٨ – ترتبط التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن. ويقتضي الوضع في أقل البلدان نموا المتضررة من النزاعات اعتماد نُهُج محددة السياق للتصدي لقضايا الفقر والأمن والحوكمة بصورة متكاملة. وقد كانت وتيرة التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ونحو تحقيق النمو المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة أبطأ في أقل البلدان نموا المتضررة من النزاعات مقارنة بغيرها من البلدان. ويشكل الفقر والجوع أيضا سببين من أسباب نشوب النزاعات في أقل البلدان نموا. وينبغي أن تخضع عمليات تسوية النزاعات وإحلال السلام للسيطرة والقيادة الوطنيتين. وسيتعين اعتماد سياسات واستراتيجيات وطنية ملائمة لتعزيز بناء الثقة، ومنع نشوب النزاعات، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويتعين انتهاج سياسات وطنية لتقديم المساعدة الموجهة إلى أقل البلدان نموا المتضررة من النزاعات واتخاذ تدابير دولية لدعمها من أجل التصدي للتحديات المرتبطة ببناء السلام وبناء الدولة والتعمير وإعادة التأهيل، وتحسين الحوكمة وتعزيزها، بناء على طلبها. وإن أقل البلدان نموا المرتبطة بإعلان ديلي الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٠ تنظر إلى هذا الإعلان باعتباره إطارا أساسيا للتصدي لتحديات مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

١٢٩ - وسيُسعى إلى وضع سياسات وتدابير تتماشى مع **الغايات والأهداف** التالية:

(أ) تعزيز الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والمشاركة الديمقراطية، بطرق منها تعزيز دور البرلمانات؛

(ب) تعزيز التدابير الرامية إلى منع الفساد وإلى زيادة شفافية الميزانيات والنفقات وتنفيذ تلك التدابير بفعالية؛

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية لأقل البلدان نموا لضمان الحوكمة الرشيدة؛

(د) كفالة توفير الموارد المقدمة لأقل البلدان نموا واستخدامها بطريقة يمكن التنبؤ بها وبشفافية وفي الوقت المناسب؛

(هـ) توفير الدعم المستمر لكفالة إسماع صوت أقل البلدان نموا ومشاركتها بصورة قوية وفعالة في المنتديات الدولية ذات الصلة؛

(و) بناء السلام الدائم وكفالة الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة الشاملة في أقل البلدان نموا.

١٣٠ - وستكون الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بشأن الحوكمة على النحو التالي:

١ - الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نموا

(أ) تعزيز واحترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية؛

(ب) مواصلة الجهود الرامية إلى وضع إطار مؤسسي وقانوني وتنظيمي يتسم بالفعالية والعدل والاستقرار أو تعزيزه، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز سيادة القانون؛

(ج) النظر في إمكانية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو الانضمام إليها، على سبيل الأولوية، وتنفيذ قوانين وأنظمة مكافحة الفساد تماشيا مع الاتفاقية؛

(د) مواصلة إصلاح القطاع العام لزيادة الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات البشرية والمؤسسية، بما في ذلك قدرته الإحصائية؛

(هـ) العمل بالمزيد من الشفافية في الإدارة المالية العامة بما في ذلك الإفصاح العام عن الإيرادات والميزانيات والنفقات والمشتريات وعمليات مراجعة الحسابات وتحسين الرقابة البرلمانية على الإدارة المالية العامة؛

(و) تشجيع المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ومساءلة الحكومة على جميع المستويات عن طريق تعزيز أدوار البرلمان والمجتمع المدني ووسائط الإعلام المستقلة والأحزاب السياسية وسائر المؤسسات والعمليات الديمقراطية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك ما يتعلق بإعداد السياسات والخطط الإنمائية الوطنية وتنفيذها ورصدها، مع كفالة التزام جميع أصحاب المصلحة بالقوانين الوطنية وتقيدها بسيادة القانون؛

(ز) تشجيع قيام حكومة عادلة وشفافة وتعمل بشكل جيد وتخضع للمساءلة أمام الشعب وتشجيع قيام نظام قضائي مستقل ومتاح للجميع؛

(ح) تشجيع الاتساق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك تشجيع الاتساق في استخدام الموارد لضمان تهيئة بيئة تفضي إلى التنمية المستدامة؛

(ط) تعزيز مساءلة جميع الجهات الفاعلة الإنمائية التي تتلقى أموالا لإنفاقها في أنشطة التنمية، وذلك من خلال آلية إفصاح علني عن مصادر تمويلها وكذلك مراجعة حساباتها المالية؛

(ي) تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، والرشوة، وغسل الأموال، والنقل غير المشروع للأموال، وسائر الأنشطة غير المشروعة عن طريق تعزيز القوانين والأنظمة المناهضة للفساد وإنفاذها بفعالية؛

(ك) إدماج منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية، وبناء السلام، وبناء الدولة، وكذلك استراتيجيات المصالحة الوطنية في صلب خطط التنمية الوطنية، حسب الاقتضاء؛

(ل) تعزيز السياسات وتكثيف الجهود لتحقيق مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة على جميع المستويات في مجالات منع نشوب النزاعات وتسويتها، والمصالحة، وعمليات بناء السلام؛

(م) السعي إلى اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية موسعة وشاملة، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر والجوع، وإيجاد فرص العمل المنتج، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، ولا سيما للنساء والشباب.

٢ - الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون

(أ) دعم جهود أقل البلدان نموا الرامية إلى تطوير قدراتها البشرية والمؤسسية من أجل الحوكمة الرشيدة؛

(ب) دعم أقل البلدان نموا لتعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية من أجل وضع برامج وسياسات لتحقيق التنمية المستدامة ورصد تنفيذ برنامج العمل هذا بفعالية؛

(ج) تزويد حكومات أقل البلدان نموا بمعلومات في حينها وبطريقة شفافة عن الالتزامات والمبالغ السنوية المصروفة، لتوخي الدقة في عمليات الميزنة والمحاسبة ومراجعة الحسابات في أقل البلدان نموا؛

(د) تشجيع الاتساق والتنسيق بين المؤسسات والعمليات والآليات المالية والتجارية والإنمائية الدولية، مع مراعاة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة والمتنوعة لأقل البلدان نموا؛

(هـ) توفير دعم متواصل من أجل إسماع صوت أقل البلدان نموا ومشاركتها بقوة وفعالية في الحوار الدولي والعمل المتعلق بالتنمية، وكذلك في عمليات صنع القرارات ووضع القواعد وتحديد المقاييس والمعايير في جميع المجالات التي تؤثر في تنميتها، وفي المنتديات الدولية ذات الصلة؛

(و) النظر في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها، على سبيل الاستعجال، وتنفيذ القوانين والأنظمة المناهضة للفساد وفقا للاتفاقية؛

(ز) دعم جهود أقل البلدان نموا الرامية إلى تعزيز قدراتها المؤسسية وأطرها التنظيمية لمنع الفساد، والرشوة، وغسل الأموال، والنقل غير المشروع للأموال، وسائر الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها كيانات من القطاعين العام والخاص؛

(ح) تقديم المساعدة الملائمة بناء على طلب البلد المستفيد من أقل البلدان نموا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، للمساعدة في منع نشوب النزاعات وحلها، بوسائل سلمية، بما فيها الوساطة، ودعم بناء الثقة، وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وإعادة الإدماج والإعمار والتأهيل؛

(ط) توطيد الدعم المقدم لأقل البلدان نموا المتضررة من النزاعات للتصدي للاحتياجات والحالات المحددة ببلد معين، بما فيها التنمية الاقتصادية الاجتماعية العريضة القاعدة والشاملة والسريعة مع التركيز بصفة خاصة على إعادة بناء المؤسسات والقدرات

الوطنية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية البالغة الأهمية وإيجاد فرص العمل المنتج والعمل اللائق للجميع؛

(ي) مواءمة وتنسيق المساعدة مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا المتضررة من النزاعات.

خامسا – الدور التكميلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ برنامج العمل هذا

١٣١ – للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دور مهم في تنمية أقل البلدان نموا عن طريق المساهمة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجالات من قبيل بناء القدرات البشرية والقدرة الإنتاجية، وتقديم المساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات، ولا سيما في مواضيع تتعلق بالصحة، والتعليم، والتدريب المهني، والزراعة، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة والاستثمار. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي هذا النوع من التعاون، بما يشمل نُهج التعاون الثلاثي.

١٣٢ – والتعاون فيما بين بلدان الجنوب إنما هو تجسيدٌ للتضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، الذي يساهم في تحقيق الرفاه الوطني، والاعتماد على الذات على الصعيد الجماعي، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين أن تتولى بلدان الجنوب تحديد معالم التعاون فيما بينها ورسم جدول أعمال هذا التعاون، وأن تظل تسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال، والمساواة، واللامشروطية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة.

١٣٣ – والتعاون بين بلدان الجنوب مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب، ينبع من تجاربها ومشاعرها المشتركة، ويستند إلى أهدافها المشتركة وإلى التضامن فيما بينها، ويسترشد بمبادئ من بينها احترام السيادة الوطنية وتولّي البلدان زمام أمورها بنفسها، دونما أي شروط. وينبغي ألاّ ينظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مساعدة إنمائية رسمية، بل هو شراكة بين أنداد قوامها التضامن. وفي هذا الصدد، تدعو الحاجة إلى تعزيز فعالية التنمية فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب من خلال مواصلة تعزيز المساءلة والشفافية المتبادلتين فيما بينها، بالإضافة إلى تنسيق مبادراتها مع مشاريع وبرامج التنمية الأخرى على أرض الواقع، وفقا لخطط وأولويات التنمية الوطنية. وينبغي تقييم أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تحسين نوعيته، حسب الاقتضاء، بطريقة تركز على النتائج.

١٣٤ – وليس التعاون فيما بين بلدان الجنوب بديلا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل هو بالأحرى مكمّل له.

١٣٥ - وتلقى ترحيبا الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية من أجل زيادة الموارد المالية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حسب الاقتضاء، لفائدة أقل البلدان نموا.

١٣٦ - وينبغي تحقيق إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا لمبادئ هذا التعاون بغية بلوغ الأهداف المتمثلة في دعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية، وتحسين تبادل الخبرات والدراية الفنية فيما بين البلدان النامية.

١٣٧ - والإنجازات التي حققتها البلدان النامية في سبيل تشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك أقل البلدان نموا، هي موضع ترحيب، ومن ثم، فالبلدان النامية مدعوّة إلى مواصلة تكثيف جهودها في هذا الصدد.

١٣٨ - وينبغي الإقرار بمساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج عمل اسطنبول، بسبل منها تعزيز المبادرات التي تعود بالنفع على أقل البلدان نموا، مع مراعاة أمور من بينها أوجه التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١٣٩ - وينبغي التشديد على تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتعين أن تبذل البلدان النامية مزيدا من الجهود لتحسين ترتيبات التعاون التكنولوجي مع أقل البلدان نموا، مثل الاتحاد المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب. ومن المهم أيضا التشجيع، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على توسيع نطاق التطورات التكنولوجية لتشمل مثلا قدرات الإدارة التكنولوجية وشبكات المعلومات الموجهة نحو تلبية الطلب والتي تنطوي على مشاركة مستخدمي التكنولوجيا أو المنخرطين في عملية التنمية التكنولوجية وتطوير الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية.

١٤٠ - ويجري تنفيذ التعاون فيما بين الجنوب عن طريق شتى المبادرات في الميدان الاجتماعي (ولا سيما الصحة والتعليم)، والاقتصادي، والبيئي، والتقني، والسياسي[٩].

(٩) على سبيل المثال: مبادرتا ''عملية المعجزة'' و ''نعم، أستطيع القيام بذلك'' في كوبا؛ وبرامج الصندوق المصري للتعاون التقني مع أفريقيا؛ وبرامج الصندوق المصري للتعاون التقني مع رابطة الدول المستقلة والبلدان الأوروبية الإسلامية والبلدان المستقلة حديثاً؛ وبرنامج التعاون الأفقي للوكالة الشيلية للتعاون الدولي؛ والبرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي؛ والمشروع الهندي للشبكة الإلكترونية لعموم البلدان الأفريقية؛ ومصرف الجنوب؛ ومركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب؛ ومنظمة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية والتقنية الخاصة بجمهورية إيران الإسلامية؛ والبرنامج الباكستاني للمساعدة التقنية؛ واتفاق PetroCaribe للتعاون في مجال الطاقة؛ وبرنامج التعاون مع أمريكا الوسطى؛ والصندوق المشترك للتعاون بين المكسيك وشيلي؛ ومبادرة ''إدارة النفط والغاز: تبادل الخبراء والدروس المستفادة في إطار التعاون

سادسا – الرفع من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال السلس

١٤١ – يكتسي الانتقال السلس للبلدان التي هي بصدد الخروج من قائمة أقل البلدان نموا أهمية حيوية في ضمان انتهاجها بيسر لمسار التنمية المستدامة دون أي إرباك لخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية. ويلزم التدرج في إلغاء التدابير والمنافع المرتبطة بمركز العضوية في فئة أقل البلدان نموا تمشيا مع استراتيجية انتقالها السلس مع مراعاة الحالة الإنمائية الخاصة لكل بلد من هذه البلدان.

١٤٢ – ويكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان التي هي بصدد الخروج من قائمة أقل البلدان نموا تولي زمام القيادة في وضع استراتيجيات للانتقال السلس بدعم من شركائها الإنمائيين والتجاريين. وينبغي لهؤلاء الشركاء الإنمائيين والتجاريين، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة، مواصلة دعم تنفيذ استراتيجية الانتقال وتجنب أي خفض فجائي في المساعدة المالية والتقنية، والنظر في إمكانية تخويل البلد المعني الذي يخرج من القائمة المذكورة امتيازات تفضيلية تجارية، على أساس ثنائي.

١٤٣ – والجمعية العامة مدعوّةٌ إلى تشكيل فريق عامل مخصص لمواصلة دراسة عملية الانتقال السلس وتعزيزها، في حدود الموارد المتاحة.

١٤٤ – وينبغي أن تبذل الأمم المتحدة جهودا ملموسة في تنفيذ التدابير المتعلقة بالانتقال السلس وذلك بتخويل البلد الذي يخرج من القائمة، في جملة أمور وفي حدود الموارد المتاحة، المزايا القائمة المرتبطة بسفر المندوبين لفترة ملائمة للحالة الإنمائية في البلد المعني.

بين بلدان الجنوب“؛ والصندوق القطري للجنوب من أجل تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية؛ والبرنامج الاستراتيجي البرازيلي في ميداني الأمن الغذائي والزراعة مع هايتي؛ والبرنامج الثلاثي المشترك بين البرازيل ومنظمة العمل الدولية لمكافحة عمل الأطفال؛ ومبادرة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا النظيفة؛ وصندوق أوروغواي للتعاون الدولي؛ وصندوق التعاون المشترك بين المكسيك وأوروغواي؛ والبرنامج النيجيري لتوفير الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب؛ والصندوق الاستئماني النيجيري؛ والبرنامج النيجيري لهيئة المعونة التقنية؛ والشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة؛ ومحفل التعاون بين أفريقيا والصين؛ والشراكة الأفريقية الهندية؛ ومؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ومرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛ والبرنامج الأيبيري الأمريكي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والصندوق الأرجنتيني للتعاون الأفقي؛ والمشروع المشترك بين كينيا وأفريقيا واليابان لتعزيز الرياضيات والعلوم في مشروع التعليم الثانوي؛ واجتماع التعاون الإقليمي للوكالة اليابانية للتعاون الدولي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والمشروع المشترك بين البرازيل واليابان لتنمية الزراعة في موزامبيق.

سابعا – التنفيذ والمتابعة والرصد

١٤٥ – يكتسي توافر آليات متابعة ورصد تتسم بالكفاءة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية أهمية حاسمة في نجاح تنفيذ برنامج العمل. وينبغي أن تكون الآليات الوطنية والإقليمية والعالمية مكملة ومعززة لبعضها بعضا. وسيتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لكفالة المساءلة المتبادلة لأقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين عن الوفاء بما تعهدوا به من التزامات في إطار هذا البرنامج.

١٤٦ – وتكتسي الترتيبات المتخذة على المستوى الوطني أهمية خاصة لأن برنامج العمل تملكه وتقوده أقل البلدان نموا. فعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تقوم كل حكومة من حكومات أقل البلدان نموا بدمج أحكام هذا البرنامج في سياساتها الوطنية وإطارها الإنمائي وإجراء استعراضات دورية بمشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية الرئيسية. وينبغي توسيع الآليات القائمة للاستعراضات القُطْرية، بما فيها آليات استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، والتقييمات القُطْرية الموحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك الأطر الاستشارية القائمة لكي تغطي استعراض برنامج العمل هذا، وتعميمها لتشمل جميع أقل البلدان نموا.

١٤٧ – ويشجَّع نظام المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القُطْرية، وكذلك ممثلو مؤسستي بريتون وودز على المستوى القُطْري، وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف، على مواصلة التعاون مع عملية المتابعة والرصد الوطنية وتوفير الدعم لها.

١٤٨ – وينبغي أن يدعم الشركاء الإنمائيون الأهداف والسياسات المتفق عليها التي تضعها أقل البلدان نموا، على أساس برنامج العمل، والتي هي مدرجة في الأطر الوطنية القائمة للتنمية والتعاون. وينبغي أن يرصدوا إنجاز التزاماتهم وأن ينظروا في إمكانية اتخاذ تدابير ملائمة لمعالجة مواطن الضعف أو أوجه القصور، إن وجدت.

١٤٩ – وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي أن تجري لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها المعنية استعراضات كل سنتين لتنفيذ برنامج العمل هذا بالتنسيق الوثيق مع عمليات المتابعة التي تجرى على المستويين العالمي والقُطْري وبالتعاون مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وينبغي أن تواصل لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها المعنية العمل على كفالة تلبية احتياجات أقل البلدان نموا والتصدي لما تواجهه من تحديات في إطار عملها الجاري.

١٥٠ - وعلى المستوى العالمي، ينبغي تعزيز وتحسين آليات التنفيذ والرصد الموضوعة بعد برنامج عمل بروكسيل من أجل تنفيذ برنامج العمل بفعالية. وينبغي أن تواصل الجمعية العامة رصد تنفيذ هذا البرنامج سنويا في إطار البند المحدد لذلك من جدول أعمالها.

١٥١ - والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مدعوٌّ إلى مواصلة إدراج بند في جدول أعماله بصفة دورية أثناء دورته الموضوعية السنوية بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل هذا وتنسيقه. وينبغي أن يجري المجلس استعراضات دورية لما تحرزه أقل البلدان نموا من تقدم وما تواجهه من معوقات لإتاحة حدوث تفاعل مركّز بين هذه البلدان. والمجلس مدعوٌّ إلى إجراء استعراض لتنفيذ برنامج العمل في سياق استعراضاته الوزارية السنوية، حسب الاقتضاء. وينبغي أن يستمر منتدى التعاون الإنمائي في استعراض الاتجاهات العامة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، وكذلك اتساق السياسات بالنسبة للتنمية، بما في ذلك بالنسبة لأقل البلدان نموا.

١٥٢ - وينبغي أن يتضمن النظر في كل استعراض سنوي في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمورا من بينها: (أ) متابعة ورصد وتقييم ما يحرَز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية من خلال تقارير تقدمها الحكومات، والأمانات والهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ولغيرها من المنظمات والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية المعنية؛ (ب) تعزيز التعاون الدولي دعما لبرنامج العمل، بما في ذلك التنسيق بين الجهات المانحة وبين المنظمات المشار إليه أعلاه؛ (ج) وضع سياسات وتدابير جديدة على ضوء التغيرات في الظروف المحلية والخارجية التي تواجهها أقل البلدان نموا.

١٥٣ - وتُدعى مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسستا بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية إلى المساهمة في تنفيذ برنامج العمل ودمجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاية كل منها. وهذه المنظمات مدعوة إلى المشاركة الكاملة في عمليات استعراض برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

١٥٤ - ويُطلَب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل تعبئة جميع الأجزاء التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وتنسيق عملها على الوجه الكامل من أجل تيسير التنسيق في تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية، والاتساق في عمليتي متابعته ورصده. وينبغي استخدام آليات التنسيق المتاحة مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على نطاق واسع وينبغي الحرص على تنشيط الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات في هذا الصدد.

١٥٥ - وينبغي أن يواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الاضطلاع بمهامه لمساعدة الأمين العام في متابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل بفعالية ولكفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تيسيراً للتنفيذ المنسق لبرنامج عمل أقل البلدان نموا، والاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، والمساعدة في تعبئة الدعم الدولي وتعبئة الموارد الدولية لتنفيذ برنامج العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يواصل المكتب أعماله في مجال التوعية والدعوة لصالح أقل البلدان نموا، بالشراكة مع الهيئة ذات الصلة في الأمم المتحدة، وكذلك مع البرلمانات، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والأكاديميين، والمؤسسات، وأن يوفر الدعم المناسب للاجتماعات التشاورية المعنية بأقل البلدان نموا. وبغية كفالة التنفيذ الفعلي لمهام المكتب وتعزيز قدراته وفعاليته، وكذا فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا، يُطلب إلى الأمين العام أن يعدّ تقريرا بالتشاور مع البلدان الأعضاء وأيضا مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية المعنية، مع مراعاة الأعمال التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدمه مشفوعا بتوصياته إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

١٥٦ - وينبغي أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا، وذلك ببناء توافق آراء بين الحكومات وخصوصا في مجلس التجارة والتنمية، والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل أيضا من خلال ما يقدمه لهذه البلدان من مساعدة تقنية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي الحفاظ على قدرات الأونكتاد المؤسسية في مجالي البحوث والتحليل للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا.

١٥٧ - والجمعية العامة للأمم المتحدة مدعوّةٌ للنظر في إمكانية إجراء استعراض لمنتصف المدة شامل ورفيع المستوى لتنفيذ برنامج العمل. وهي مدعوّة أيضا للنظر، قرابة انتهاء العقد الحالي، في إمكانية عقد مؤتمر خامس للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ هذا البرنامج والبت في الإجراءات اللاحقة.

الفصل الثالث

الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة تركيا*

إن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا،

وقد اجتمع في اسطنبول بتركيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ بدعوة من حكومة تركيا،

١ - **يعرب** عن خالص تقديره لفخامة السيد عبد الله غل، رئيس تركيا، لما قدمه، بصفته رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، من إسهام متميز في النتائج الناجحة التي تمخض عنها المؤتمر؛

٢ - **يعرب** عن عميق امتنانه لحكومة تركيا لإتاحتها عقد المؤتمر في تركيا ولما تفضلت بوضعه تحت تصرف المؤتمر من مرافق وخدمات ممتازة وموظفين أكفاء؛

٣ - **يطلب** إلى حكومة تركيا أن تنقل إلى مدينة اسطنبول وإلى شعب تركيا مشاعر امتنان المؤتمر لما لقيه المشاركون من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

* اعتُمد في الجلسة الختامية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١؛ وبالنسبة للمناقشة، انظر الفقرة ١٢٤ من الفرع ميم من الفصل الرابع.

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية والإجرائية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف – انتخاب الرئيس

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ – افتتحت الجلسة العامة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا يوم الاثنين ٩ أيار/مايو ٢٠١١ من جانب الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته رئيسا مؤقتا للمؤتمر.

٢ – وانتخب المؤتمرُ رئيسا بالتزكية عبد الله غل، رئيس جمهورية تركيا.

٣ – وأُبلِغ المؤتمر أن أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا، سيتولى مسؤوليات الرئيس عند غيابه.

باء – افتتاح المؤتمر

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤ – في الجلسة العامة الأولى للمؤتمر، المعقودة في ٩ أيار/مايو، أدلى ببيان كل من عبد الله غل، رئيس جمهورية تركيا ورئيس المؤتمر؛ وبان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وجوزيف دايس، رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة؛ وبوني يايي، رئيس جمهورية بنن؛ وخوسي مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية؛ والسيد جهالا ناث خانال، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية ورئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا؛ وباسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ ونغوزي أوكونجو – إويالا، المديرة المنتدبة للبنك الدولي.

٥ – وأدلى ببيان أيضا كل من الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم أمير دولة قطر؛ وأندرس جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي؛ ومختار كانت، رئيس مجلس شركة كوكا كولا ومسؤولها التنفيذي الأول؛ وجيمس وولفنسون، الرئيس المشارك لفريق الشخصيات البارزة للمؤتمر؛ وأرجون كاركي، المنسق العالمي للجنة المجتمع المدني التوجيهية للمؤتمر.

٦ - وأدلى ببيان أيضا كل من ميشال باشليه، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخوان كلوس، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

جيم - اعتماد النظام الداخلي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٧ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٩ أيار/مايو، اعتمد المؤتمر نظامه الداخلي المؤقت، على نحو ما أوصت به اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية (A/CONF.219/2).

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٨ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٩ أيار/مايو، أقر المؤتمر جدول أعماله المؤقت، على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.219/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

١ - افتتاح المؤتمر.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - اعتماد النظام الداخلي.

٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية.

٥ - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس.

٦ - وثائق تفويض الممثلين المشاركين في المؤتمر:

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

٧ - المناقشة العامة.

٨ - النظر في مشروع الوثائق الختامية للمؤتمر.

٩ - مسائل أخرى.

١٠ - اعتماد تقرير المؤتمر.

٩ - واعتمد المؤتمر أيضا الترتيبات التنظيمية، على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.219/1/Add.1.

١٠ - وأنشأ المؤتمر لجنة جامعة للنظر في البندين ٨ و ٩ من جدول الأعمال وإعداد برنامج عمل للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ استنادا إلى المشروع الذي أعدته اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية (A/CONF.219/4).

هاء - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١١ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٩ أيار/مايو، انتخب المؤتمر أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نواب الرئيس: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، أفغانستان، بلجيكا، بنغلاديش، سلوفينيا، السودان، شيلي، لكسمبرغ، ملاوي، نيبال، هايتي، هنغاريا

رئيس اللجنة الجامعة: يارمو فينانين (فنلندا)

المقرر: جان - فرانسيس ريجي زينسو (بنن)

١٢ - وفي الجلسة ذاتها، أُبلغ المؤتمر أن الدول الأعضاء في مكتب التنسيق العالمي لمجموعة أقل البلدان نموا التي لم ترشحها مجموعاتها الإقليمية نوابا للرئيس، قد انتُخبت أعضاءً بحكم المنصب في مكتب المؤتمر، وذلك وفقا للقرار المتخذ بشأن الترتيبات التنظيمية الواردة في الوثيقة A/CONF.219/1/Add.1.

واو - وثائق تفويض الممثلين المشاركين في المؤتمر

(البند ٦ من جدول الأعمال)

تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

١٣ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٩ أيار/مايو، قرر المؤتمر تعيين البلدان التالية في عضوية لجنة وثائق التفويض: الاتحاد الروسي، وجزر البهاما، وسنغافورة، والصين، وغابون، وغواتيمالا، وفنلندا، وكينيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير لجنة وثائق التفويض

١٤ - في الجلسة العامة السابعة، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمد المؤتمر تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.219/5)، وبذلك قبل وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر.

زاي - المناسبات الخاصة والأنشطة الموازية

١٥ - أُقيم خمس وأربعون مناسبة خاصة نظمتها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية وتناولت طائفة عريضة من المواضيع التي تتصدر اهتمامات أقل البلدان نموا، بما في ذلك الواردة منها ضمن برنامج عمل اسطنبول (انظر المرفق الخامس للاطلاع على القائمة الكاملة للمناسبات). وشارك في هذه المناسبات عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى، من بينهم رؤساء دول وحكومات، ورؤساء وكالات، ووزراء، وسفراء، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين، والخبراء المرموقين والمديرين التنفيذيين وممثلي المجتمع المدني. ولم تكن هذه المناسبات بمثابة محافل للمناقشة وحسب، وإنما كانت أيضا مناسبات للإعلان عن تدابير ملموسة ترمي إلى دعم أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك التدابير المعينة ضمن برنامج العمل.

١٦ - وتشمل التدابير المزمع تنفيذها تعهدات وإجراءات مالية محددة الأهداف ترمي إلى تشجيع الاستثمار، ومقترحات ملموسة للتعاون التقني وبناء القدرات في ميادين التعليم والتدريب، وتطوير المهارات، فضلا عن بناء القدرات المؤسساتية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات في مجال البحوث، ونقل المعارف، وإنشاء معاهد البحوث والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، قطعت التزامات قطاعية، تشمل تنفيذ برامج ومشاريع في ميادين الزراعة والأمن الغذائي، والقدرات التجارية والإنتاجية، والتنمية البشرية والاجتماعية، وتغير المناخ. وأعلن عن مشاريع أخرى إسهاما في تحسين جمع البيانات والقدرات الإحصائية، لتوفير أدوات الإعلام العام وكفالة رصد تقدم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول[١٠].

١٧ - واستأثر مجال التعاون التقني وبناء القدرات بأكبر عدد من التدابير الملموسة التي أعلن عنها. وكانت الإعلانات تتعلق بإتاحة العديد من المنح الدراسية للطلبة والزمالات للباحثين من أقل البلدان نموا، وتوفير التدريب التقني للموظفين والمفاوضين المدنيين، بمن فيهم القيادات النسائية والمسؤولون الحكوميون. أما على الصعيد المؤسسي، فسيجري تنفيذ برامج لبناء القدرات لتحسين الإدارة العامة، والحوكمة والشفافية. وأُعلن تحديداً عن تنفيذ برامج

(١٠) تُنشر قائمة مفصلة بالتدابير في الموقع الشبكي للمؤتمر على العنوان: www.un.org/wcm/content/site/ldc/home.

ومشاريع في ميادين من جملتها تعزيز الاستثمار، وتحصيل الضرائب وتنظيم أسواق رأس المال، والحماية الاجتماعية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتعزيز المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص.

١٨ - وأُعلن عن انطلاق عدد من خطط نقل التكنولوجيا ومراكز البحوث سعيا إلى تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجال إجراء البحوث وكفالة حصولها على التكنولوجيا والمعارف اللازمة. ومن بين المبادرات الأخرى، أعلنت حكومة تركيا عن إنشاء مركز دولي للعلم للتكنولوجيا والابتكار مخصصٍ لأقل البلدان نموا. وسيكون هذا المركز أيضا بمثابة ''بنك للتكنولوجيات'' هدفه مساعدة تلك البلدان على الاستفادة من التكنولوجيات الدقيقة والانتفاع بها.

١٩ - وأعلن عن عدد من التعهدات المالية ترمي إلى دعم تنفيذ برنامج العمل وتأمين المتابعة الفعالة لذلك التنفيذ. وأعلن الشركاء الإنمائيون ووكالات الأمم المتحدة أيضا عن تجديد موارد عدد من الصناديق الاستئمانية الخاصة بأقل البلدان نموا وإنشاء صناديق جديدة في ميادين منها السياحة المستدامة وإزالة الأحراج وبرامج التكيف مع تغير المناخ، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تلك البلدان.

٢٠ - ولتعزيز الاستثمارات في أقل البلدان نموا، وعد الشركاء الإنمائيون بتشجيع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لاقتصادات أقل البلدان نموا. واقتُرحت في هذا الإطار مبادرة تحمل عنوان ''توفير المعونة لأغراض الاستثمار'' فضلا عن أدوات جديدة للتمويل تستهدف إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في إقامة الهياكل الأساسية على وجه الخصوص.

٢١ - أما فيما يخص التركيز على قطاعات بعينها، فقد أعلن عن عدد كبير من المبادرات لدعم القطاع الزراعي وتحسين التغذية وتحسين الأمن الغذائي. وقُطعت التزامات لتعزيز نظم احتياطي الأغذية في حالات الطوارئ، وزيادة إنتاجية مزارعي أقل البلدان نموا عن طريق دعم بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية في ميدان الإنتاج الزراعي، والميكنة، وتجهيز الأغذية المستمدة من تربية المائيات، والميكنة وتوحيد المقاييس. وأعلن إضافة إلى ذلك عن انطلاق برنامج للدعم يرمي إلى تحسين اندماجها في سلاسل أنشطة إضافة القيمة للمواد والصناعات الزراعية والإمداد بها على الصعيد العالمي.

٢٢ - وفي ميدان التجارة والقدرات الإنتاجية، ستهدف تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى تحسين السياسات التجارية وقدرات التصدير، مدعومة في ذلك بتجديد الالتزام من أجل تحسين نفاذ منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق. وأُعلن أيضا عن تدابير ترمي إلى

النهوض بالتنمية البشرية والاجتماعية، ودعم جهود أقل البلدان نموا في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسيشمل ذلك تيسير الانتقال إلى اتباع مسار في النمو يقوم على خفض كمية الكربون عبر الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة وتزويد البلدان الجزرية الصغيرة الأقل نموا بدعم محدد الأهداف. ويتوخى أيضا تنفيذ برامج مكيَّفة للبحوث والمعارف في مجال بناء القدرات ونقل المعارف المتعلقة بالسياسات التجارية والخيارات التنظيمية الرامية إلى تحسين عائدات الاستثمار في ميدان توفير المعونة التجارية.

٢٣ - أما فيما يتعلق برصد التقدم المحرز في التنفيذ، ومتابعة برنامج عمل إسطنبول واستعراضه، فقد أعلن عن وضع أداة للمعاينة يطلق عليها آلية رصد التنفيذ في أقل البلدان نموا، إضافة إلى مشروع يتوخى إشراك البرلمانيين بمزيد من الفعالية. ولتقوية أدوات أقل البلدان نموا في مجال المعلومات والإحصاءات، سيكون بوسع هذه البلدان الدخول إلى موقع للمعلومات على الانترنت، تتزود منه بالمعلومات المتعلقة بتدابير الدعم الدولي المخصص لأقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، سيجري إنشاء قواعد بيانات وطنية تتناول شتى المواضيع، مثل المعارف التقليدية، والموارد الجينية والفولكلور، وتغير المناخ وأنشطة التكيف معه.

٢٤ - وعُقدت المناقشات المواضيعية التفاعلية الرفيعة المستوى التالية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا: '١' تعزيز القدرات الإنتاجية ودور القطاع الخاص في أقل البلدان نموا؛ '٢' وتعبئة الموارد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تنمية أقل البلدان نموا؛ '٣' وتسخير التجارة لتحقيق التنمية والتحول في أقل البلدان نموا؛ '٤' وتعزيز الحوكمة الرشيدة في جميع المستويات؛ '٥' والحد من مواطن الضعف والتصدي للتحديات الناشئة وتعزيز الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا؛ '٦' والتنمية البشرية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٥ - وكانت المناقشات المواضيعية التفاعلية الرفيعة المستوى تهدف إلى إشراك رؤساء الدول والحكومات، والوزراء الرئيسيين وكبار المسؤولين، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، والشخصيات المرموقة في مجال التنمية، والرؤساء التنفيذيين، ورؤساء القطاع الخاص والمنظمات الجامعة لهيئات المجتمع المدني، في مناقشة متعددة الأطراف تتناول المواضيع المذكورة، المتسمة بأهمية حاسمة في صوغ استراتيجية التنمية في أقل البلدان نموا خلال العقد المقبل.

٢٦ - واعتبرت المناقشات المواضيعية التفاعلية بمثابة منتديات لتجديد الشراكات وإنعاشها، وحشد المزيد من تدابير وإجراءات الدعم الدولي اللازم للحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والشاملة في أقل البلدان نموا.

٢٧ - وأُجريت المناقشات المواضيعية التفاعلية على أيدي مسؤولين رفيعي المستوى من بينهم رؤساء دول، ورؤساء وزراء، ونواب رؤساء، ووزراء، وشخصيات مرموقة، ورؤساء لوكالات الأمم المتحدة، وممثلون لدوائر الأعمال والمجتمع المدني.

٢٨ - وحضر المناقشات الست أكثر من ١ ٥٠٠ مشارك معتمد، من جملتهم رؤساء دول وحكومات، وبرلمانيون، ووزراء، ومسؤولون رفيعو المستوى من أقل البلدان نموا، وشركاء إنمائيون، ورؤساء لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وممثلون لدوائر الأعمال والمجتمع المدني. وخلال المناقشات، تناول المشاركون التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا في تنفيذها للأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وأزمة الأغذية والوقود، والأثر السلبي لتغير المناخ على اقتصادات تلك البلدان.

٢٩ - ويرد أدناه ملخص لأهم نتائج النقاش الذي دار خلال الجلسات المواضيعية الست. وترد أسماء المتحدثين وأعضاء حلقات النقاش في المرفق الثاني.

تعزيز القدرات الإنتاجية ودور القطاع الخاص في أقل البلدان نموا

٣٠ - رغم النمو المتسارع الذي شهدته أقل البلدان نموا في العقد الأخير، لم يتسن لعدد كبير من هذه البلدان أن يحقق تحولا هيكليا أو يحسن من قدراته الإنتاجية. فقطاع التصنيع ما زال متخلفا، ولا سيما في أقل البلدان نموا من البلدان الأفريقية، وما زال عدد كبير منها يعتمد على تصدير السلع الأساسية غير المعالَجة. ولذلك فهي معرضة للرجات الاقتصادية، مثل التقلبات في أسعار السلع الأساسية، كما أنها تتأثر تأثرا قويا ومباشرا بتقلبات الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، لا تساهم أنشطة القطاع الأولي في توفير عدد كاف من فرص العمل. وهذا ينطبق على أفريقيا خاصة، حيث سيضيف نمو السكان عددا قدره ٤٠٠ مليون شخص آخرين إلى القوة العاملة في العقود المقبلة. ومن ثم فلا مندوحة لأقل البلدان نموا عن التحول إلى قطاع للتصنيع يعتمد بقدر أكبر على كثافة اليد العاملة، وتحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها. واعتُبر نقص إيجاد فرص العمل سببا أيضا في استحكام الفقر. ولم يساير الحد من الفقر معدلات النمو، وقلما أفضى النمو الاقتصادي إلى تحقيق التقدم الاجتماعي.

٣١ - وأبرز المشاركون في توصياتهم الحاجة إلى تعزيز القطاع الخاص في أقل البلدان نموا عن طريق تحسين بيئة الأعمال التجارية، وتيسير الاندماج الفعلي في الأسواق العالمية، والأخذ بالتكنولوجيات المراعية للبيئة. وينبغي أن يسهم الشركاء الإنمائيون في تحقيق هذه الإجراءات بجعل مساعدتهم الإنمائية وسياساتهم في مجال التجارة والاقتصاد الكلي عنصرا داعما للتحول

الهيكلي في أقل البلدان نموا. ويمكنهم أن يساعدوا على سد الفجوة في تمويل الاستثمارات الرئيسية في الهياكل الأساسية، ولا سيما في الطاقة وفي تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ويمكن دعم المساعدة الإنمائية المقدمة لأقل البلدان نموا واستثماراتها العامة بواسطة إقامة المزيد من الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

تعبئة الموارد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تنمية أقل البلدان نموا

٣٢ - ثمة حاجة إلى موارد كافية لتدعيم الجهود المبذولة من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على الانعتاق من ربقة الفقر والخروج من قائمة أقل البلدان نموا. ذلك أن تراكم الموارد المالية الوافية وحشدها، على الصعيد الأجنبي والداخلي معا، وتخصيصها بطريقة فعالة للقطاعات الإنتاجية، أمور أساسية لنجاح جهود استئصال شأفة الفقر والخروج من تلك القائمة. وتشمل أهداف وغايات العقد ٢٠١١-٢٠١٢ تعبئة الموارد الداخلية؛ وتحسين كمية ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية ومعالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا؛ وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وزيادة تدفق تحويلات العمال واستخدامها المثمر؛ وتسخير مصادر التمويل المبتكرة لصالح أقل البلدان نموا وتقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، لا بد من الوفاء بالالتزامات المتفق عليها فيما بين الشركاء الإنمائيين عن طريق توفير المعونة التفضيلية الطويلة الأجل على نحو يمكن التنبؤ به، وإيجاد آليات تمويل جديدة مبتكرة للتصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا في ميدان التنمية.

٣٤ - أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد الداخلية، فيتعين بذل المزيد من الجهود الوطنية لتعبئة الموارد المالية الداخلية في أقل البلدان نموا من أجل توفير موارد إضافية لتأمين النفقات الإنمائية. وثمة حاجة إلى سن إصلاحات تشمل السياسات المالية والنقدية. ويتعين على القطاع الخاص أن يضطلع بدور مهم في مسار التحول في أقل البلدان نموا، بوسائل منها اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المسؤول، ولا سيما في القطاعات التي تعدها أقل البلدان ذات أولوية قصوى. وينبغي أن تسعى تلك البلدان إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه أن يسهم على نحو أفضل في تطوير قدراتها الإنتاجية.

٣٥ - ويمكن للتكامل الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب الاضطلاع بدور مهم بالنظر إلى أن معظم المشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا تتشاطرها البلدان المجاورة وأن التعاون الإقليمي أساسي للعثور على حلول فعالة. وأخيرا، من الضروري استكشاف أشكال مبتكرة للتمويل.

تسخير التجارة لتحقيق التنمية والتحول في أقل البلدان نموا

٣٦ - ناقش المشاركون التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا في مشاريعها التجارية والتحديات التي تعرقل تنفيذها، ولا سيما في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتركزت المناقشات على جولة مفاوضات الدوحة المتعلقة بالتنمية وعلى المبادرات القائمة حاليا والرامية إلى معالجة القيود المتعلقة بجانب الطلب، بما في ذلك مبادرة المعونة التجارية والإطار المتكامل المعزَّز. ونوقشت أيضا الحاجة إلى اعتماد منظمة التجارة العالمية تنازلا فيما يتعلق بالخدمات، يتيح معاملة الخدمات التي تقدمها أقل البلدان نموا ومقدمو تلك الخدمات فيها معاملة مواتية تنطوي على مزيد من التفضيل.

٣٧ - وتركزت المناقشات على الخطط الأحادية الجانب للأفضليات التجارية، والترتيبات التجارية الإقليمية، وضرورة التوصل إلى نتائج سريعة ومحددة وطموحة بشأن مسألة الإعانات المتعلقة بالقطن، وانضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لتمتين وتوسيع القدرة التجارية لتلك البلدان. وعرجت المناقشات أيضا على مستجدات مفاوضات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بموضوع المشاركة الفعالة لأقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وخلصت المناقشات بخاصة إلى أن المسائل التالية ما زالت دون حسم: دخول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بلا رسوم ولا حصص، وقواعد المنشأ التفضيلية، والإعانات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشروط الانضمام، والمعونة التجارية، وأثر خفض التعريفات الجمركية.

تعزيز الحوكمة الرشيدة في جميع المستويات

٣٨ - ثمة حاجة إلى تعزيز الحوكمة ليس وحسب على الصعيد الوطني وإنما أيضا على الصعيد الدولي. ويجب على الدول الشريكة التي تشدد على أهمية الحوكمة الرشيدة أن تحرص هي أيضا على ممارستها. فأحيانا يشبط المانحون الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وعلى سبيل المثال، أفضت التحقيقات الرامية إلى مكافحة الفساد في الشركات الدولية في بعض الحالات إلى خفض المعونات المقدمة من البلدان التي تتمركز بها تلك الشركات، الشيء الذي قد يوحي بأن الشفافية مطلوبة من المسؤولين المحليين، ولكنها غير سارية على المسؤولين في الشركات المتعددة الجنسيات.

٣٩ - وأبرزت المناقشات أن الحوكمة الرشيدة هي جزء من فعالية التنمية. وتعمل المنظمات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي، على زيادة الشفافية باتباع سياسة تقوم على حرية المعلومات وتمنح الحق في الحصول على معظمها. ويعمل البنك أيضا على زيادة المساءلة والرقابة المفروضتين في نطاق تنفيذ عملياته ومشاريعه، ويرى من الضروري تعزيز ثقافة

المساءلة عن طريق تزويد المواطنين بالقدرة على رصد إدارة القطاع العام والأنشطة التي يضطلع بها.

٤٠ - ويمكن للحوكمة الديمقراطية أن تفجر الطاقة الإنمائية. ولكن ما زالت ثمة تحديات من الحاجة إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية على الأصعدة كافة، ويشمل ذلك إدارة الانتخابات وإفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني. وثمة أيضا حاجة إلى التصدي للمسائل الإجرائية من البناء الديمقراطي، مثل سياق الانتخابات، وسيادة القانون، والوساطة لحل النزاعات سلميا، وقبول نتائج الانتخابات.

الحد من مواطن الضعف والتصدي للتحديات الناشئة وتعزيز الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا

٤١ - يتوقف الأمن الغذائي على زيادة الإنتاجية، ولكنه يتوقف قبل ذلك على إقامة العلاقة الضرورية بين المزارع والسوق بما يمكن منتجاته من أن تباع وطنيا وتصدر إلى الخارج. ولذلك فإن النفاذ إلى الأسواق والتوزيع العادل للأراضي أمر بالغ الأهمية لكفالة الأمن الغذائي. على أن زراعة الكفاف تظل هي العمود الفقري للأمن الغذائي على الصعيد المجتمعي. فالنمو الذي يتحقق في ميدان الزراعة، ولا سيما على الصعيد المجتمعي، يفوق النمو الحاصل في الميادين الأخرى بأربعة أضعاف من حيث الفعالية. ولبلوغ هذا الهدف، لا بد من تخصيص ١٠ في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية للزراعة. وينبغي إضافة إلى ذلك اعتبار أن الأمن الغذائي يعتمد على الوفرة وعلى إمكانية النفاذ إلى الأسواق.

٤٢ - ومن أجل التصدي للتحديات الراهنة والمقبلة، من الضروري زيادة الهياكل الأساسية المادية والبشرية والمؤسساتية؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية وتوسيع قدرة المجتمعات المحلية والبلدان على التصدير؛ وتعميم مراعاة قضايا تغير المناخ وتدهور الأراضي في إعداد الميزانيات الوطنية؛ وإشراك المانحين غير التقليديين، ولا سيما منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في استراتيجيات الحد من الفقر؛ وتعزيز التكامل الإقليمي في جانبه المتعلق خصوصا بإنشاء آلية التخفيف من حدة الأسعار؛ وتعزيز قدرة الدولة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية. ويتعين دمج إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي واعتماد نهج حقوق الإنسان في معالجة قضايا حقوق الإنسان والأمن الغذائي، ضمن الاستراتيجيات الوطنية والدولية.

التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٣ - أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في ميدان التنمية البشرية والاجتماعية. وساعد تعميم التعليم الابتدائي على تحقيق التكافؤ بين الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية في أقل

البلدان نموا. غير أن التنفيذ هو غير التشريع. فالوضع الاقتصادي في معظم أقل البلدان نموا يعيق قدرتها على تحقيق المزيد من المنجزات.

٤٤ - ولتعزيز المساواة بين الجنسين، يتعين على الحكومات أن تشرك النساء من جميع المجالات المهنية، وسن قوانين تعزز المساواة ووضع آليات اجتماعية محْكمة. على أنه من الغاية في الأهمية تنفيذ تلك القوانين وتشجيع المجتمع على العمل بها. والتعليم والعمالة مجالان حاسمان في سبيل تمكين المرأة.

٤٥ - ومن أجل الإسراع بإحراز تقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف المتفق عليها دوليا، ذكر أن مكافحة الإيدز وغيره من الأمراض ينبغي أن تدمج على نحو أفضل في برامج التنمية الأوسع نطاقا.

حاء - المنتدى البرلماني

٤٦ - انعقد المنتدى البرلماني في ٨ أيار/مايو وشارك فيه ١٦٠ عضوا في البرلمان من ٥٥ بلدا، من بينهم رؤساء مجالس نيابية عديدون. وتولى عقد المنتدى الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية[(١١)].

٤٧ - ورحب رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بالمشاركين وبالأمين العام للأمم المتحدة ورئيس وزراء نيبال بصفته رئيسا لمكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا. وشددت ملاحظاتهما الاستهلالية على أهمية إشراك البرلمانات في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول الحديث العهد، واعترفت بالتقدم المحرز في التفاوض على الوثيقة، حيث تم الاتفاق على دور البرلمانات.

إلقاء نظرة موضوعية على واقع أقل البلدان نموا: التقدم المحرز والانتكاسات والدعائم السياسية

٤٨ - افتتحت الجلسة الأولى - ١ فضيلة تشيلك، عضو البرلمان التركي، والشيخ سيدي ديارا، الأمين العام للمؤتمر، وكيم بيت شهيت، عضو مجلس الشيوخ (كولومبيا). وتولى لويس فراغا، عضو مجلس الشيوخ (إسبانيا)، إدارة النقاش. وألقى ببيان كل من وفود مالي والمغرب والمملكة العربية السعودية والسنغال والبرلمان الأوروبي. وتدارس المشاركون

(١١) يمكن العثور على المزيد من المعلومات عن مداولات المنتدى البرلماني على الموقع: www.un.org/wcm/content/site/ldc/home.

الأوضاع الحالية لأقل البلدان نموا، وكذلك التقدم الذي أحرزته والانتكاسات التي شهدتها على امتداد العقد المنصرم في إطار برنامج عمل بروكسل، ودعائمها السياسية. وأفضت الجلسة إلى العديد من الاستنتاجات يمكن اختصارها فيما يلي:

٤٩ - أبرز تحليل التقارير الوطنية والاستعراضات الإقليمية ووقائع المناسبات المواضيعية المعقودة قبل المؤتمر أن أقل البلدان نموا أحرزت تقدما ملموسا في العديد من الميادين، ولا سيما في النمو الاقتصادي، وزيادة تكون رأس المال، وخفض معدلات الفائدة وتقليص العجز المالي، وإحراز تقدم في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - ورغم هذه الإنجازات، يعيش نصف السكان البالغ عددهم ٨٨٠ مليون نسبة في أقل البلدان نموا في فقر مدقع، وتبقى القدرات الإنتاجية ضعيفة، كما أن القدرات المؤسساتية ناقصة وعدد العاطلين ما انفك يزداد، لا سيما في أوساط الشباب. ويزيد من خطورة التحديات الاعتيادية التي تواجهها أقل البلدان نموا تحديات عالمية عديدة مثل الأزمة الاقتصادية والمالية وارتفاع أسعار الغذاء والوقود. ومن ثم، تغدو تلك البلدان أشد تأثراً بالرجات الخارجية وتتعرض لمزيد من التهميش في الاقتصاد العالمي.

٥١ - ومن الدروس الرئيسية المستخلصة مما يقع العمل به على عاتق أقل البلدان نموا أن تتحلى هذه البلدان بالالتزام وروح الاستباق في مسعاها الإنمائي. وفي هذا الإطار يجب دمج برنامج عمل اسطنبول دمجا تاما ضمن خطط التنمية الوطنية بما يكفل امتلاك زمام الأمر في تنفيذه وطنيا ويضمن بالتالي فعاليته. وثمة حاجة إلى المزيد من الموارد والقدرات لضمان تنفيذ برنامج العمل. وهناك ضرورة لتوسيع نطاق مساءلة جميع الشركاء، على الصعيدين العالمي والوطني معا، وتمكين أقل البلدان نموا من امتلاك زمام الأمور بشكل كامل، مع إعطاء القدوة بنماذج من الحوكمة الرشيدة، فضلا عن تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٢ - والحوكمة الرشيدة شرط لازم للتنمية. وفي هذا المضمار فإن البرلمانات من حيث هي دعائم الحوكمة الرشيدة تضطلع بدور حاسم في جميع جوانب تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ورصده واستعراضه، ويجب أن يكون بمقدورها أن تمارس مهامها التشريعية والرقابية والتمثيلية في قضايا التنمية بجميع ضروبها. وتعد زيادة مشاركة النساء في النشاط السياسي عنصرا رئيسيا في تحسين عمل البرلمانات.

لمحة عامة عن برنامج عمل اسطنبول

٥٣ - افتتح الجلسة الأولى-٢ السفير غيان شاندرا أشاريا (نيبال) بصفته أحد المفاوضين الرئيسيين لبرنامج عمل اسطنبول، وداني سينغوما التابع لشبكة النهوض بالديمقراطية وتعزيز

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المتمركزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتولت بيترا باير، العضو البرلماني (النمسا)، إدارة المناقشة. وأدلى ببيانات كل من وفود جمهورية الكونغو الديمقراطية والمملكة العربية السعودية ومدغشقر وبنغلاديش وجزر سليمان وجمهورية إيران الإسلامية وملديف وملاوي.

٥٤ - وركزت المناقشة على النتائج المتوقعة من برنامج عمل إسطنبول وساعدت على تقديم نظرة عامة عن كيفية استجابته للاحتياجات الفعلية لأقل البلدان نموا وواقعها الحاضر، في ضوء مراعاة التقدم الذي أحرزته على مدى العقد الماضي والانتكاسات التي واجهتها خلال الفترة ذاتها. ويرد أدناه ملخص للمحاور الرئيسية التي تناولتها العروض وللمناقشة التي أعقبتها.

٥٥ - لم يرق برنامج عمل بروكسل إلى مستوى التوقعات لأن الحكومات لم تكن ملتزمة به تمام الالتزام. ولم يكن ثمة دعم كاف من قبل الحكومات أنفسها ولا من قبل شركائها الإنمائيين. وعلاوة على ذلك، كان دور البرلمانات في ممارسة الرقابة ضعيفا إن لم يكن منعدما كلية. وفي الحالات التي رُفعت فيها بلدان من القائمة، كما هو الشأن بالنسبة للملديف، كان ذلك راجعا إلى التزام الحزبين القوي والالتزام المتعدد الأطراف ذات المصلحة.

٥٦ - ويفسر نقص الالتزام جزئيا سبب قصور المعونة والتخفيف من عبء الدين والإصلاحات وغيرها عن بلوغ الأهداف المرسومة لها. فبالرغم من أن حجم المعونة زاد، فإنها لم تبلغ الأهداف الرسمية المحددة لها؛ وبالرغم من أن بلدانا عديدة من أقل البلدان نموا استفادت من برامج التخفيف من عبء الدين، فقد بقيت مع ذلك مهددة بالوقوع مجددا في ربقة الدين. وقد تحسنت أيضا شروط المبادلات التجارية، غير أن الحصة العامة لأقل البلدان نموا من المبادلات التجارية العالمية ما زالت ضئيلة جدا.

٥٧ - ولكي يتكلل برنامج عمل اسطنبول بالنجاح، فهو يحتاج إلى أن يتضمن أهدافا ومؤشرات وجداول زمنية واضحة. ويتعين أن يتصدى البرنامج للمشاكل الهيكلية الأساسية التي تعانيها أقل البلدان نموا، فضلا عن أزمات الأمن الغذائي وتغير المناخ. ويتعين أن يتسم بالجراءة وأن يتصدى للقضايا الحساسة سياسيا، مثل مشكلة الأراضي المترامية التي تشتريها الشركات الزراعية الأجنبية ودورها في إضعاف المزارعين المحليين وتقويض التنمية الريفية. ويتعين أيضا أن يلتزم بتمتين الشراكة لأغراض التنمية، بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٨ - ويتمثل الهدف الأساس من برنامج عمل اسطنبول في مساعدة عدد أكبر من أقل البلدان نموا على الخروج من القائمة بحلول نهاية العقد، والعمل في الوقت ذاته على توفير الدعم للبلدان الحديثة العهد بالخروج من القائمة حتى لا تسقط مجددا في فئة البلدان الأقل نموا. ولا يمكن أن يتحقق الخروج من القائمة إلا ببذل جهود جماعية على الصعيدين الوطني والعالمي.

٥٩ - وسيركز برنامج عمل إسطنبول أكثر من برنامج عمل بروكسل على ضرورة تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا. غير أنه أصاب في التسليم أيضا بالحاجة إلى الإصلاحات المؤسساتية وبناء القدرات. ولئن كان من الصعب الاختيار بين هذين العاملين أيهما أحق بالأولوية، فمن الواضح أنهما يقترنان ببعضهما اقترانا وثيقا ويجب تنفيذهما بطريقة تكفل تعزيز الواحد منهما الآخر.

٦٠ - ورحب المشاركون في المناقشة بحماس بالاعتراف ضمن برنامج عمل اسطنبول بدور البرلمانات في مراقبة خطط التنمية، وتعزيز الحوكمة، ودعم عموم تنفيذ الالتزامات الجديدة لصالح أقل البلدان نموا. فقد أُدرك أخيرا دور البرلمانات بوصفها جهات شريكة رئيسية في ميثاق عالمي رئيسي لفائدة أقل البلدان نموا. وفي البلدان المتقدمة النمو خاصة، يجب أن تحث البرلمانات الحكومات على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في برنامج العمل.

٦١ - ويتعين أن تساعد البرلمانات على سن تشريعات متوافقة مع برنامج عمل اسطنبول. وينبغي في هذا الصدد أن تنظر في تشكيل لجان أو أفرقة عاملة للمساعدة على تركيز الاهتمام على البرنامج. كما يتعين أن تقوي علاقاتها مع المجتمع المدني كيما تمثل على نحو أفضل احتياجات السكان وشواغلهم.

٦٢ - وفي العديد من الأماكن، تحتاج البرلمانات أيضا إلى تنفيذ إصلاحات بما يجعلها أكثر ديمقراطية، أي أكثر قابلية للمساءلة من قبل السكان وأوسع قاعدة من حيث تمثيلها إياهم. ويحتاج الناخبون أيضا إلى أن يطلعوا أكثر على برنامج عمل إسطنبول، لكي يمارسوا المزيد من الضغط على البرلمانات والحكومات سواء بسواء.

٦٣ - ونظرا لأن أقل البلدان نموا لا تزال عموما تعتمد على المعونة (بالرغم من أنها لا تحصل دائما على حصته العادلة منها)، فمن المهم أن يعالج برنامج عمل اسطنبول القيود الأساسية التي تؤثر في فعالية المعونة في تلك البلدان. ومن ثم وجب تعزيز الرقابة البرلمانية على المعونة. على أن أقل البلدان نموا ينبغي أن تعمل جميعا من أجل تحقيق اكتفائها الذاتي عن طريق تنمية مواردها.

سبل تنفيذ الالتزامات على أرض الواقع

٦٤ - كُرّست الجلسة الثانية-١ لمناقشات الأفرقة العاملة (''منتدى المعرفة'') حول موضوع سبل تنفيذ الالتزامات على أرض الواقع وكيفية تعبئة الدعم البرلماني لبرنامج عمل اسطنبول. وأنشئت أفرقة مصغرة من المشاركين لتناول المسائل المتعلقة بالقدرات البرلمانية وببرنامج عمل اسطنبول، وطلب منها أن تناقش تجاربها وأفكارها. واختُتمت الجلسة بقيام كل فريق بتقديم اقتراحاته، وهي اقتراحات ركز عدد كبير منها على ضرورة تحسين قدرات البرلمانات على مراقبة تنفيذ برنامج العمل المذكور. وتشمل التوصيات ما يلي:

- تعزيز قدرة البرلمانات على القيام بأنشطة البحث والرصد والإبلاغ المتعلقة ببرنامج عمل اسطنبول
- كفالة الحصول بشكل موسع على المعلومات والوثائق المتعلقة ببرنامج عمل إسطنبول
- تحسين آليات تبادل المعلومات والتنسيق فيما بين اللجان البرلمانية المتخصصة المعنية بمختلف جوانب برنامج عمل اسطنبول.
- تقوية العلاقات مع الجهاز التنفيذي لكفالة التكامل بين عمل كل من الجهتين في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول
- تحسين العلاقات فيما بين البرلمانات من أجل وضع أولويات وسياسات مشتركة بين الأحزاب، تتعلق بالتزامات برنامج عمل اسطنبول
- إجراء مشاورات عامة فعالة حول سن تشريعات تتصل ببرنامج عمل اسطنبول أو رسم سياسة عامة تنطوي على أهمية بالنسبة إليه
- تحسين فهم العموم فيما يتعلق بالوظيفة الفعلية للبرلمانات
- تحسين قدرات الرقابة، بما يشمل الرقابة المفروضة على الميزانية والمعونة الأجنبية، لتمكين البرلمانيين من إحكام رصد التمويل المخصص لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول
- إذكاء وعي البرلمانيين ببرنامج عمل اسطنبول وبالمشاكل الإنمائية لبلدانهم
- إشراك البرلمانيين في الأفرقة المواضيعية العاملة والهيئات المتعددة الأطراف المعنية بميادين برنامج عمل اسطنبول على الصعيد الوطني.

٦٥ - وتطرقت الأفرقة العاملة فيما ورد من تعليقاتها العامة الأخرى لأهمية البرلمانات، بما تتولاه من مهام في مجالات الميزانية والتشريع والتمثيل والرقابة، بوصفها جهات شريكة تضطلع بدور كامل على الصعيدين الوطني والعالمي في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وكرر

المشاركون أيضا تأكيد الحاجة إلى استحداث آليات داخل البرلمانات لمراقبة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ورصده.

٦٦ - ويتعين على العديد من أقل البلدان نموا أن ينفذ عددا كبير من الخطط والالتزامات الإنمائية الدولية. وكيما تتمكن من القيام بذلك بفعالية وإفساح المجال لتحقيق التنمية، لا بد من كفالة صوغ الالتزامات الإنمائية الدولية على نحو يلائم الأولويات الوطنية المحددة ودمجها ضمن الخطط الإنمائية الوطنية دمجا تاما.

عرض مقترح المشروع المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ومناقشة خطة عمل برلمانية

٦٧ - في الجلسة الثانية-٢ تطرق أليساندرو موتير، كبير مستشاري الاتحاد البرلماني الدولي للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وساندا غدورج إيردينبليغ، المدير بالنيابة لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والأمين التنفيذي للمؤتمر، وصابر شاودوري، عضو البرلمان (بنغلاديش)، لمقترح مشروع مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الممثل السامي وخطة العمل البرلمانية التي تصاحبه، من أجل إفساح المجال أمام البرلمانات للمشاركة الفعلية في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في المستقبل. وتولى إدارة مناقشات الجلسة فيل ماتشيزا، مستشار شؤون السياسات ضمن فريق الحوكمة الديمقراطية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٨ - وسيجري تنفيذ المشروع المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الممثل السامي في مرحلة أولى على مدى السنوات الخمس المقبلة. وسيتمحور المشروع على الصعيد القطري حول إنشاء جهات تنسيق لدى برلمانات أقل البلدان نموا وبرلمانات البلدان الأخرى غير المنتسبة لها للمساعدة في استعراض طرائق عمل البرلمانات وهياكلها (اللجان وغيرها)، والاتصال بجهات التنسيق العاملة في الميدان، سواء منها الحكومية أو التابعة للأمم المتحدة، والمساعدة عموما في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في مجالات السياسة العامة قاطبة. أما على الصعيد العالمي، فيسعى المشروع إلى إشراك أعضاء البرلمانات في استعراضات برنامج عمل اسطنبول مستقبلا، وتعزيز التعاون والمساعدة التقنية فيما بين البرلمانات، وتشجيع تبادل الممارسات الفضلى والمشورة السياساتية فيما بين البرلمانات.

٦٩ - وعُرضت خطة العمل النموذجية الرامية إلى تزويد البرلمانات بالتوجيه العام فيما يتعلق بالأنشطة والنتائج التي يتعين عليها أن تنظر فيها للمضي قدما في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. ودُعيت البرلمانات إلى تكييف الخطة حسب احتياجاتها وظروفها الخاصة.

وسيكون على جهات التنسيق البرلمانية أن تعقد مناقشات حول الخطة، كل في البرلمان الذي ينتمي إليه.

٧٠ - وأُعرب في الجلسة عن التأييد العام للمقترحين المقدمين. وشملت التعليقات الواردة ما يلي:

- يجب على جهات التنسيق ألا تعمل في انعزال. بل يجب عليها أن تتصل بالجهات الأخرى وأن تسعى إلى إقامة جسور عبر جميع الأوساط السياسية. وسيكون من المجدي بالنسبة للبرلمانات أن تعين جهتي تنسيق على الأقل، واحدة من الأغلبية والثانية من المعارضة، مع المراعاة الواجبة للتوازن بين الجنسين.

- يجب تعزيز الشراكة بين جهات التنسيق في البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نموا. ويجب على برلمانات البلدان غير المنتسبة لأقل البلدان نموا، والتي قد لا يلقى فيها برنامج عمل اسطنبول نفس القدر من الاهتمام، أن تقوم هي أيضا بتعيين جهات تنسيق. أما في أقل البلدان نموا، فستحتاج جهات التنسيق إلى مزيد من الدعم والموارد للقيام بعملها.

- من العناصر الرئيسية لدعم آلية جهات التنسيق في أقل البلدان نموا كل على حدة أن يجري إنشاء جهات تنسيق تقابلها ضمن مكاتب الأمم المتحدة القطرية. وينبغي أن يوفر منسق الأمم المتحدة المقيم المعلومات بانتظام وأن يقدم الدعم في مجال بناء القدرات وإسداء المشورة.

- ينبغي النظر بإمعان في إمكانية إنشاء لجنة أو فريق عمل أو مجموعة جديدة مكرسة لبرنامج عمل اسطنبول. على أن تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بشأن برنامج عمل اسطنبول بين اللجان القائمة قد يكونان كافيين.

- ثمة حاجة إلى ترجمة خطة العمل إلى اللغات الوطنية حتى تتمكن جميع البرلمانات من الانكباب عليها فورا. والأهم من ذلك أن تتضمن تلك الخطة أهدافا ومؤشرات وفق خصوصيات البرلمانات كل على حدة.

٧١ - واختتم الاجتماع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الفريق المعني بشؤون الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا. وأعرب الاثنان عن شكرهما للمشاركين وشجعاهم على حمل الرسائل الرئيسية للاجتماع إلى بلدانهم وتبادلها مع زملائهم.

منتدى المجتمع المدني

٧٢ - شارك في منتدى المجتمع المدني ٥٠٠ ١ مشارك من ٢٧٠ منظمة تمثل الحركات النسائية وحركات الشباب والنقابات واتحادات العمال ووسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٧٣ - وجرى الافتتاح الرسمي لمنتدى المجتمع المدني في ٨ أيار/مايو ٢٠١١، في مركز اسطنبول للمؤتمرات. وألقى بملاحظات في الافتتاح كل من الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية تركيا ورئيس وزراء نيبال والسيدة أنتونييتا روسا غومس والدكتور أرجون كاركي من تحالف أقل البلدان نموا ود. كارامان من منظمة أطباء العالم الخيرية.

٧٤ - وعقدت اجتماعات منتظمة في الفترة من ٧ إلى ١٣ أيار/مايو، وكانت فرصة لإجراء حوار بين مفاوضي الدول الأعضاء والمشاركين من منتدى المجتمع المدني.

٧٥ - والرسالة المهمة التي وجهها المجتمع المدني تدعو إلى ضرورة تغيير نموذج التنمية. وشددت منظمات المجتمع المدني على ضرورة التخلي عن نموذج السياسات التي تحركها اعتبارات السوق وزيادة تنفيذ السياسات الإنمائية المركزة على الأشخاص والتي تقتضي من الحكومات كفالة أسباب الرزق المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وطالبت منظمات المجتمع المدني على النطاق العالمي بمعاملة تفضيلية لأقل البلدان نموا لكفالة شروط عادلة في المبادلات التجارية وإلغاء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة حقيقية وملموسة، بما يضمن التنمية الفعالة والمستدامة في أقل البلدان نموا.

٧٦ - وفي ختام منتدى المجتمع المدني، أدلى بملاحظات ختامية بشأن المنتدى كل من الأمين العام للمؤتمر ووزير خارجية تركيا ونائب رئيس وزراء نيبال، والدكتور أرجون كاركي من تحالف أقل البلدان نموا، والدكتور إحسان كارامان من منظمة أطباء العالم الخيرية. وصدر إعلان في ختام المنتدى (انظر المرفق السادس).

ياء - مسار القطاع الخاص

٧٧ - بتنظيم من اللجنة التوجيهية للقطاع الخاص، وبقيادة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بالتنسيق مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ضم مؤتمر مسار القطاع الخاص أكثر من ٥٠٠ مدير تنفيذي ومن كبار ممثلي قطاع الأعمال وقادة من الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة للنهوض بدور استثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا. وجمع مسار

القطاع الخاص بين ممثلين عن القطاعين العام والخاص في أقل البلدان نموا ونظرائهم من غير البلدان الأقل نموا[١٢].

٧٨ - وضم أعضاء اللجنة التوجيهية للقطاع الخاص: المائدة الأفريقية المستديرة للأعمال التجارية، ومؤسسة التحالف من أجل استغلال الفرص العالمية، ومجلس الكمنولث للأعمال التجارية، واتحاد رجال الأعمال والصناعيين في تركيا، واتحاد الصناعات الهندية، واتحاد غرف التجارة والصناعة في بنغلاديش، واتحاد غرف التجارة والصناعة في الهند، واتحاد الرابطات الوطنية للمرأة في إدارة الأعمال في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وغرفة التجارة الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وفريق كانكيندي للتجارة العامة، ومنتدى الأعمال لمنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، وفريق الأعمال التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وغرفة التجارة والصناعة في جزر سليمان، واتحاد غرف تركيا للتجارة والصناعة وتبادل السلع الأساسية في تركيا، وغرفة التجارة في الولايات المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الاتفاق العالمي التابع للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للشراكات، ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية.

٧٩ - وشكل مسار القطاع الخاص معلما هاما بالنسبة للأمم المتحدة: فللمرة الأولى اندمج القطاع الخاص بشكل كامل في برنامج أحد مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، مما أتاح إجراء مداولات مباشرة بين القطاعين العام والخاص.

٨٠ - وتناول مسار القطاع الخاص عدة تحديات وفرص رئيسية للتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، بخاصة: الحكم الرشيد، والسلام والاستقرار، والقدرة الإنتاجية وروح المبادرة، والوصول إلى التمويل والأسواق، وتغير المناخ والبنية التحتية. وبحثت العديد من فعاليات مسار القطاع الخاص التنمية المستدامة من خلال منظور القطاعات الاقتصادية الرئيسية في أقل البلدان نموا، مثل الزراعة والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الطاقة، والمياه، والصناعات الاستخراجية.

٨١ - وخلال هذه الفعاليات، شملت الفرص التجارية والاستثمارية في أقل البلدان نموا التي تم بحثها الفرص المتاحة لكل من الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى دعم أقل

(١٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول نتائج مسار القطاع الخاص انظر تقرير مسار القطاع الخاص؛ وانظر كذلك معلومات على الموقع: www.un.org/wcm/content/site/ldc/home/pid/16603.

البلدان نموا في مجال التنمية، والشركات المحلية في أقل البلدان نموا التي تسعى إلى النمو والتنمية. وأتاح مسار القطاع الخاص فرصا هامة لتحديد مقترحات ملموسة ذات منحى عملي لمعالجة التحديات الخاصة لأقل البلدان نموا من خلال التوصل إلى حلول مستدامة في القطاع الخاص. ويدور مسار القطاع الخاص حول ثلاثة عناصر متشابكة هي: (١) المنتدى العالمي لشراكة الأعمال التجارية؛ (٢) والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستثمار والشراكات؛ (٣) والمعرض التجاري.

٨٢ - **المنتدى العالمي لشراكة الأعمال التجارية (٩-١٢ أيار/مايو ٢٠١١)**: عقد منتدى عملي للحوار لمدة أربعة أيام ضم مختلف أصحاب المصلحة من رجال أعمال ومستثمرين ومسؤولين حكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وعلى مدى أكثر من ٣٥ حلقة عمل وجلسة عامة، بحث المشاركون وحددوا التحديات والفرص التي تواجه اقتصادات أقل البلدان نموا. وحددت لاحقا مجموعة متنوعة من الحلول الملموسة لزيادة استثمارات القطاع الخاص وتهيئة الظروف للشركات المحلية للتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. وتطرقت الالتزامات والمبادرات الجديدة المنبثقة عن المنتدى إلى مجموعة متنوعة من المجالات بما فيها النطاق العريض والتنمية الرقمية، ودعم الأسواق المالية في أقل البلدان نموا، والسياحة المستدامة، وإنشاء دليل للاستثمار لأقل البلدان نموا.

٨٣ - وبقيادة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وغرفة التجارة الدولية، تعاون حوالي ٤٠ من الشركاء، في التخطيط لحلقات العمل، والموائد المستديرة والجلسات العامة للمنتدى. وشملت الجهات المنظمة لهذه الفعاليات: المائدة الأفريقية المستديرة للأعمال التجارية، ومؤسسة التحالف من أجل استغلال الفرص العالمية، ومؤسسة برتلسمان، ولجنة النطاق العريض للتنمية الرقمية، ومؤسسة الزراعة أولا، ومنتدى الشراكة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، وسوق اسطنبول للأوراق المالية، ومبادئ الاستثمار المسؤول، واتحاد غرف تركيا للتجارة وتبادل السلع الأساسية في تركيا، واتحاد رجال الأعمال والصناعيين في تركيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وغرفة التجارة في الولايات المتحدة، والأونكتاد، ووكيل أمانة الخزانة في تركيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية التابع للأمم المتحدة، والبنك الدولي.

٨٤ - وكان المنتدى مناسبة لتقديم توصيات إلى الحكومات، واتخاذ إجراءات جديدة، وإعلان مبادرات ومنشورات جديدة وقطع التزامات جديدة. وأفضى مسار القطاع الخاص،

إلى صدور بيان يحمل اسمه (انظر المرفق السادس). ويقدم البيان سلسلة من التوصيات إلى الحكومات لتعزيز الفرص والنمو والتنمية في أقل البلدان نموا. ومن المتوقع أن يستفيد القطاع الخاص من النمو الاقتصادي القوي الذي شهده كثير من هذه البلدان خلال السنوات القليلة الماضية، وهو مقتنع بأن مقدارا كبيرا من الاستثمار الخاص سيتدفق إلى البلدان التي يمكنها أن توفر بيئات أعمال تجارية مواتية وبيئة تتكافأ فيها الفرص. ويقدم بيان القطاع الخاص توصيات لدعم رجال الأعمال والشركات الخاصة؛ وتعزيز الأسواق المحلية؛ والاستثمار في البنية التحتية وتنمية الاتصالات والقوى العاملة؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي؛ وزيادة التجارة الدولية؛ والدخول في شراكات.

٨٥ - وأثناء المنتدى، أعلن عن عدد كبير من الإجراءات والمبادرات الجديدة، شملت تقديم الدعم إلى أسواق الأوراق المالية والمؤسسات التجارية في أقل البلدان نموا، فضلا عن مبادرات لتعزيز الإنتاجية الزراعية، وكهربة الريف، والسياحة الشاملة، ووضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوفير النطاق العريض والتنمية الرقمية. وتشمل المبادرات مؤسسات القطاع الخاص، والتعاون بين بلدان الجنوب ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، وكذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص. وسيتم نشر قائمة شاملة بالإعلانات والتدابير المزمع تنفيذها في تقرير منفصل لمسار القطاع الخاص.

٨٦ - علاوة على ذلك، تم إطلاق عدد من المنشورات، منها:

- التقرير الجديد ''شركاء في التنمية: كيف يمكن للجهات المانحة أن تشرك على نحو أفضل القطاع الخاص في تنمية أقل البلدان نموا'' الذي يقيّم برامج الجهات المانحة القائمة الهادفة إلى إشراك القطاع الخاص في أنشطة التنمية، ويحدد أوجه القصور والنهج الواعدة، ويقدم توصيات بشأن طرق إسهام برامج الجهات المانحة في تحفيز المزيد من التعاون بين القطاعين العام والخاص في أقل البلدان نموا.
- أدلة للاستثمار تبرز الفرص والتحديات في ٤ من أقل البلدان نموا هي: بنن وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا.
- بقيادة منظمة التجارة العالمية وبدعم من مركز التجارة الدولية، أطلقت مبادرة لتطوير مجموعة من الأدوات لنشر المعلومات عن السياحة المستدامة. وتشمل هذه المجموعة موارد توضح متطلبات السوق المحلية، وتحدد اعتبارات المجتمع المحلي، فضلا عن توجيهات لإدارة شؤون السياحة بعد انتهاء الأزمة.

- إصدار تقرير يستعرض تطور أسواق الأوراق المالية في أقل البلدان نموا، ويبرز بالتفصيل، من وجهة نظر المستثمر، التحديات التي تواجهها حالياً أسواق الأوراق المالية في أقل البلدان نموا.

٨٧ - **الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستثمار والشراكات (٩ أيار/مايو ٢٠١١):** ضم الغداء الرفيع المستوى الذي استضافه رئيس وزراء تركيا، رؤساء الدول والحكومات والرؤساء التنفيذيين وعدداً آخر من كبار القادة. وأتاحت هذه المناسبة الفرصة لإجراء حوار بين ممثلي القطاع الخاص وبين مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من مختلف أنحاء العالم. وأعلن رئيس وزراء تركيا مجموعة شاملة من تدابير التعاون الاقتصادي والتقني لأقل البلدان نموا للعقد القادم، تشمل تسهيلات لمنح قروض ميسرة لإقامة البنية التحتية وبناء القدرات الإنتاجية لتعزيز الاستثمار، وبرامج نقل التكنولوجيا، بما في ذلك إنشاء مركز دولي للتكنولوجيا والعلوم والابتكار، ومركز دولي للزراعة، وكذلك المنح الدراسية، وأنشطة التدريب، وتقاسم أفضل الممارسات في مختلف المجالات.

٨٨ - وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستثمار والشراكات، تحدث رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي لشركة كوكا كولا وقال إن الشركة ستستثمر بليوني دولار في الدول الأكثر فقرا في العالم خلال السنوات العشر القادمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن شركة كوكا كولا تهدف إلى تمكين أكثر من ٥ ملايين امرأة من صاحبات المشاريع المضطلع بها في إطار سلسلة إضافة القيمة من خلال التوجيه والتدريب وغيرها من البرامج.

٨٩ - **المعرض التجاري (٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١):** عرض المعرض التجاري فيه فرص التصدير وفرص تجارية أخرى متاحة في أقل البلدان نموا، وأتاح فرصا فريدة لعقد صفقات بين الشركات التجارية وإجراء حوار فيما بينها. وشارك في المعرض التجاري الذي نظمه اتحاد رجال الأعمال والصناعيين في تركيا بالتعاون مع مكتب الميثاق العالمي للأمم المتحدة، أكثر من ١٦٠ عارضا من القطاع الخاص، منهم ٢٣ من أقل البلدان نموا - وقد دعيت إليه شركات من جميع البلدان الأقل نموا. وعرض ممثلون من أقل البلدان نموا سلعا وخدمات منتجة محليا. وبهدف إنشاء فرص للاستثمار والتعاون، شارك ممثلو قطاع الأعمال في أقل البلدان نموا في تمارين مواءمة مع مشاركين من القطاع الخاص من غير البلدان الأقل نموا.

٩٠ - وتشير الملاحظات والتقارير غير الرسمية التي قدمت خلال المعرض التجاري إلى إجراء عدد من الصفقات وإقامة علاقات تعاون، شملت فرص تصدير واستيراد لبعض المنتجات في أقل البلدان نموا. بالإضافة إلى ذلك، أعربت شركات من غير الدول الأقل نموا عن اهتمامها دخول أسواق بعض أقل البلدان نموا (في قطاعات مثل الآلات والمواد والبناء والسياحة).

٩١ - وقد مُثلت أقل البلدان نموا التالية في المعرض التجاري: أفغانستان، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوروندي، وكمبوديا، وغامبيا، وغينيا، وهايتي، وكيريباتي، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وميانمار، ونيبال، ورواندا، وساموا، والسنغال، وجزر سليمان، وجمهورية تترانيا المتحدة، وتيمور - ليشتي، وتوغو، وتوفالو، وأوغندا، وفانواتو، وزامبيا.

كاف - المناقشة العامة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٩٢ - في سياق المناقشة العامة، أدلى ببيانات ممثلو ١٢١ دولة عضواً، و ١٣ من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، و ٨ منظمات حكومية دولية.

٩٣ - وأعرب جميع المتحدثين عن شكرهم وتقديرهم لحكومة تركيا لاستضافتها المؤتمر وترحيبها الحار وكرم ضيافتها للوفود. وأشاروا إلى أن عقد المؤتمر كان ضرورياً وفي حينه وخاصة في ضوء التحديات الجديدة الطويلة الأمد والناشئة التي تواجهها أقل البلدان نموا. واستعرض المندوبون في بياناتهم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وحددوا التحديات التي يواجهونها، وطرحوا أفكاراً ومقترحات لمواجهة تلك التحديات.

تقييم تنفيذ برنامج عمل بروكسل

٩٤ - قيم كثير من الوفود تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا خلال العقد الماضي وذلك بتقديم أمثلة محددة لدوره في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وبتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وأعادت الوفود التأكيد على أن الهدف النهائي لبرنامج العمل تمثل في تحسين رفاه مواطني أقل البلدان نموا. وأكد كثير من المتكلمين أيضا أن برنامج العمل قد ركز تركيزا كبيرا على الأهداف المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى الأهداف الحيوية المتمثلة في الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية. وأعربت وفود أقل البلدان نموا عن امتنانها للدعم الدولي المقدم من الشركاء الإنمائيين وغيرهم، وأشاروا إلى أن تلك المساعدة، بالاقتران والتكامل مع الجهود الوطنية، قد ساعدت أقل البلدان نموا على إحراز بعض التقدم الهام نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، ولا سيما في المجالات المتصلة بتمكين المرأة، والتعليم الابتدائي والصحة.

٩٦ - وأكدت وفود أخرى أن برنامج عمل بروكسل كان يرمي إلى مساعدة أقل البلدان نموا، في جملة ميادين من بينها تنويع اقتصاداتها بعيدا عن القطاعات الاستخراجية، وتوسيع إمكانية الوصول للأسواق، وتحسين هياكلها الأساسية وتوسيع نطاقها، وتعزيز الحوكمة، ومن ثم الحد من تهميش أقل البلدان نموا.

٩٦ - وأقر كثير من المتكلمين بأن ثمة تقدما هاما قد أُحرز عن طريق تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وذكروا أن التقدم المحرز في تطوير الهياكل الأساسية المؤسسية الرئيسية للحوكمة - وضع دساتير جديدة وإنشاء مؤسسات وطنية ومحلية، ولا سيما برلمانات وطنية جامعة، لإتاحة الفرصة لمزيد من المشاركة، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، ونظام للحوكمة يتسم بالشفافية ويرتكز على قواعد محددة - مما يشكل ترتيبا جيدا للأولويات، ولا سيما للبلدان الخارجة من النزاع العنيف أو التي لا تزال مهددة بنشوبه. وأشارت وفود أخرى إلى أن الفشل في تحقيق نمو ذي قاعدة عريضة وشامل اجتماعيا يهدد الاستقرار الاجتماعي وسيعرض للخطر المكاسب التي جرى تحقيقها بشق النفس في مجال الحوكمة لتلك البلدان الخارجة من النزاع.

٩٧ - وأكد عدد من المتكلمين على البيئة الدولية الداعمة نسبيا التي كانت سائدة حتى نشوب الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة. وتشمل هذه التدابير الداعمة الارتفاع المطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات التحويلات المالية نحو أقل البلدان نموا وتنفيذ مبادرات رئيسية لتخفيف عبء الديون واتفاقات التجارة التفضيلية، فضلا عن التحرير الانفرادي للتجارة الذي انصب في مصلحة كثير من أقل البلدان نموا. وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية المعونة التجارية كوسيلة لتمكين البلدان الأقل نموا من الاستفادة بشكل موسّع، من فرص الوصول إلى الأسواق القائمة، وتحسين شروط وظروف التعاون التجاري الدولي. وذكرت الوفود أن هذه البيئة الدولية الداعمة مقرونة بمواصلة عمليات إصلاح السياسات والمؤسسات في أقل البلدان نموا قد أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي أعلى.

٩٨ - وأشار العديد من المتكلمين إلى أن الفجوة بين أقل البلدان نموا وباقي العالم بما فيه البلدان النامية الأخرى، آخذة في الاتساع. وأُبديت ملاحظة مفادها أنه على الرغم من أن سكان أقل البلدان نموا يشكلون سدس سكان العالم تقريبا، فان حصتها في الناتج الاقتصادي العالمي لا تتجاوز نسبة ١ في المائة. وأشار كثير من المتكلمين إلى أن أقل البلدان نموا لا تزال مهمشة في المبادلات التجارية العالمية على الرغم من الزيادة الكبيرة في حصتها في تلك المبادلات خلال العقد الأخير.

٩٩ - وتعزى هذه النقائص إلى مجموعة متنوعة من العوامل، بما فيها عدم الوفاء بالالتزامات من جانب أقل البلدان وشركائها في التنمية، وعدم كفاية الموارد المالية، ولا سيما لدى مقارنتها بالطموحات الواسعة لبرنامج عمل بروكسل، ومحدودية القدرات البشرية والمؤسسية في أقل البلدان نموا. وتمثلت نقيصة أخرى في أن برنامج عمل بروكسل نفسه لم يكن، في

عدد من الحالات، مدرجا على نحو فعال ضمن الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نموا، ويعزى ذلك جزئيا إلى النزاعات المدنية المستمرة وعدم الاستقرار السياسي في العديد من تلك البلدان.

١٠٠ - وأشار كثير من المتكلمين إلى أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر جرى تركيزه على الصناعات الاستخراجية والسلع الأساسية، وهي قطاعات ذات روابط قليلة ببقية قطاعات الاقتصاد المحلي مع إتاحة القليل من فرص العمل وارتفاع درجة تعرضها للصدمات الخارجية. واتفق المتكلمون على أن المطلوب يتمثل في المزيد من المبادرات الموجهة من قبل أقل البلدان نموا وشركائها التجاريين الدوليين وغيرهم من أصحاب المصلحة على حد سواء وذلك لتنفيذ تدابير من شأنها التغلب على الفجوات المؤسسية وتهيئة حوافز ملائمة لأغراض تحقيق المزيد من التعاون الدولي الفعال من أجل اغتنام فرص الاستثمار المتاحة، والاستفادة من الفرص التجارية غير المستغلة، وضمان تقاسم المعارف على نحو أكثر كفاءة وتمكينا للأعمال التجارية، وبصفة خاصة الممارسات الأفضل وغيرها من أنواع الدراية بما في ذلك نقل التكنولوجيات الملائمة.

١٠١ - ولفت المتكلمون الانتباه أيضا إلى ما يكتسي به تطوير مبادرات إضافية وتكميلية، عامة وخاصة على حد سواء، من أهمية خاصة لزيادة القدرات الاستيعابية لأقل البلدان نموا لأغراض التعاون الفعال في مجالات العلم، والتكنولوجيا والابتكار. وأُشير إلى أن آليات الدعم هذه، المنشأة في شراكة مع المؤسسات الدولية القائمة، لا غنى عنها لتمكين أقل البلدان نموا من المشاركة في سلاسل الإنتاج الدولية مشاركة تعود عليها بالنفع وللمساعدة على تنمية قدرة ذاتية من أجل التحسن التقني.

١٠٢ - وعزى كثير من الوفود فشل برنامج عمل بروكسل في الوفاء بتوقعاته الكبيرة للغاية إلى الافتقار إلى التمويل الكافي للبرامج الواسعة النطاق المكلف بتنفيذها بموجب جدول الأعمال وأكدت أن الدعم المالي المقدم من جميع أصحاب المصلحة إلى برنامج عمل اسطنبول يجب زيادته.

١٠٣ - وأشار بعض الوفود إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في إتاحة فرص تفضيلية لأقل البلدان نموا للوصول إلى الأسواق عن طريق نظم التجارة التفضيلية، فلم يحقق بعد الشركاء الإنمائيون الهدف المتمثل في إتاحة فرص وصول منتجات جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق بلا رسوم جمركية ولا حصص مقررة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب كثير من الوفود عن رأي مفاده أن استمرار إعمال القواعد التقييدية المتعلقة بالمنشأ والحواجز التجارية غير الجمركية، مثل المعايير والتدابير التقنية، فضلا عن القيود الشديدة المفروضة على العرض

والعجز في الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، قد حالت دون استفادة أقل البلدان نموا بشكل كامل من المكاسب المرتبطة باتساع إمكانية الوصول للأسواق.

الدروس المستفادة

١٠٤ - واتفقت الوفود على نطاق واسع على أن محدودية القدرات البشرية والمؤسسية في أقل البلدان نموا تشكل القيد الرئيسي على قدرتها على الاستفادة من المساعدة الدولية، بما فيها ترتيبات التجارة التفضيلية، ودعت إلى تعزيز الاهتمام ببناء القدرات لتتماشى مع مبادرات المعونة التجارية. واتفقت الوفود على أن تنمية القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبصفة خاصة في القطاع الريفي، تشكل أولوية عاجلة ولكنها مهملة إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، واصل المتكلمون الدعوة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في برنامج عمل اسطنبول عن طريق المبادرات الجديدة ''المعونة لصالح الاستثمار''.

١٠٥ - وفي السياق ذاته، أكد المتكلمون أن زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي يجب أن تكون أولوية قصوى، ولكي تتسم بالفعالية، فإن هناك حاجة لبذل جهود متكاملة ومتزامنة. وتشمل هذه الجهود توفير ما يلزم من الهياكل الأساسية المادية والمتعلقة بالاتصالات؛ وتعزيز القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي من أجل التحسن التكنولوجي، ولا سيما في مجال تقديم الدعم اللازم للمحاصيل عالية الغلة والمحاصيل الجديدة والمبتكرة على حد سواء؛ وإنعاش خدمات الإرشاد الزراعي لضمان وصولها للجميع وعلى نحو مستدام؛ وتحسين فرص الحصول على التمويل وحقوق الحيازة القانونية، ولا سيما للنساء. وأكدت الوفود أن هناك حاجة إلى جميع هذه الجهود المتكاملة لتمكين القطاع الزراعي من تحقيق ما ينطوي عليه من إمكانية لزيادة الدخول وفرص الحصول على التغذية، وأيضا للحد من الاعتماد الوطني على الأغذية المستوردة والتعرض لتقلبات أسعار الأغذية الدولية.

١٠٦ - وأشار كثير من المتكلمين إلى أنه سيكون من المهم زيادة فعالية وتأثير المعونة عن طريق معالجة أوجه القصور في ''هيكل'' المعونة الدولي. وشملت التوصيات المقترحة منح الأولوية لأقل البلدان نموا في عمليات تخصيص المساعدة الإنمائية الدولية؛ وإيجاد مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل؛ وتقصي و، كلما كان ذلك ممكنا، تجريب أنواع جديدة للتعاون المالي و، بصفة خاصة، التعاون غير المالي؛ تعبئة الموارد عن طريق الإعانات المالية لمشاركة القطاع الخاص الدولي، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لأقل البلدان نموا؛ وتعزيز قدرات أقل البلدان نموا على إبرام العقود التجارية عن طريق تحقيق قدر أكبر من الشفافية في الاتفاقات وبتعزيز الاستعراض الحكومي، ولا سيما البرلماني؛ وزيادة مشاركة أقل البلدان نموا في إدارة هيكل المعونة.

١٠٧ - وأشار متكلمون أيضا إلى أن من الممكن تحقيق أكبر قدر من الاتساق بتنسيق سياسات المعونة الدولية والمؤسسات المالية الدولية مع برنامج عمل اسطنبول، ومع أطر العمل الوطنية المحددة في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، اقترح بعض المتكلمين أن اتفاقات الاستثمار يمكن أن تشكل مفتاح تحقيق ذلك الهدف، بينما أعرب آخرون عن رأي مفاده أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون المحرك الذي يمكن عن طريقه تنفيذ تلك المبادرات المبتكرة.

١٠٨ - وشدد كثير من المتكلمين على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة في الزراعة وفي الاقتصاد الريفي. ويعتبر الاستثمار في احتياجات النساء عاملا معجلا للنمو الزراعي والعمالة في المناطق الريفية. وأُعرب عن رأي مفاده أن للنمو في الزراعة تأثيرا على الحد من الفقر يعادل أربعة أضعاف تأثير النمو في أي قطاع آخر. وفي الواقع، وافق كثير من المتكلمين على المشاعر التي تردد صداها في الحوار والقائلة بأن التقدم الذي تحرزه المرأة هو تقدم للجميع.

التحديات والفرص

١٠٩ - لفت متكلمون الانتباه إلى عدد من العوامل التي طرأت منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل، وهي عوامل قوَّضت فعالية ذلك البرنامج وتهدد برنامج عمل اسطنبول ما لم تتخذ إجراءات واسعة النطاق، ومتضافرة من قبل جميع أصحاب المصلحة وبصفة خاصة من قبل المجتمع الدولي. ومن بين أكثر العوامل أهمية الزيادة العالمية في أسعار الأغذية، وما ترتب عليها من نقص التغذية؛ والتقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية خلال الأعوام الأربعة الماضية، والتي كان لها آثار تراكمية سلبية على النمو وهددت بتقويض النجاحات الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، بوسائل ليس أقلها حفز التضخم في أقل البلدان نموا التي كانت بالأحرى تتبع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي؛ والآثار التي خلفتها الأزمة المالية الدولية وما تلاها من تعديلات؛ والإخلال بالقدرة على تحمل الديون بزيادة مستويات الدين عن طريق الاقتراض لدعم الميزانية، وبخفض توقعات النمو في كثير من أقل البلدان نموا. وأشار عدة وفود إلى أن تعزيز مشاركة أقل البلدان نموا في إدارة الاقتصاد العالمي يشكل أمرا جوهريا لتحقيق قدر أكبر من الاهتمام بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.

١١٠ - وأولت وفود اهتماما خاصا للمخاطر الحادة والوشيكة التي يشكلها تغير المناخ في العالم على أقل البلدان نموا. وأكدت عدة وفود أن للاحترار العالمي تأثيرا مباشرا على أقل البلدان نموا، وعلى الدول الجزيرة الصغيرة النامية خاصة، بل وقد يُهدد وجودها، في نهاية المطاف، كما جعل من الأصعب على جميع أقل البلدان نموا أن تبلغ الهدف المتمثل في تحقيق

التنمية المستدامة وفي الوقت نفسه بناء عناصر مرونتها إزاء الصدمات الاقتصادية والبيئية التي تتعرض لها، نظرا لأوجه ضعفها المتأصلة. وأُعرب عن رأي مفاده أن المعيار الثالث لتحديد مركز أقل البلدان نموا – الضعف الاقتصادي الهيكلي– يتعين إعادة النظر فيه كي يتسنى إدراج تعرض أقل البلدان لمخاطر تغير المناخ في ذلك المعيار بشكل تام.

١١١ – وأكد متكلمون أن أقل البلدان نموا تقدم ''بحرا من الفرص'' وتشكل معا ''الأسواق الناشئة'' الرئيسية القادمة. وأبديت ملاحظة مفادها أن مساعدة أقل البلدان نموا ودعمها يجب ألا يُنظر إليه على أنه عمل خيري، بل كاستثمار يمكن أن يشكل المحرك الرئيسي للنمو في العالم وكذلك في أقل البلدان نموا نفسها.

١١٢ – وأحاط كثير من المتكلمين علما بتزايد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب وأقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى، وأحاط بعضهم علما بتزايد أهمية التجارة فيما بين بلدان الجنوب. واتفقت الوفود على أنه بالرغم من ضرورة الترحيب بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فهو تعاون مكمِّل، وليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب. وأهاب كثير من الوفود بالبلدان الناشئة بتحمل ''حصتها العادلة'' من المساعدات المالية. ومن ناحية أخرى، عيّنت وفود كثيرة أخرى أشكالا محددة من التعاون، بما فيها التحويلات المالية المباشرة من دون شروط كالتي طبقتها في الأعوام الأخيرة. وأكدت هذه الوفود أنها تعتزم زيادة هذه الالتزامات. وقال متكلمون إن التجارب الإنمائية المتبادلة يمكن أن تشكل وسيلة قوية لتعزيز القدرات الإنتاجية والإدارية الوطنية في أقل البلدان نموا وفي الوقت نفسه ضمان فعالية مشاريع الاستثمار.

١١٣ – ولفت متكلمون الانتباه إلى التعاون الإقليمي بوصفه عنصرا أساسيا ومعروفا جيدا ولكنه آلية غير مستغلة تماما. وجرى التأكيد على دعم الدور الذي يمكن أن يضطلع به التعاون الإقليمي في تحسين كفاءة الاستثمار في الهياكل الأساسية وتهيئة المزيد من الظروف المحلية من أجل النمو المستدام الطويل الأجل. وأشار عدة متكلمين إلى مفهوم ممرات الهياكل الأساسية الإقليمية، وهو من المفاهيم المبشرة بإرساء الأساس المنطقي للمشاريع الكبرى للهياكل الأساسية للنقل والاتصالات.

التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا

١١٤ – أقرت الوفود بأن الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول ينبغي أن يتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من تحقيق شروط الخروج من القائمة على مدى العقد المقبل. وأعرب العديد من الوفود عن هدف أساسي يتمثل في الشروع الجدي في عملية تأمين زوال فئة أقل

البلدان نموا على مدى العقد المقبل. وقدمت وفود هذا الهدف كتعبير عن المسؤولية المشتركة لجميع أصحاب المصلحة عن بناء مجتمع عالمي أكثر شمولا واستدامة وإنصافا وعدالة.

١١٥ - وأيد جميع الوفود إقامة شراكة متجددة ومعززة من أجل التنمية بهدف مساعدة أقل البلدان نموا في التغلب على العوائق التي تعترض التنمية الذاتية. ودعا الكثير من الوفود إلى جعل المؤتمر ''حدثا فاصلا'' من شأنه أن يثبت قدرته على تمكين عدد كبير من أقل البلدان نموا من تحقيق شروط الخروج من القائمة في العقد المقبل في نهاية المطاف. وأكدت وفود أن تقديم الدعم إلى البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا يشكل التزاما أخلاقيا على عاتق المجتمع الدولي. وأشير أيضا إلى أن هذا الدعم يصب في المصلحة الذاتية المستنيرة للجميع نظرا إلى أن من شأن القضاء على الفقر أن يساعد على الحد من النزاعات ويكبح انتشار الأمراض على الصعيد العالمي.

تدابير وإجراءات الدعم الدولية الإضافية

١١٦ - وصف كثير من المتكلمين المبادرات التي سيجري الاضطلاع بها في إطار برنامج عمل اسطنبول باعتبارها تعكس أولويات جديدة، وقالوا إنه ينبغي توجيه الالتزامات نحو تحسين النهج السابقة وإعادة التوازن بين الأولويات في ضوء تجربة السنوات الـ ١٠ الماضية. وأبرز الكثير من الوفود ضرورة ألا يتمثل النهج المتبع في العقد القادم في الاستمرار بالعمل كالمعتاد. وأكد عدد من المتكلمين ضرورة أن تستغل المؤسسات وآليات الدعم القائمة استغلالا أكمل أو أن تواءم مع الاحتياجات الجديدة التي جرى تحديدها. ويمكن أن يأتي التجديد والتحسين الحقيقيان والقيمان من تحسين مواءمة المؤسسات والموارد الدولية القائمة مع جدول الأعمال الجديد الذي سيصدر عن برنامج عمل اسطنبول.

١١٧ - واقتُرح إنشاء مركز عالمي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، كوسيلة لتسهيل التقاسم الجاري للمعارف بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحسين القدرات الإنتاجية والإدارية، ونشر أفضل الممارسات، ودعم التعاون التجاري والاستثمار.

١١٨ - وأكدت الوفود على ضرورة الوفاء بالالتزامات القائمة وقيام مختلف أصحاب المصلحة ببذل جهود إضافية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على بناء قدراتها المؤسسية وتعزيز الموارد بهدف الصمود أمام الصدمات الخارجية الناجمة عن الأزمات العالمية في مجالات الغذاء والطاقة والمال والتخفيف من آثارها. وذكر الكثير من الوفود ضرورة العمل في الوقت المناسب على تقديم دعم كاف محدد الهدف في هذا الصدد.

١١٩ - وأكد المتكلمون ضرورة وجود مراقبة وتقييم قويين ومحسنين لبرنامج عمل اسطنبول. وأكدت وفود كثيرة إصرارها على وجوب المحافظة على المشاركة المستمرة لجميع أصحاب المصلحة من أجل ضمان الفاعلية القصوى لبرنامج العمل الجديد والمعزز.

لام - النظر في مشروع الوثائق الختامية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١٢٠ - في الجلسة الثانية للجنة الجامعة، المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمدت اللجنة مشروع برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/CONF.219/3، وأذنت لرئيس اللجنة بعرض مشروع برنامج العمل في الجلسة العامة.

١٢١ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمدت اللجنة الجامعة مشروع الإعلان بصيغته الواردة في الوثيقة A/CONF.219/L.1.

١٢٢ - وفي الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمد المؤتمر، بناء على توصية من اللجنة الجامعة، برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الوارد في الوثيقة A/CONF.219/3 (للاطلاع على النص، انظر الفصل الثاني) بصيغته المعدلة شفويا[١٣].

١٢٣ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر إعلان اسطنبول الوارد في الوثيقة A/CONF.219/L.1 (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول).

ميم - مسائل أخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

١٢٤ - في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمد المؤتمر بالتزكية رسالة شكر وتقدير (A/CONF.219/L.3) قدمتها الأرجنتين، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (للاطلاع على النص، انظر الفصل الثالث).

نون - اعتماد تقرير المؤتمر

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

(١٣) أصدر لاحقا بوصفه الوثيقة A/CONF.219/3/Rev.1.

١٢٥ - في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمد المؤتمر مشروع تقريره (A/CONF.219/L.2)، وأذن للمقرر باستكمال التقرير بالمعلومات المتعلقة بوقائع الجلسة العامة الختامية.

١٢٦ - وفي الحفل الختامي، أدلى ببيان كل من رئيس المؤتمر، أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا؛ والشيخ سيدي ديارا، الأمين العام للمؤتمر؛ وأوبيندرا ياداف، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في نيبال؛ والأرجنتين (نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وجان - فرانسيس ريجي زينسو (بنن)، مقرر المؤتمر.

المرفق الأول
قائمة الوثائق

الرمز	العنوان أو الوصف
A/CONF.219/1 و Add.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
A/CONF.219/2	النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
A/CONF.219/3 و Rev.1	برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا العقد ٢٠١١-٢٠٢٠
A/CONF.219/4	تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا عن دورتها الثانية
A/CONF.219/5	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.219/6	رسالة برلمانية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
A/CONF.219/7	التقرير عن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
A/CONF.219/INF/1	مذكرة معلومات للمشاركين
A/CONF.219/L.1	إعلان اسطنبول
A/CONF.219/L.2	مشروع التقرير عن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
A/CONF.219/L.3	الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة تركيا

المرفق الثاني

المتكلمون الرئيسيون والمدعوون الخاصون والمشاركون في المناقشات المواضيعية التفاعلية

١ - تعزيز القدرات الإنتاجية ودور القطاع الخاص في أقل البلدان نموا

الرئيسان

ماديكي نيانغ؛ وزير خارجية السنغال

ريتفا كوكو - روندي، وكيلة وزارة الخارجية لشؤون السياسات الإنمائية والتعاون في فنلندا

المتكلمون الرئيسيون

حسينة واجد، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

جوزيف دايس(سويسرا)، رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

المحاورون الرئيسيون

سوباشاي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نويلين هايزر، وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

كانديه ك. يومكيللا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

فرانسيس غوري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية

هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

عبد الله تشيليك، كبير الموظفين التنفيذيين لبنك آسيا في تركيا

دوتون أجاي، المدير الإقليمي لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نيابة عن الحاجي بامانغا توكور، رئيس المائدة المستديرة الأفريقية لقطاع الأعمال التجارية، ورئيس مجموعة الأعمال التجارية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

روبرتو بيسيو، منسق الأمانة الدولية لمنظمة الرصد الاجتماعي

٢ - تعبئة الموارد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تنمية أقل البلدان نموا

الرئيسان

أوبيندرا ياداف، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في نيبال

إنغريد فيسكا، نائبة وزير التنمية الدولية في النرويج

المتكلمون الرئيسيون

ميليس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

كابيني كومارا، رئيس وزراء غينيا السابق

أندريس بيبالغس، مفوض التنمية للاتحاد الأوروبي

المحاورون الرئيسيون

أنطوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

نغوزي أوكونجو - إيويالا، المديرة العامة للبنك الدولي

هيو بريدينكامب، نائب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والاستعراض في صندوق النقد الدولي

جون لوموي، مدير إدارة التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

كارولا دونار - رايخله، مستشارة أقدم في مصرف التنمية الآسيوي

أوهاشي ماساكي، رئيس المركز الياباني للمنظمات غير الحكومية المعني بالتعاون الدولي

٣ - تسخير التجارة لتحقيق التنمية والتحول في أقل البلدان نموا

الرئيسان

باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو

بيتر ليلي، عضو البرلمان، والرئيس المشارك لمنظمة التجارة من أجل الخروج من الفقر في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المتكلمون الرئيسيون

رويبا بويزاني باندا، رئيس جمهورية زامبيا

ثونغلون سيسوليث، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

المحاورون الرئيسيون

باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

مارتن كوهر، المدير التنفيذي لمركز الجنوب

مارتن توفينغا، الرئيس والمدير التنفيذي، لغرفة التجارة والصناعة في كيرياس

كاميل تشالمرز، زعيم التحالف الهايتي لمناصرة قضية التنمية البديلة

عبد القادر كهرمان، مجموعة درمان الدولية في تركيا

إبراهيم تورهان، نائب محافظ البنك المركزي في تركيا

٤ - تعزيز الحوكمة الرشيدة في جميع المستويات

الرئيسان

جان - ماري إهوزو، وزير خارجية بنن

ماري - جوزي جاكوب، وزيرة التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية في لكسمبرغ

المتكلمون الرئيسيون

هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

المحاورون الرئيسيون

ماكسويل مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية في الاتحاد الأفريقي

كارل دي غوشت، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التجارة

ريما خلف، وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

جومو كوامي سوندارام، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

عبد الله همدوك، مدير شعبة الحكم والإدارة العامة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا نيابة عن عبدولي جانيه، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أمير دوسال، مؤسس ورئيس المنتدى العالمي للشراكات

٥ - الحد من مواطن الضعف والتصدي للتحديات الناشئة وتعزيز الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا

الرئيس

أحمد نسيم، وزير خارجية ملديف

المتكلمون الرئيسيون

مالام باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا - بيساو

محمد مهدي إيكر، وزير الزراعة والشؤون الريفية في تركيا

لوي كاسيكندي، نائب محافظ بنك أوغندا، والشخصية البارزة في فريق الشخصيات البارزة لأقل البلدان نموا

المحاورون الرئيسيون

آنا تيبايجو كا، وزيرة المستوطنات البشرية والإسكان والشؤون الحضرية في جمهورية تترانيا المتحدة

لوك غناكادجا، المدير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

ريتشارد كينلي، نائب الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

أمير عبد الله، نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

ليلا هانيترا راتسيفاندريهامانانا، مديرة مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمنظمة الأغذية والزراعة نيابة عن جاك ديوف، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

بابو ماثيو، العضو المؤسس لتحالف جنوب آسيا من أجل القضاء على الفقر

٦ - التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الرئيسان

بيتر شانيل أغوفاكا، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جزر سليمان

ستيفن فاناكيري، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والإصلاح المؤسسي في بلجيكا

المتكلمون الرئيسيون

جيرفي روفييكيري، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي

سلما أليه كافاف، وزيرة الدولة لشؤون المرأة والأسرة في تركيا

ميشيل باشيليه، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المحاورون الرئيسيون

شيرين شارمين شودري، وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفل في بنغلاديش

باباتوندیه أوسوتيميهين، المدير التنفيذي ووكيل الأمين العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

وليام لاسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة

بول دي لاي، نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

باتريشيا فرانسيس، المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية

ثيدا خوس، المديرة التنفيذية لمنظمة سيلاكا

المرفق الثالث

المشاركون في المناقشة العامة

الدول

أفغانستان	حامد كرزاي الرئيس
ألبانيا	باماير توبي الرئيس
الجزائر	عبد العزيز بلخادم وزير الدولة والمبعوث الخاص للرئيس
أنغولا	آنا دياس لورينكو وزيرة التخطيط
الأرجنتين (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)	هيكتور ماركوس تيمرمان وزير الخارجية
أستراليا	بوب ماكمولان وزير المبعوث الخاص لرئيس مجلس الوزراء
النمسا	وولفغانغ فالدنر وزير الدولة لدى وزير الخارجية للشؤون الأوروبية والدولية
أذربيجان	أرتور طاهر أوغلو راسيزاده رئيس الوزراء
بنغلاديش	الشيخة حسينة رئيسة الوزراء
بلجيكا	إيف لوتيرم رئيس الوزراء
بوتان	خاندو وا نغتشوك وزير الشؤون الاقتصادية

البوسنة والهرسك	سفين الكلاج وزير الخارجية
البرازيل	فيرا لوسيا بارّوين كريفانو ماتشادو نائبة وزير الخارجية للشؤون السياسية
بلغاريا	نيكولاي ملادينوف وزير الخارجية
بوركينا فاسو	فانسان زاكان الوزير المفوض للتعاون الإقليمي
بوروندي	جيرفي روفييكيري النائب الثاني للرئيس
كمبوديا	أو أورهات وزير دولة في وزارة التخطيط
الكاميرون	ياووبا عبد اللاّيي الوزير المنتدب لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط والإعداد
كندا	فنسنت ريجي رئيس الوفد
جمهورية أفريقيا الوسطى	أنطوان غامبي وزير الخارجية
تشاد	إيمانويل نادينغار رئيس الوزراء
شيلي	خوان إدواردو إغيغورن رئيس الوفد
الصين	فو تزيينغ نائب وزير التجارة
جزر القمر	أحمد عبد الله سامبي الرئيس

كرواتيا	غوردان ياندروكوفيتش نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتكامل الأوروبي
كوبا	خورخي كيسادا كونسبسيون رئيس الوفد
قبرص	فرانسيس – جالاتيا لانيتو وليامز مدير التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية والمنظمات المالية الدولية، وزارة الخارجية
الجمهورية التشيكية	فيتشلاف غريبل مدير عام، وزارة الخارجية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	أدولف موزيتو رئيس الوزراء
الدانمرك (أيضا باسم السويد)	إب بيترسن وزير الدولة للسياسات الإنمائية
الجمهورية الدومينيكية	فيديريكو ألبرتو كويلّو كاميلو رئيس الوفد
مصر	سمير يوسف علي الصيّاد وزير التجارة والصناعة
غينيا الاستوائية	سالومون نغويما أوونا نائب رئيس الوزراء
إريتريا	عثمان محمد صالح وزير الخارجية
إستونيا	أورماس بايت وزير الخارجية
إثيوبيا	هايلي مريم ديسالين نائب رئيس الوزراء

فنلندا	تاريا هالونين
	الرئيسة
فرنسا	هنري دي رينكور
	وزير التعاون
غابون	رافاييل نغازوزيه
	الوزير المنتدب للشؤون الخارجية
غامبيا	آجا إيساتو نجي – سايدي
	نائبة الرئيس
جورجيا	نيكولوز غيلاوري
	رئيس الوزراء
ألمانيا	فريدل إيغلماير
	المدير العام، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية
اليونان	سبيروس كوفيليس
	نائب وزير الخارجية
غينيا	ألفا كونديه
	الرئيس
غينيا – بيساو	مالام باكاي سانها
	الرئيس
هايتي	ليو ميروريس
	رئيس الوفد
الكرسي الرسولي	رئيس الأساقفة سيلفانو م. توماسي
	القاصد الرسولي والمراقب الدائم
هنغاريا	يانوش مارتونيي
	وزير الخارجية
الهند	س. م. كريشنا
	وزير الخارجية

إندونيسيا	ماهاري أغوستيني رئيسة الوفد
إيران (جمهورية – الإسلامية)	محمود أحمدي نجاد الرئيس
أيرلندا	جان أوسوليفان وزيرة الدولة للتجارة والتنمية
إسرائيل	بنيامين أبيليه رئيس الوفد
إيطاليا	اليزابيتا بيلّوني المديرة العامة للتعاون الإنمائي في وزارة الخارجية
اليابان	شيجيكي سومي رئيس للوفد
الأردن	ناصر جودة وزير الخارجية
كينيا	ريتشارد أونيونكا نائب وزير الشؤون الخارجية
كيريباس	ريتيتا ريمون نيكيفاتا المبعوثة الخاصة للرئيس
الكويت	عبدالله الذويخ رئيس الوفد، إدارة المنظمات الدولية
قيرغيزستان	كايرناربيك توكتوماشيف رئيس الوفد
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	ثونغلونه سيسوليث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
ليسوتو	باكاليثا بيثويل موسيسيلي رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة

ليبريا	توغا غايوييه ماكنتوش وزير الخارجية
ليختنشتاين	أوريليا فريك وزيرة الخارجية
ليتوانيا	إيفالداس إيغناتافيسيوس نائب وزير الخارجية
لكسمبرغ	ماري – جوزيه جاكوبس وزيرة التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية
ملاوي	آرثر بيتر موثاريكا وزير التعليم
ماليزيا	نور محمد يعقوب وزير لدى رئاسة رئيس الوزراء مسؤول عن وحدة تخطيط الاقتصاد
جزر ملديف	أحمد نسيم وزير الخارجية
مالي	موديبو إبراهيم أتوري وزير البريد والتكنولوجيات الحديثة
موريتانيا	عبد الرحيم ولد الحضرمي رئيس الوفد
المكسيك	لويس ألفونسو دي ألبا المبعوث الخاص المعني بشؤون تغير المناخ
مولدوفا	فيكتور مورارو رئيس الوفد
موناكو	جوزي باديا مستشار الحكومة للعلاقات الخارجية
المغرب	الطيب الفاسي الفهري وزير الشؤون الخارجية

موزامبيق	أرماندو إنروغا وزير الصناعة والتجارة
ميانمار	كام زاو نائب وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية
نيوزيلندا	أماندا إليس نائبة الأمين للتنمية الدولية في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة
النيجر	أبو بكر إبراهيم أباني رئيس الوفد
النرويج	إنغريد فيسكا نائبة وزير التنمية الدولية
عمان	سيد قيس بن سالم بن علي آل سعيد رئيس الوفد
باكستان	عدنان خان رئيس الوفد
بنما	بابلو أنطونيو تالاسينوس رئيس الوفد
بيرو	خورخي أباركا رئيس الوفد
الفلبين	بيدرو شان رئيس الوفد
بولندا	ميروسلاف سيتش نائب مدير دائرة التعاون الإنمائي بوزارة الشؤون الخارجية
البرتغال	جواو غوميث كرافينهو وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون
جمهورية كوريا	مين دونغ سيوك نائب وزير الشؤون الخارجية والتجارة

رومانيا	دورو رومولوس كوستيا نائب وزير الخارجية
الاتحاد الروسي	أندريه دينيسوف النائب الأول لوزير الخارجية
رواندا	لويز موشيكيوابو وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون
ساموا	تويلاايبا سايليلي ماليليغاوي رئيس الوزراء ووزير الخارجية
المملكة العربية السعودية	نزار عبيد مدني وزير الدولة للشؤون الخارجية
السنغال	ماديكي نيانغ وزير الخارجية
صربيا	فوك يريميتش وزير الخارجية
سيراليون	جوزيف باندابلا داودا وزير الخارجية والتعاون الدولي
سنغافورة	فانو غابالا مينو رئيس الوفد
سلوفينيا	صموئيل جبوغار وزير الخارجية
جزر سليمان	ماناسّيه مايلانغا نائب رئيس الوزراء
الصومال	عبدي واكي محمد علي نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي

جنوب أفريقيا	ماشاباني رئيس الوفد
إسبانيا	كريستوبال غونزالز – آلّر رئيس الوفد
سري لانكا	نيومال بيريرا نائب وزير الخارجية
السودان	دفع الله الحاج علي رئيس الوفد
سويسرا	ماركو روسّي رئيس الوفد
طاجيكستان	عقيل عقيلوف رئيس الوزراء
تايلند	فيجافات إيسارابهاك المدير العام لإدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية
تيمور – ليشتي	زاكرياس ألبانو دا كوستا وزير الخارجية والتعاون
توغو	ديدي أويفا إكوي وزير التخطيط والتنمية
تونس	رضوان نويصر رئيس الوفد
توفالو	ويلي تيلافي رئيس الوزراء
أوغندا	سام كوتيسا وزير الخارجية

أوكرانيا	قسطنطين غريشّنكو وزير الخارجية
الإمارات العربية المتحدة	ميثاء الشامسي وزيرة الدولة
المملكة المتحدة	ستيفن أوبراين وزير التنمية الدولية
جمهورية تنزانيا المتحدة	محمد غريب بلال نائب الرئيس
الولايات المتحدة	دونالد شتاينبرغ نائب مدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة
فانواتو	سيرج ريالوث فوهور رئيس الوزراء
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	تيمير بورّاس بونسيليون وزير سلطة الشعب للشؤون الخارجية
فييت نام	دوان اكسوان هونغ نائب وزير الخارجية
اليمن	عبد ربه منصور هادي نائب الرئيس
زامبيا	روبيه بويزاني باندا الرئيس

مراقب

فلسطين	علي الجرباوي وزير التخطيط والتنمية الإدارية

الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	مصطفى سيناصر ممثل
منظمة العمل الدولية	خوسيه مانويل سالازار المدير التنفيذي
المنظمة البحرية الدولية	السيد جوفينال شيوندو نائب مدير شعبة التعاون الفني
الاتحاد الدولي للاتصالات	حمدون توريه الأمين العام
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	كريغ مخيبر ممثل
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	كاليبا كوناري المدير

هيئات الأمم المتحدة وبرامجها

المجلس الاجتماعي والاقتصادي	لازاروس كابامبوي الرئيس
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	جونيلا أولسون مديرة شعبة شؤون الحكم والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	تافيري تيسفاتشيو رئيس مكتب الأمين العام
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	باكاري كانتي مدير شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية
صندوق الأمم المتحدة للسكان	صفية كونمار المديرة

برنامج الأغذية العالمي	أمير عبد الله نائب المدير التنفيذي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	عبدولي جنّه وكيل الأمين العام

المنظمات الحكومية الدولية

مصرف التنمية الأفريقي	كمال الخشن نائب الرئيس
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	أكيلي باسيليكين الأمين العام المساعد
الصندوق المشترك للسلع الأساسية	علي مشومو المدير الإداري
المنظمة الدولية للهجرة	ويليام ليسي سوينغ المدير العام
المنظمة العالمية للفرنكوفونية	كليمان دوهايم مدير
منظمة المؤتمر الإسلامي	حميد أوبيلوبارو الأمين العام المساعد
منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود	ليونيداس خريسانثوبولوس الأمين العام
اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	تيبور توث الأمين التنفيذي

المرفق الرابع

الحضور

١ - كانت الدول التالية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، ممثلة في المؤتمر: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودومينيكا، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

٢ - وشاركت فلسطين في المؤتمر بصفة مراقب.

٣ - وكانت أمانات اللجان الإقليمية التالية ممثلة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٤ - وكانت هيئات الأمم المتحدة وبرامجها التالية ممثلة: الأمانة العامة للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومركز الأمم المتحدة للإعلام، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب لجان الأمم المتحدة الإقليمية في نيويورك، وجامعة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي.

٥ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية.

٦ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة: مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ورابطة الدول الكاريبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وأمانة الكومنولث، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية، والاتحاد البرلماني الدولي، ومجموعة البنك الإسلامي

للتنمية، وجامعة الدول العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومركز الجنوب.

٧ - وفيما يلي الكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة وشاركت بصفة مراقب: الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٨ - وحضر المؤتمر عدد كبير من الممثلين البرلمانيين من البلدان الآتية، ومن بينها: إثيوبيا، والأردن، وإسبانيا، وأفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وتركيا، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، والجبل الأسود، وجزر سليمان، وجزر القمر، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجيبوتي، والدانمرك، وزامبيا، وساموا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وكازاخستان، وكمبوديا، والكويت، وكيريباس، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيبال، وهنغاريا، واليونان، و،الأعضاء المنتسبون والبرلمان الأوروبي.

٩ - وحضر المؤتمر عدد كبير من كيانات ومنظمات قطاع الأعمال هي: مجموعة A.P. Moller-Maersk، ومؤسسة ABAKLI İNŞ. TEKS.DIŞ A.Ş.، وشركة العقارات أي. بي. سي المحدودة، وأبراج كابيتال، وشركة ACI المحدودة، وغرفة أفغانستان للتجارة والصناعات، ومؤسسة AFI، والمائدة المستديرة الأفريقية للأعمال التجارية، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، والابتكار والتنمية الأفريقيان، ومؤسسة Africapractice، ومصرف أكبانك، ومواد البناء أكيم، ومؤسسة Allianz SE، وشركة ALP للاستشارات المتعلقة بإدارة الاستدامة، ومؤسسة Altindag، وبورصة السلع الأساسية في أنطاكيا، وشركة الاستشارات ARGE، ورابطة النساء والبناء، والمنظمة غير الحكومية التعليمية Atce، ومؤسسة التحالف من أجل استغلال الفرص العالمية، ومجموعة Aydeniz، وبورصة السلع الأساسية بابيسكي، ومكتب المحاماة باغاتور، والشركات القابضة Balmed Holdings، والمعهد البنغلاديشي لمشاريع الأعمال، ومصرف آسيا، ومصرف غانا، ومصرف إندونيسيا، ومؤسسة BAUTECH، ومجموعة بايماز، وشركة بايراكتار للبناء، وغرفة التجارة والصناعة في بنن، وشركة بيرسي للاتصالات، ومؤسسة بيرتيلسمان، وشركة BEST CO/DEIK (مجلس العلاقات الاقتصادية الأجنبية) واتحاد الغرف العالمي، ومؤسسة Bill & Melinda Gates

ومؤسسة BisCam International ومؤسسة BMF، ومؤسسة BMZ، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، والشركة القابضة BOYDAK Holding، ومؤسسة BPM International، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة BPW، ونادي BPW أدانا تركيا، وشركة برج الطاقة – في باكستان (خاصة) المحدودة ACE، وشركة القاهرة العلمية/رابطة سيدات الأعمال المصريات، ومؤسسة Calkan Consraction، ومجلس الاستثمارات الكمبودي، وبورصة السلع الأساسية كاناكال، ومجلس تركيا لأسواق رؤوس الأموال، والشركة القابضة Cengiz Holding، ومركز تطوير مؤسسات الابتكار والاستدامة العالمية، والمصرف المركزي لجمهورية تركيا، ومركز تنمية الشركات، ومؤسسة Cev Energy، وشركة CEY للهندسة والمتعاقدين المحدودة، وغرفة التجارة والصناعة لتيمور – ليشتي، وشركة رحلات شيغا المحدودة، ومجموعة NTG الصينية للغاز، وصندوق التنمية الصيني – الأفريقي، وشركة CIWI GmbH، ولجنة المساواة، وشركة تشاد للسكر، واتحاد صناعات تترانيا، والمجلس الوطني لأرباب العمل في غينيا، وشركة كوباغاز المحدودة لتوزيع الغاز، ومؤسسة Corporate Training، ومؤسسة Craftoffshore international، وصندوق ضمان الائتمان، والشركة القابضة CTW-Holdings، ومؤسسة Cuneyd Zapsu Danismanlik، ومؤسسة Cx Catalysts، ومجموعة DAL، وشركة DEPA للإلكترونيات، والبنك الدولي، ومؤسسة DEVAK، ومصرف التنمية التركي، والصندوق الاستئماني للفرص الرقمية، وغرفة ديار بكر للتجارة والصناعة، ومؤسسة Dogus Grubu، ولجنة المانحين لتنمية الشركات، ومؤسسةDOT، ومؤسسة دومانكايا لأعمال البناء، ومعهد الأرض، ومؤسسة Eksiogullari، ومؤسسة Endeva، وشركة عنتيبي المحدودة لخدمات المناولة، ومؤسسة Enterprise Botswana، وشركة إيربالسي لمواد البناء، وشركة إيرديم للتنمية في مجال البناء، وشركة Erdam القابضة للنسيج، ومؤسسة .Erenler A.S، وشركة إيريس للطحين، وشركة إيرسن للنسيج، وشركة أفريقيا للموضة الأخلاقية، ومؤسسة Etoile Partners، واتحاد غرف التجارة والصناعة في بنغلاديش، واتحاد أسواق الأوراق المالية الأوروبية – الآسيوية، واتحاد غرف التجارة والصناعة النيبالية، واتحاد رابطات المرشدين السياحيين الأتراك، ومؤسسة Finance in Motion، وشركة Fine Spinners (T) المحدودة، وشركة فينلي الدولية المحدودة، والوزارة الفنلندية للنقل والاتصالات، والمجلس الاقتصادي الأجنبي لتركيا، ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية لتركيا، وشركة GAP، وشركة Garanti للأوراق المالية، وشركة نظم غارنيت الطبية والتكنولوجية، وشركة غاز فرنسا السويس، وشركة GEMCILER، وشركة General Electric، وجامعة جينت، والفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً، والشركة العالمية لحلول الأعمال، والشركة Global Star Auto Traders المحدودة، والقمة النسائية العالمية، وشركة

Go on المحدودة للاستثمارات، وصندوق معاشات موظفي الحكومة في جنوب أفريقيا، ومنتدى أعمال منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، وشركة دلتا الخضراء المحدودة للتأمين، وشركة Green، وشركة الأسفار Green Earth، ومجموعة Group Pão de Açúcar، ومؤسسة GTI، والشركة القابضة H.O Sabanci، ومصرف Halk، وشركة Harith Fund Managers، ومجلس تنزانيا لتنمية البستنة، وشركة مصرف ICICI المحدودة، ومؤسسة التمويل الدولية، ومكتب مؤسسة التمويل الدولية في اسطنبول، وشركة الاستثمار في التغيير المحدودة، وشركة Inceoğlu Erdem للبناء، ومصرف التنمية الصناعية، وشركة Inflection Point Capital Management، ومؤسسة Interbrand، والمركز الأورومتوسطي للتعدد الثقافي من أجل اليونيسكو، والغرفة الدولية للتجارة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنتدى الدولي لقادة الأعمال، وكلية الأعمال إيرينغا ريتكو، و البنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومكتب اسطنبول للمؤتمرات والزوار، وسوق اسطنبول للأوراق المالية، ومؤسسة ISTIKBAL، ومركز التجارة الدولية، وشركة جاكما المحدودة للأعمال، وشركة تكنولوجيا النسيج جيانغسو ريدباد المحدودة، وشركة Kadıahmetoğulları للبناء، ومؤسسة Kagider، وشركة Karinca Lojistik A.Ş.، وشركة key & que (بنغلاديش) المحدودة، وغرفة قيصري للصناعة، وشركة KETSAN، وشركة Keymen Ilac San Ve Tic Ltd. STI، وشركة KLG، والشركة القابضة kocttolding A.S، ومنظمة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وشركة كوكوكي للصناعات النفطية، ومؤسسة KUMTEL، وغرفة كوساداسي للتجارة، وشركة La farge، وشركة ليسوتو الوطنية للتنمية، ومؤسسة Libera Capital، وغرفة التجارة لليبريا، وشركة الموارد العالمية لينكسوفت المحدودة، ومؤسسة Live Mapping، وشركة Lotus القابضة، وسوق الأوراق المالية للوساكا، وشركة مارسك، وشركة ماهيندرا المحدودة لتمويل السكن الريفي، وشركة التحليل الإداري، ومجموعة منصور، وشركة ماريوت الدولية للفنادق، وشركة MBH المحدودة للموارد العالمية، ومؤسسة ماكينسي، ووزارة الصناعة والتجارة (تركيا)، وشركة Mitsui & Co، وشركة Europe Plc، وفرع إسطنبول، وغرفة مقديشو للتجارة والصناعة والزراعة، وشركة Monitor، وشبكة mPedigree، وشركة MT-DAR المحدودة لخدمات التجارة والاستشارات، وشركة ناش المحدودة للتصدير والاستيراد، والرابطة الوطنية للتجار النيجيريين، وغرفة التجارة والصناعة لنيبال وتركيا، وشركة نيستلي، وشركة Netafim، وشركة Netafim المحدودة، وشركة Netas، ومجموعة Nitol Niloy، وشركة Novozymes، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشركة Okitipupa Oil Palm plc، وشركة النفط أونر، وشركة أورتادوغو للطاقة، وشركة أورتادوغو المحدودة للطاقة والنفط والهندسة والبناء والصناعة والتجارة،

ورابطة وكالات الأسفار بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وشركة دجيتوينغ في سري لانكا، وسلطة النقد الفلسطينية، وشبكة شركاء العالم، ومؤسسة PASİAD، وشركة التجارة بازا المحدودة، وشركة Pioneer Hi-Bred International، واتحاد القطاع الخاص، ووكالة الخصخصة، وشركة بروميكسكو المحدودة، وشركة Proskauer Rose LLP، وشركة RECA العقارية، وشركة RECA، وشركة Rhea لإدارة الموجودات، وجامعة رينيش فريدريش ويلهيلمز، وشركة ريكوه المحدودة، وشركة فنادق ريكسوس، ومجموعة RMA، وهيئة النقد الملكية، وشركة Rubicon Cleantech، ومؤسسة سابانسي، والشركة القابضة سابانسي، وجامعة سابانسي، ومجوهرات ساديس، وشركة Salini Costruttori، والمنتجع الصحي ساليني كونستروتوري، وشركة Samba Mbowe، وشركة Sanko Machine، وشركة ساري القابضة، وشركة SATBA، وشركة ساتو النيجيرية المحدودة للهندسة، والمنظمة السويدية لإنقاذ الطفولة، وفنادق سيرينا، وشركة أعمال شيبات المحدودة، وشركة سيغنيت المحدودة للنفط في سيراليون، وغرفة سينوب التجارة والصناعة، ومشاريع SKM، وفندق سنو كريست و Wild Life Safari، وغرفة التجارة والصناعة لجزر سليمان، وهيئة نساء جزر سليمان الممارسات للأعمال الحرة، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، ونظام التبادل العالمي للأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، وشركة بلدان الجنوب للأنباء، ونقابة صناعات مدغشقر، والشركة المحدودة Synergy (T) Ltd، وشركة تاليسمان للطاقة، ومركز تنزانيا للاستثمار، ومجلس تنزانيا الوطني للأعمال التجارية، ومؤسسة تنزانيا للقطاع الخاص، وشركة TechnoServe، ومجموعة Telenor، ومؤسسة تركيا لأبحاث السياسات الاقتصادية، ومعهد TEPAV للاستقرار، ومؤسسة Tever Forest، وشركة Products، وشركة كوكا كولا، واتحاد فيدرالية ميانمار لغرف التجارة والصناعة، وشركة TIMA الدولية، والشركة المحدودة Tito Light، واتحاد الغرف وبورصات السلع الأساسية في تركيا، ومؤسسة TOBB ETU، ومجلس TOBB للسيدات صاحبات المشاريع، وشركة Toros للصناعة الزراعية، وشركة Trace Kills Limited 1، وشركة Tulu A.S.، وشركة الهواتف النقالة Turkcell، وشركة الخطوط الجوية التركية، وجمعية المصدرين الأتراك/ DALGAKIRAN BASINÇLI HAVA MAK. TİC.VE SAN A.S.، ورابطة المصدرين الأتراك/ ERCİYAS ÇELİK BORU SAN. ve A.Ş.، وجمعية المصدرين الأتراك/ LASS DIŞ TİC. LTD.ŞTİ. وجمعية المصدرين الأتراك/ÖZTİRYAKİLER MADENİ EŞYA SAN. ve TİC A.Ş.)، ورابطة المصدرين الأتراك/ VESTEL DIŞ TİC. A.Ş. والمنظمة التركية للصناعة والأعمال التجارية – ورابطة رجال الصناعة والأعمال الأتراك، والخزانة التركية، ومؤسسة KAGIDER، وشركة توسكون TUSKON، وممثل شركة توسكون بيجين، وتوسكون – الولايات المتحدة، وممثل

توسكون/موسكو، وممثل توسكون/المنطقة الأوروبية الآسيوية، وغرفة أوغندا لتحالف التجارة والصناعة والزراعة، ومجلس أوغندا لتشجيع الصادرات، وشركة يوغورسان للشحن والعمليات المرفئية، واتحاد فيدرالية ميانمار لغرف التجارة والصناعة، ميانمار، وأونا – زامبيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وشركة Unilever San. ve Tic Turk A. S.، وشركة Uni-Mar Energy Investments، وجامعة غينت، ومجلس الولايات المتحدة الأمريكية للأعمال الدولية، وغرفة أوساك للتجارة والصناعة، وشركة UZD Cevre ve Is Guvenligi، وهيئة تشجيع الاستثمارات في فانواتو، وشركة Visao Sustentavel، وشركة Viyellatex، وشركة Volcanic Earth، ومبادرة We Connect Europe، والمبادرة الدولية We Connect وشركة Western Union FS GmbH، ومكتب تركيا للاتصال، ومؤتمر الشبكة النسائية الدولية، ومنظمة المرأة في تنمية العمل التجاري، والمنظمة العالمية للمزارعين، ورابطات مراكز التجارة العالمية (هونغ كونغ)، ومؤسسة يارا الدولية، ومجموعة YDA، وجامعة يديتيفي، وشركة ينغون للبناء والصناعة والتجارة، وشركة Yilbak Ticaret A.S.، وشركة مجموعة ييوان المحدودة (شنغهاي) للبيئة، وشركة البناء يوكسل، والشركة القابضة يوكسل، وجامعة زمان، وهيئة تشجيع الاستثمار بزنجبار.

١٠ – وحضر المؤتمر عدد كبير من المنظمات غير الحكومية: تنسيق ١١-١١-١١ لحركة الشمال الجنوب الفلامانية/أوروستيب، والرابطة الطبية الإسلامية الأفغانية، وتحالف شباب أفريقيا ضد الجوع – سيراليون، والمائدة الأفريقية المستديرة للأعمال التجارية، والمحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية، ورابطة النساء الأفريقيات، ومبادرة الشباب الأفريقي بشأن تغير المناخ، والوكالة الأفريقية للتجارة والتنمية، وكلية أغرا – أغرا، وأغويفبيغ (Aguifpeg)، وAkademi Lisan ve ilmi Arastirmalar Dernegi، ومنظمة الأمل للرعاية والتنمية الاجتماعية، ومنظمة الإحسان الخيرية، والمنظمة النسائية للجوف، واتحاد عموم فلاحي نيبال، وهيئة الألب الاستشارية للتنمية المستدامة، والرابطة الموزامبيقية للدفاع عن الأسرة، ومنظمة دعم التنمية المتكاملة والتضامن في المناطق الريفية، ومنظمة أبروفيرن، والاتحاد العربي لحماية البيئة، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ومنظمة Arci Cultura E Sviluppo، ومنظمة Arena، وشركة Asia Riches International Investment Negotiation Limited، وأسراد (Asrad) – مالي، ومنظمة شباب أسامو، والرابطة من أجل رفاه الأسرة والتنمية المستدامة، والجمعية الموريتانية لمكافحة الاتكالية، وجمعية أصدقاء مستشفى الأطفال بالرباط، ورابطة نساء غرب أفريقيا، ورابطة الشباب من أجل الزراعة في مالي، ورابطة النساء والأعمال من أجل التنمية، ورابطة الشباب والعمل من أجل التنمية، ورابطة الشباب أصحاب المشاريع، والرابطة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

ورابطة أسوزا لحماية البيئة، ومنظمة أتاك توغو (Attac Togo)، ومنظمة Azefkat Yolu Dernegi، ومنظمة عزيز محمود هدي فاكفي، ورابطة باب العالم للطلبة الأجانب، ورابطة باب العالم للطلبة الأجانب/منتدى شباب المؤتمر الإسلامي من أجل الحوار والتعاون، ورابطة باب العالم للطلبة الأجانب/الرابطة الاقتصادية الإثيوبية، ومركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية التابع لجامعة باهسيسيهير، ورابطة بياز أي التركية، ومؤسسة بيليم في سانات فاكفي للعلم والفنون، وجامعة بينهامبتون، وجامعة بوغازيسي، ورابطة اجتماع الشمل التابعة لجامعة بوغازيسي، وجامعة بريغام يونغ، وشركة بوروم لأغذية البحر، ومنظمة الشباب البوروندي من أجل بناء السلام وإدماج اللاجئين الشباب، ورابطة نداء السنة، والحملة من أجل الحوكمة الرشيدة، ومنظمة كانسويو للأعمال الخيرية والتضامن، ومنبر نساء العاصمة (التركية)، والمنظمة النمساوية للرعاية، ومنظمة CCR، ومركز التجارة الدولية من أجل التنمية (Cecide)، ومركز الدراسات والأبحاث من أجل سكان ديناميين، ومركز التواصل بين الثقافات، ومركز الحوار حول السياسات في داكا، والمركز الوطني للتعاون من أجل التنمية، والعمال الأطفال في نيبال، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، وشبكة منظمات المجتمع المدني، ومبادرة كليفورد العالمية للتعليم، والتحالف من أجل الإعلام والتواصل والمعرفة في لاو، ومنظمة كوجيب الدولية، وبرنامج شبكات شباب المجتمع، والمجلس الوطني للشباب، ومؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة، والمجلس الوطني لمنظمات المجتمع المدني، ولجنة التعاون لكمبوديا، واتحاد دالي للمنظمات غير الحكومية في نيبال، ومنظمة Deniz Feneri Dernegi، ومنظمة أطباء حول العالم، ومنظمة أطباء حول العالم في تركيا، ومؤسسة دوست للرفاه، ومؤسسة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، والتحالف من أجل العدالة الاقتصادية، ومنظمة Elongo Elonga ongd، والحركة الإيريتيرية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنظمة EMISCO، والشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية، ومنظمة إنهاء فقر المياه، ومنظمة مهندسون من أجل عالم مستدام، ومنظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث – إثيوبيا، والأنظمة الإلكترونية من أجل الأعمال الخيرية، والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، ومنظمة Ex Catalysts، وكلية الحقوق وعلم الجريمة – جامعة نوبيو ليون المستقلة، ومنظمة Fairtrade Labelling Organisations International E.V، واتحاد المنتفعين من الحراجة المجتمعية، واتحاد المنظمات غير الحكومية في توغو، واتحاد الصحفيين النيباليين، والشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات في مالي، ومؤسسة الأعمال من أجل التضامن والرفاه الاجتماعي، ومنتدى حماية الطبيعة، ومنظمة FOSAPA، ومؤسسة حقوق الإنسان والديمقراطية/هيئة رصد أقل البلدان نموا، ومؤسسة حقوق الإنسان والحرية والإغاثة الإنسانية، ومؤسسة العلوم والفنون،

ومنظمة Bilim ve sanat Vakfi، ومنظمة GAPAFOT، ومنظمة GARED، ومؤسسة غرغار للتنمية، والنداء العالمي للعمل على مكافحة الفقر في كوريا، والتحالف العالمي من أجل عراق مستدام، والتحالف العالمي للحراجة المجتمعية (نيبال)، حركة البدائل الخضراء والسلام في أوغندا، وفريق البحث والعمل من أجل تشجيع الزراعة، وجامعة هاسيتيبي، ومؤسسة هدف الثقافية، ومؤسسة حواء، ومنظمة Hayat Saglik ve Sosyal Hizmetler Vakfi، ورابطة مهنيي الصحة، ومنظمة Hekva، ورابطة الأمل في الحياة للإخوان والأخوات المعوقين، ومنظمة أفق التبادل ومحاربة الفقر، ورابطة التنمية البشرية، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ومنظمة الجهود الإنسانية والإغاثة في أوغندا، ويومية حوريت، ومنظمة إيبون الدولية، ومؤسسة حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية (IHH)، ومؤسسة الإغاثة الإنسانية (Ihh)، ومؤسسة Inades-Formation Brunde، ومعهد دراسات الشرق الأوسط، ومعهد الدراسات الاجتماعية، والمركز الدولي لرصد انتهاكات الحقوق، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، والمشروع الدولي لتنمية الشباب المسلم، ومركز الأبحاث الدولي من أجل السلام والوئام العالميين، والرابطة الدولية للتضامن والإغاثة، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والرابطة الدولية للمتطوعين، ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون، والمنظمة الإسلامية للتنمية المحلية، وجامعة إسطنبول باهسيسيهير، وجامعة إسطنبول بيلجي، وجامعة إسطنبول، والاتحاد الدولي للاتصالات، وجغران نيبال/اتحاد المنظمات غير الحكومية لنيبال، وجامعة جاواهر لال نيهرو، والرابطة الدولية للغرف التجارية الصغيرة – ملديف، والمركز اليسوعي للتنمية في أفريقيا، ومنظمة الشباب من البيئة والديمقراطية والتنمية، ومنظمة Jonction، ويوبيل جنوب آسيا/الحركة السلمية بشأن الديون والتنمية، والرابطة الدولية للغرف التجارية الصغيرة، ومرفق العدالة، ورابطة Kalkinma Merkezi Dernegi (رابطة مركز التنمية)، وفريق كارن للعمل النسائي، ورابطة كيمسي يوك مو للتضامن والمعونة، ومنظمة Kirsal Cevre، ومجلس المنظمات غير الحكومية الكورية للتعاون الخارجي، ومنظمة كوليتش للصحة الإنجابية للشباب وتنميتهم، ومنظمة رصد أقل البلدان نموا، ومؤسسة شباب ليسوتو، والشباب الليبيري المتحد من أجل سلامة المجتمع وتنميته، والمجمع الأدبي للداليت في نيبال، ومجتمع لوريتو، ومؤسسة لطفي بنات إيكوغريتيم أوكولو (Lutfi Banat Ilkogretim Okulu)، ومركز مفرق للتدريب وإعادة التأهيل، وجامعة مرمرة، ومؤسسة ماسيانداي للسلام، ومعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، ومؤسسة Mazlumder، ومركز الدراسات النسائية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومعهد ميكونغ، ومؤسسة Mirasimiz Dernegi، وجمعية مزدلفة الخيرية الإسلامية، ومؤسسة ميانمار للموارد، ومنظمة Nabodhara، وجامعة نانجينغ، والاتحاد الوطني للمعوقين في نيبال، والمجلس

الوطني للشباب، ومؤسسة المستقبل القريب، ومنظمة INC، ومنظمة الجيران في نيبال، ومبادرة نيبال للتنمية، ومنظمة Nepal Samachar Patra، وجمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا، ومنظمة نوغايد غانا، ومنظمة مراقبة المساعدة الإنمائية الرسمية، والمنظمة غير الحكومية أماسوت، والمنظمة غير الحكومية للمساعدة الريفية في بنن، والمنظمة غير الحكومية رايوان ماتا، والمنظمة من أجل مبادرات التنمية الاجتماعية، ومعهد التنمية الخارجية، وفرع منظمة أوكسفام في نيوزيلندا، ومعهد أويكوس الاقتصادي للمحافظة على البيئة، ومنظمة Ozlenen Cocuk Dernegi، ومنظمة Papda، ومركز التدريب في مجال التنمية القائمة على المشاركة، والمؤسسة الخيرية Philanthrophy Bridge Foundation، ورابطة جزر المحيط الهادئ للمنظمات غير الحكومية، ومجلس السكان، وبرنامج تعزيز القدرات وإدارة نزاعات المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى (Pregesco)، وشبكة تعزيز الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (Proddes)، ومنظمة Profemme Twese Hamwe، والصندوق Public Fund Global، ومنظمة البحث والعمل من أجل التنمية المتعددة القطاعات، وشبكة الكونغو الثانية للجنسانية والتنمية، وشبكة الشباب النيجيري المعنية بالتغيرات المناخية، ومركز الموارد للرعاية الصحية الأولية، ومنظمة الإعمار الريفي في نيبال، ومنظمة جنوب آسيا لمراقبة التجارة والاقتصاد والبيئة، ومؤسسة العلم والفن، والجمعية العلمية والثقافية لباكستان، وتحالف جنوب آسيا من أجل القضاء على الفقر، ومنظمة SHINE، ومنظمة SILAKA، والمنظمة الهولندية للتنمية (Snv)، (Snv Netherlands Development Organization)، ومنظمة الرصد الاجتماعي، وجمعية العمل من أجل التنمية الاجتماعية والمجتمعية، والتضامن الفعال من أجل تنمية الأسرة، والمنظمة التطوعية لتنمية شباب صوماليلاند، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في ليسوتو، وجامعة سوينبورن للتكنولوجيا، وجامعة تاي – سولارين للتعليم، وجمعية التكافل لرعاية الطفولة، وجامعة طنطا، ورابطة التوعية والمواساة، ومؤسسة بروكينغز، ومؤسسة حقوق الإنسان والحرية والأعمال الإنسانية، ومؤسسة منظمات تركيا التطوعية، ومؤسسة فرانسيس دو غول نيجي، والمجلس الوطني لعلم الجريمة في باكستان، ومعهد أفريقيا لبلدان الشمال الأوروبي، ومنبر قوس قزح النسائي في إسطنبول، واتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي، وشبكة العالم الثالث، وفرع شبكة العالم الثالث في أفريقيا، وهيئة توروس للصناعة الزراعية والتجارة، والمعهد عبر الوطني، ورابطة بيازاي في تركيا، وبرنامج أوغندا للمساعدة في مجال الإدارة، وأوجما: مسلمو مالي الشباب، والرابطة الإسلامية للتعليم والتنمية الاقتصادية، ومنظمة Uluslararasi Gokkubbe Yardimlasma Dernegi، ولجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة، ورابطة الأمم المتحدة لتركيا – نخبة الشباب، ومنظمة جونا – توغو للشباب المتحد من أجل أفريقيا، وجامعة بروكسل الحرة،

وجامعة سانس ماليزيا، وجامعة كاليفورنيا، ومنظمة Unnayan Onneshan – ''المبتكرون''، ومنظمة المتطوعين في العالم (FOCSIV)، والجهود التطوعية من أجل شواغل التنمية، والرابطة النسائية للمعرفة والثقافة والتضامن، والرابطة النسائية للمعرفة والثقافة والتضامن تركيا، ومؤسسة التعاون بين النساء المختصات في الصحة العامة والنظافة، ومركز ملتقى الطرق العالمي للأعمال التجارية، والمنظمة العالمية لحركة الكشافة (رابطة الكشافة تيلي إيتو مدغسكرا)، ومنظمة النظرة العالمية – غامبيا، ومنظمة YARDIMELI، والمرصد اليمني لحقوق الإنسان، واتحاد نساء اليمن، وتحالف الشباب – غامبيا، وشبكة خدمات إشراك الشباب – باكستان، والشباب من أجل السلام، ورابطة الشباب في العمل، وشبكة الشباب من أجل الأهداف الإنمائية للألفية، وشراكة الشباب من أجل السلام والتنمية، ومنظمة زينب لتطوير المرأة.

المرفق الخامس

قائمة المناسبات الخاصة

عنوان المناسبة	الوكالة/الدولة العضو الداعية إلى المناسبة
الاعتماد على السلع الأساسية وأثر الأزمات العالمية المتعددة على أقل البلدان نموا: رسم ملامح التعرض لتقلب السوق وبناء المرونة لمواجهة الأزمات المقبلة	صندوق الأمم المتحدة المشترك للسلع الأساسية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
بناء مستقبل تجاري قوي ومستدام لصالح أقل البلدان نموا: دخول الأسواق وبناء القدرات	منظمة التجارية العالمية، والأمانة التنفيذية للإطار المتكامل المعزز لدعم أقل البلدان نموا
المعونة التجارية من أجل أقل البلدان نموا: تعبئة الموارد وكفالة الفعالية	البنك الدولي
ما يستجد من حقائق وتحديات وفرص لتحقيق التنمية الريفية في أقل البلدان نموا – استنتاجات التقرير المتعلق بالفقر في الأرياف لعام ٢٠١١	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الالتزام الدولي بخفض تكاليف التحويلات المالية وأهمية التحويلات المالية لتحقيق التنمية في أقل البلدان نموا	أستراليا، وإيطاليا، وبنغلاديش، وبنن، وفرنسا والبنك الدولي
التمويل المُبتكر: أحد الحلول لتحقيق الأهداف الإنمائية لأقل البلدان نموا	الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، في شراكة مع الأمم المتحدة
مناسبة مشتركة مع المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة بعنوان ”تنمية القدرات الإنتاجية والتجارة: العامل الأساسي لبلوغ النمو الشامل والمستدام“	المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
معالجة التعرض لآثار تغير المناخ في أقل البلدان نموا	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
البناء على تكنولوجيا الاتصال الفائق السرعة: صيغة موفقة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
التنمية البشرية العادلة: الاستثمار في مجال التغذية في أقل البلدان نموا	نيبال، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي
تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي في مجال الأعمال التجارية الزراعية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والوكالة التركية للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي
التكامل الإقليمي من أجل التنمية البشرية في أقل البلدان نموا: مسار من أجل أفريقيا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المنتدى الرفيع المستوى بشأن بناء إطار شامل لتعزيز التنمية في أقل البلدان نموا من خلال الابتكار والإبداع	المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمعهد التركي لبراءات الاختراع
النهوض بالسياحة لأغراض التنمية المستدامة والحد من الفقر	منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، وزارة الثقافة والسياحة في تركيا

عنوان المناسبة	الوكالة/الدولة العضو الداعية إلى المناسبة
الوكالة التركية للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي والتعاون الإنمائي لتركيا	الوكالة التركية للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي
العمالة والحماية الاجتماعية في أقل البلدان نموا	منظمة العمل الدولية
المرأة باعتبارها موضوعا للتنمية المستدامة والعمل الإيجابي	المديرية العامة لوضع المرأة، تركيا
سياسات الاقتصاد الكلي لأقل البلدان نموا: من الانتعاش الاقتصادي إلى تحقيق التنمية المستدامة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة
بناء القدرة على التكيف من أجل تحقيق التنمية المستدامة: التعاون الدولي والاستراتيجيات الوطنية	نيبال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الإدماج المالي والتنمية الزراعية	النمسا، ولكسمبرغ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
نهج النمو الأخضر المراعي للبيئة وأقل البلدان نموا: حوار مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية	الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية التابع للأمين العام للأمم المتحدة
الاستثمار الزراعي المسؤول في أقل البلدان نموا	منظمة الأغذية والزراعة
كفالة استفادة الجميع من خدمات الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وعلاج مرض الإيدز، وتقديم الرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٥: الآفاق على الصعيد القطري	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ في أقل البلدان نموا	دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ووزارة الصحة في تركيا
قضايا المياه في أقل البلدان نموا	البعثة الدائمة لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة، والبعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبرنامج العالمي لتقييم المياه/منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
معالجة ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في أقل البلدان نموا: الإدارة المستدامة للأراضي والتكيف مع آثار تغير المناخ: التنفيذ المتجانس لبرامج العمل الوطنية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرامج العمل الوطنية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
الاستفادة المثلى من تدابير الدعم لصالح أقل البلدان نموا: إمكانية الوصول والاستخدام والفعالية: بدء تشغيل بوابة المعلومات الإلكترونية المتعلقة بأقل البلدان نموا وإصدار منشور ''الخروج من المأزق''	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الدولية
المسائل الجنسانية والهجرة: العاملون في مجال الرعاية عند نقطة الالتقاء بين الهجرة والتنمية	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية

عنوان المناسبة	الوكالة/الدولة العضو الداعية إلى المناسبة
مناسبة خاصة بشأن قيام أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وسبيل المضي قدما	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
الحركيات السكانية والحد من الفقر في أقل البلدان نموا	صندوق الأمم المتحدة للسكان
تسخير التجارة لصالح المرأة في أقل البلدان نموا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
الدعم المقدم من الحكومة التركية إلى الغابات في الأراضي الجافة والمتدهورة في أقل البلدان نموا: الفرص والتحديات	وزارة البيئة والغابات في تركيا، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
التحول العالمي في الثروة: ما الذي يُمثله بالنسبة لتحقيق التنمية في أقل البلدان نموا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
التدفقات المالية غير المشروعة من أقل البلدان نموا	تركيا (مكتب نائب رئيس الوزراء)، وبنن
المنتدى المعني ببناء القدرات الإنتاجية من أجل القضاء على الفقر	منظمة التعاون الإسلامي، وتركيا
أدوات الرصد لتتبع التقدم المُحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد: بدء العمل في برنامج رسم خرائط أقل البلدان نموا في أفريقيا المعد من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
التعاون بين الثقافات من أجل التنمية العلمية والتكنولوجية	لجنة التنسيق الوطنية التركية لتحالف الحضارات (توبيتاك)
القطن باعتباره محركا لدفة التحول المستدام في اقتصادات أقل البلدان نموا	أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمنظمة الدولية للفرانكفونية
تجربة تركيا في مجال التنمية والتعاون	هيئة تخطيط الدولة في تركيا
المناسبة المشتركة لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات: تسخير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأغراض التنمية: الفرص والتحديات الماثلة أمام أقل البلدان نموا	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا
التعجيل باتخاذ إجراءات التصدي لتغير المناخ في البلدان النامية: الدور غير المستغل لوسائط الإعلام	البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، ومبادرة أخبار بلدان الجنوب
إدماج مسائل الهجرة والتحويلات المالية في عمليات التخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني والإقليمي في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال منظور جنساني	المنظمة الدولية للهجرة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
المساءلة المتبادلة فيما بين أقل البلدان نموا: إطار من أجل جودة المساعدة المقدمة وما بعدها	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

عنوان المناسبة	الوكالة/الدولة العضو الداعية إلى المناسبة
الإنجاز من أجل التنمية في أقل البلدان نموا المتضررة من النزاعات: دور الحوكمة وبناء الدولة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة، والبنك الدولي

المختصرات	*Abbreviations*
	DAC Development Assistance Committee
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة	DESA Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat
الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ	FCTC Framework Convention on Tobacco Control
مؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الدولية	FERDI La Fondation pour les etudes et recherches sur le development international
الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة	IDPS International Dialogue on Peacebuilding and State-building
برامج العمل الوطنية المتصلة بالتكيف	NAPAS National Adaptation Programmes of Action
برامج العمل الوطنية	NAPS National Action Programmes
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	UNCCD United Nations Convention to Combat Desertification
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	UNCDF United Nations Capital Development Fund
مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية	UNCFC United Nations Centre on Transnational Corporations
فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات	UNGIS United Nations Group on the Information Society
منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة	UNWTO United Nations World Tourism Organization
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	WIPO World Intellectual Property Organization
البرنامج العالمي لتقييم المياه	WWAP World Water Assessment Programme

المرفق السادس

إعلان اسطنبول الصادر عن منتدى المجتمع المدني

١ - نحن، ممثلي منظمات المجتمع المدني، وقد اجتمعنا هنا في اسطنبول في الفترة من ٧ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ في منتدى المجتمع المدني على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، لنُعرب عن بالغ تقديرنا للفرص التي أتيحت لنا طوال هذه العملية للتعبير عن آرائنا بشأن التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا ولوضع برنامج عمل اسطنبول وإعلان اسطنبول السياسي.

٢ - ومع ذلك، فمن دواعي خيبة الأمل العميقة، ما تبين في ختام هذه العملية، من عدم سماع أصواتنا وإبرازها في النتائج التي خرج بها المؤتمر. كما أن المفاوضات التي بدأت بإجراء تحليلات لأوجه القصور في برنامج عمل بروكسل، قد برزت أيضا في التقرير المعني بأقل البلدان نموا لعام ٢٠١٠ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة (الأونكتاد). وأظهرت هذه المفاوضات أن الشركاء في التنمية لم يفوا بالتزاماتهم بتقديم مساعدات كافية وإصلاح القواعد التجارية غير العادلة وإزالة عبء الديون وبناء قدرات أقل البلدان نموا.

٣ - والأهم من ذلك كله، أن مختلف التحليلات أشارت أيضا إلى وجود عيوب وأوجه قصور في نموذج التنمية الذي روجت له الجهات الفاعلة المهيمنة في المجتمع الدولي. فقد كان النمو المدفوع بالصادرات نموا غير منصف وغير مستدام، مما أدى إلى اعتماد أقل البلدان نموا على السلع الأساسية وانتكاس مسيرة التصنيع وحدوث ضرر بيئي وتهميش اجتماعي واقتصادي فيها. وقد ساهمت هذه الإخفاقات والنموذج المعيب للنمو في زيادة عدد أقل البلدان نموا من ٢٤ إلى ٤٨ بلدا ورفع ثلاثة بلدان فقط من قائمة أقل البلدان نموا على مدى العقود الثلاثة الماضية. وما زال أكثر من نصف الرجال والنساء في أقل البلدان نموا يعيشون في فقر مدقع. وهناك انتهاك واسع لحقوق الإنسان. ولا يزال العدل والسلم الاجتماعيان حلما بعيد المنال.

٤ - ومنذ البداية، أعلنا بوضوح، أن هذا الأمر غير مقبول. ولا بد من تغيير نموذج التنمية. وقد تردد صدى دعواتنا في شكل مقترحات من أجل وضع هيكل جديد للدعم الدولي، وذهبنا بعيدا في الدعوة إلى إحداث تحول أكثر جوهرية في العلاقات بين الأغنياء والفقراء، وبين الرجال والنساء، وبين النخب وأولئك المفتقدين للموارد، وبين المُهيمنين والمهمشين. وقد دعونا إلى أن يُشكل هذا المؤتمر نقطة تحول نحو عالم أكثر عدلا وأكثر إنصافا وأكثر استدامة. ونحن نشعر بخيبة أمل عميقة إزاء فشل برنامج عمل اسطنبول في مواجهة هذه التحديات.

٥ - ونحن نعتقد اعتقادا جازما بأن من المهم أن تقوم التنمية على أساس مواطن القوة لدى أقل البلدان نموا، وليس على أساس نقاط ضعفها. ويمكن تصنيف بعض البلدان على أنها ''فقيرة'' وفقا لمعايير الأمم المتحدة، في حين أنها غنية في جوانب هامة عديدة - في تماسك المجتمع، وفي الموارد الطبيعية، وفي كونها قادرة على العيش في وئام مع عالمنا الطبيعي، وفي الثقافات المتنوعة، وفي كرامة الإنسان. وبخاصة في الأعداد المتزايدة من الشابات والشباب الذين يملكون إمكانات هائلة وآمال عريضة في مستقبل أفضل. ومن نواحٍ عديدة، فإن مجتمعاتنا هي أكثر البلدان نموا، وليست أقلها نموا.

٦ - ولكن أقل البلدان نموا تُعاني من الحرمان الاقتصادي والاستغلال والتهميش. وقد شارك المجتمع المدني، في إطار التحضير لهذا المؤتمر، في عملية واسعة النطاق من الاستماع إلى شواغل الناس في أقل البلدان نموا وذلك من خلال إجراء مشاورات محلية ووطنية وإقليمية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وقد أبرزت هذه المشاورات الأعباء الكبيرة التي كان على الشعوب المهمشة والضعيفة في أقل البلدان نموا أن تواجهها في العقد الماضي، في ظل أزمات جديدة في الغذاء والماء والطاقة والآثار المترتبة على الأزمة المالية وزيادة حدة أزمة المناخ. وهناك تخوف عميق من مستقبل غير مؤكد حتى مع وجود تصميم على البقاء.

٧ - وقد فشل المؤتمر في تلبية توقعاتنا والالتزام بولاية الجمعية العامة للأمم المتحدة. فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٧/٦٣ يدعو الحكومات إلى حشد تدابير وإجراءات إضافية للدعم الدولي لصالح أقل البلدان نموا، والقيام في هذا الصدد، بصياغة واعتماد شراكة متجددة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. وهذا الأمر لم يحدث. لذا يشعر المجتمع المدني بالإحباط من أن البلدان المتقدمة النمو، بعد أن تسببت في تكبيد أقل البلدان نموا تكاليف باهظة من خلال المضاربات المالية والغذائية، وتطبيق قواعد تجارة غير عادلة، والقروض غير المشروعة بشروط مرهقة، وفي التعرض لأضرار بيئية، من بينها تغير المناخ، لم تلتزم حتى بتقديم مزيد من المساعدات إلى أقل البلدان نموا. والأسوأ من ذلك، قيام العديد من الجهات المانحة إما بتخفيض مساعداتها أو تحويلها لدفع تكاليف إصلاح الضرر الناجم عن تغير المناخ، رغم التزاماتها في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ بتوفير تمويل جديد وإضافي لتمويل المناخ. وتتضاءل المستويات الحالية من المساعدة أمام التكاليف المتزايدة للأضرار التي لحقت باقتصادات أقل البلدان نموا وبشعوبها.

٨ - وإننا ننواه بالجهود الحثيثة التي تبذلها حكومات أقل البلدان نموا والحكومة التركية لإدراج التزامات ملموسة في برنامج العمل، ولكن الدعوة الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إيجاد شراكة متجددة قد قوضها ما قامت به البلدان المتقدمة النمو بشكل

منهجي من إزالة لأي أهداف أو جداول زمنية أو آليات تنفيذ قد تكون استخدمت لمحاسبتهم. وقد رفضوا قبول التزامات تتجاوز تلك التي جرى الاتفاق عليها بالفعل في محافل أخرى مثل مؤتمر قمة الألفية، ومنظمة التجارة العالمية والمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. وقد استخدمت هذه البلدان تلك المفاوضات في محاولة لإحداث انقسامات بين البلدان النامية بدعوة بعض البلدان النامية إلى قبول ذات الالتزامات التي قبلتها البلدان المتقدمة. وسيكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل أقل البلدان نموا، ولكن البلدان النامية بحاجة إلى أن تُساهم وفقا لأهدافها المشتركة ولكن تبعا لمسؤولياتها المتباينة. وينبغي أن يكون الدعم الذي تُقدمه بلدان الجنوب إلى أقل البلدان نموا مُكملا للالتزامات التي وافقت عليها البلدان المتقدمة النمو، وليس بديلا عنها.

٩ - ونرحب بالاهتمام الذي أولي في برنامج العمل لتعزيز القدرة الإنتاجية. وهذا أمر بالغ الأهمية لإيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب وذلك من خلال وضع سياسات إدماجية تُحقق الحصول على قيمة أكبر من الموارد، وتنويع الاقتصاد، والاستفادة من مواطن القوة في أقل البلدان نموا. ونرحب أيضا بالاعتراف بالحاجة إلى أن تتولى الحكومات، وليس الجهات المانحة أو القطاع الخاص قيادة عملية التنمية، ونرحب بإنشاء مصرف للتكنولوجيا.

١٠ - ولكن النهج المُعتمد في برنامج العمل يقوم بشكل كبير على تحرير الاقتصاد وإعادة تجميعه بطرق جديدة. وقد جرى إحلال النهج التي يُوجهها القطاع الخاص محل النهج التي يُوجهها السوق. ويدعو برنامج العمل إلى إزالة العراقيل أمام القطاع الخاص، دون الاعتراف بالحاجة إلى أن تضطلع الحكومات بوضع قواعد تنظم حماية العمال والمستهلكين والبيئة والمجتمعات المحلية. ويتقبل المجتمع المدني فكرة أنَّ القطاع الخاص يمكنه الاضطلاع بدور مفيد، ولكن تجربتنا تُشير إلى شركات قامت باستغلال المعادن والأسماك والغابات بطريقة غير مستدامة؛ والاستيلاء على الأراضي بهدف سرقة الموارد وسبل العيش من السكان المحليين؛ ومزارع للوقود الحيوي دمرت الغابات والأراضي الزراعية؛ وإغراق الأسواق بالأغذية مما دمر سبل معيشة المزارعين؛ ومشاريع تترك السكان المحليين يعيشون بدون مياه وفي بيئة ملوثة. وقد ذكرنا اجتماع المثقفين هنا بضرورة ألا تظل أقل البلدان نموا هي البلدان المُستغلة أكثر استغلال.

١١ - ويدعو برنامج العمل، في عدد من المجالات، إلى منح القطاع الخاص تمويلا من المال العام في أشكال ضمانات وخطط لتشجيع الاستثمار وحوافز. ولكن هذه الإعانات المالية تعني تسليم المال العام إلى القطاع الخاص، أملا في أن يحقق السوق فوائد عامة. فالتجربة الدولية مع شراكات القطاعين العام والخاص تدل على الحاجة إلى تجنب قيام القطاع العام

بدفع التكاليف في حين تجني الشركات الأرباح. فالأموال اللازمة للتغلب على الفقر والظلم، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي والتنمية المجتمعية، يجري تحويلها لدعم الشركات ماليا. وهناك نقص فادح حاليا في التمويل لتلبية احتياجات من يفتقرون إلى الموارد، دون تحويل المزيد من الموارد من الجهات المانحة ومن الحكومات إلى الشركات. فالاستيلاء على مال الخزانة العامة أمر غير مقبول.

١٢ - وندعو إلى أن يُشكل توافق آراء اسطنبول رفضا صريحا لتوافق آراء واشنطن. وينبغي أن تقوم سياسة الحكومات على استراتيجيات إنمائية وطنية تشاركية تركز على رؤية كل بلد ومواطن قوته الأساسية. ويجب أن نوفر الوظائف والفرص من أجل الاستخدام المستدام لما لدينا من النفط والثروة المعدنية والأرض والغابات والأسماك وغيرها من الموارد الطبيعية، بما يُحقق حماية حقوق الملاك التقليديين والمستخدمين للموارد وإضافة قيمة والإصرار على أسعار عادلة. وسيتطلب تنويع اقتصاداتنا أن تقوم القيادة الحكومية ببناء اقتصاد محلي قوي، مع التركيز بوجه خاص على إيجاد فرص أمام التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية والشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات التي تقودها النساء. ويجب وضع حقوق الضعفاء والمهمشين في صلب عملية صنع القرار الاقتصادي، وإنشاء آليات أقوى من أجل تحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة.

١٣ - وينبغي بوجه خاص، أن تتبع أقل البلدان نموا استراتيجية للنمو تتسم بالاستدامة البيئية والعدل، وتقوم على كثافة اليد العاملة، وتوفر فرص عمل لائقة لمجموعة واسعة من الناس، ولا سيما لأعداد كبيرة من الشابات والشبان، وتوفير فرص لإكسابهم مهارات جديدة وتحسين سبل معيشتهم. وينبغي لحكومات أقل البلدان نموا أن تدعم وتضمن حقوق العمل الأساسية، بما فيها حرية تكوين الجمعيات، وإعداد خطط وطنية لتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية بمشاركة فعالة من الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني الممثلة.

١٤ - وكان النمو الذي تقوده الصادرات عنصرا هاما في الاستراتيجيات الإنمائية لأقل البلدان نموا في برنامج عمل بروكسل، ولكن صادرات أقل البلدان نموا ما زالت تشكل حوالي ١ في المائة فقط من صادرات العالم. ومنذ عقد من الزمان، كانت هناك توقعات بأن إصلاح التجارة سيكون ممكنا كجزء من جدول أعمال الدوحة للتنمية. ولكن جرى محو ''التنمية'' من جدول الأعمال، وتعثرت المفاوضات بسبب عدم رغبة الدول المتقدمة النمو في الموافقة على إصلاح التشوهات التجارية الرئيسية في النظام، ولا سيما بسبب القواعد

غير المنصفة بشأن الزراعة. ويدعو المجتمع المدني إلى وضع حد لاتفاقات التجارة غير العادلة، وإلى قيام أقل البلدان نموا بمقاومة الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو للتفاوض حول اتفاقيات تجارية تقوم على المعاملة بالمثل. وثمة حاجة لأن تُوضع المعاملة الخاصة والتفاضلية والمرونة في السياسات بالنسبة لأقل البلدان نموا موضع التنفيذ وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها كل بلد (بدلا من تحديدها زمنيا) في إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقات الإقليمية والثنائية، بحيث تتمكن أقل البلدان نموا من اعتماد استراتيجيات إنمائية تعبر عن الاحتياجات والفرص الخاصة بها.

١٥ - وندعو إلى تشجيع الممارسات الزراعية المجدية اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا والمستدامة بيئيا حتى يتم تعزيز السيادة الغذائية لشعوب أقل البلدان نموا. وثمة حاجة إلى دعم البحوث الزراعية التي تعتمد على تنوع البذور الزراعية والممارسات الاجتماعية والثقافية، ولا بد من تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية لدعم التكيف وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تأثيرات تغير المناخ ذات الصلة. وينبغي لسياسات الإصلاح الزراعي أن تدعم احتياجات أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، ولا سيما النساء، وتعزيز مواطن القوة لديهم وحماية حقوقهم، ودعمهم للقيام بتنظيم جمعيات وتعاونيات منتجة وإضافة قيمة إلى أنظمة إنتاجهم الأصلية.

١٦ - ونحث حكومات أقل البلدان نموا على تعزيز وإعمال حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وعلى أن تكفل في استراتيجياتها الإنمائية تمتع المرأة بحقوقها، على النحو الوارد في القوانين المحلية والمعايير الدولية والمعايير المتفق عليها إقليميا. ويجب على الحكومات أن تكفل المشاركة الفعالة للمرأة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها ورصدها ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق برنامج عمل اسطنبول.

١٧ - وثمة حاجة إلى أن تحترم جميع البلدان حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأبنائهم ومُعاليهم الآخرين. ويجب كذلك كفالة الحق في ''التنقل بكرامة''. ويجب إنشاء آلية تنظيمية فعالة لمنع الاستغلال الجنسي والعمل القسري، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال الذين هم عرضة لهذه الحالات من الحرمان. ويجب على البلدان أن توفر إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والمرافق، وكفالة فعالية نظم الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين. ويجب تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الحالات الجارية للاتجار بالبشر بأحكام تتضمن عقوبات مُشددة على الأشخاص الذين يتورطون في تهريب البشر.

١٨ - ويجب ألا يُهمَّش الاستثمار العام في مجال التنمية البشرية عند تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. فالتعليم أمر حاسم بالنسبة لمواطني أقل البلدان نموا حتى يكونوا قادرين على المشاركة بشكل كامل في الحياة بمناحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بيد أن

مستويات التعليم الرسمي لا تزال منخفضة في معظم أقل البلدان نموا. ورغم أن العديد من أقل البلدان نموا تُحرز تقدما نحو بلوغ الغايات المتعلقة بالتعليم الابتدائي من الأهداف الإنمائية للألفية، لم يترجم هذا إلى فرص لمواصلة التعليم في المرحلتين الثانوية والجامعية. وهذا أمر ضروري إذا كان للشابات والرجال أن يحصلوا على المهارات اللازمة للمشاركة كمواطنين وكمساهمين مهرة في اقتصادات أقل البلدان نموا.

١٩ - وبالمثل، فإن الحاجة إلى تعزيز النظم الصحية والهياكل الأساسية وكفالة وجود نظم صحية فعالة على جميع المستويات أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق الغايات المتعلقة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية. والحكومات بحاجة إلى تخصيص موارد كافية لتوفير الهياكل الأساسية والرواتب والموارد البشرية والتدريب في مجال التعليم، وزيادة الإنفاق على الصحة العامة.

٢٠ - وندعو إلى أن تقوم الحكومات والجهات المانحة بإيلاء أولوية جديدة للغاية المُتعلقة بتوفير المياه والصرف الصحي للجميع بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك إيلاء أولوية جديدة للشراكة العالمية لتوفير الصرف الصحي والمياه للجميع بوصفها منطلقا عالميا للوفاء بالالتزامات الوطنية في مجال الصرف الصحي والمياه. والفقراء في المناطق الحضرية مهملون إهمالا شديدا. ولذا يجب أن تُلبي خطط تقديم الخدمات الاحتياجات المتزايدة للمياه والصرف الصحي في المدن والبلدات. ولا تكمن المشكلة في ندرة المياه بل في غياب الإرادة السياسية. فالحكومات بحاجة إلى وضع آليات للحماية الاجتماعية تكون متاحة لجميع المواطنين، وتحقيق قدر أكبر من المساءلة عن توفير كافة الخدمات الضرورية واعتماد نهج قائم على الحقوق. والمجتمع المدني يرفض خصخصة قطاع الخدمات الأساسية تحت ستار الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو غير ذلك من الذرائع.

٢١ - وندعو إلى الإلغاء الفوري وغير المشروط لجميع ديون أقل البلدان نموا، وإلى قيام حكومات أقل البلدان نموا بتجميد مدفوعات الديون ريثما يتم شطبها. وينبغي إنشاء عملية دولية مع نظيراتها من العمليات الوطنية، بهدف إجراء دراسة دقيقة للديون غير المشروعة، بما فيها دراسات حالات إفرادية، من أجل الخروج بسياسات تؤدي إلى الإلغاء التام وغير المشروط للديون وإحداث تغييرات في السياسات والممارسات المتعلقة بالإقراض والاقتراض. ويجب السعي إلى إجراء تغييرات فورية في الممارسات المتعلقة بالإقراض والاقتراض من أجل التحول نحو عمليات تمويل سيادية وديمقراطية ومسؤولة.

٢٢ - ويجب أن تلتزم البلدان الصناعية بإجراء تخفيضات عميقة وجذرية وغير مشروطة في انبعاثات الكربون وغازات الاحتباس الحراري من خلال اتخاذ تدابير محلية، على أن يتم

التعبير عنها في اتفاقات دولية ملزمة قانونا في إطار اتفاقية المناخ التي تتضمن أهدافا تستند إلى العلم والإنصاف. ويجب التوقف عن السعي وراء حلول كاذبة. والبلدان الصناعية بحاجة أيضا إلى الالتزام بتقديم تمويل من المال العام، يكون إلزاميا وإضافيا ويمكن التنبؤ به وخاليا من الشروط وغير منشئ للديون، وذلك لتغطية كامل تكاليف عملية التكيف في بلدان الجنوب، فضلا عن تكاليف التحول إلى نظم مستدامة، ليكون جزءا من اتفاقات دولية ملزمة قانونا في إطار اتفاقية المناخ. وهناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات لتجنب التغير الكارثي في المناخ. و يجب أن يتحقق هدف اسطنبول المتمثل في تخفيض أعداد أقل البلدان نموا نتيجة لرفعها من القائمة، وليس لأنها تحترق أو تغرق بسبب تأثيرات تغير المناخ.

٢٣ - وندعو إلى تقديم مساعدة إنمائية رسمية أكبر وأفضل، يجب توجيهها نحو فعالية التنمية بدلا من اتباع النهج السائد المتمثل في فعالية المعونة. ويجب أن تحترم المساعدة الإنمائية الرسمية سيادة البلدان وأن تدعم السياسات والبرامج المملوكة لشعوبها، لا أن تقوضها من خلال شروط تعجيزية. وهناك حاجة إلى وجود مصادر للتمويل تكون كافية ويمكن التنبؤ بها، مثل ما يتأتى من ضريبة المعاملات المالية المفروضة على معاملات المصارف الكبرى والمؤسسات المالية.

٢٤ - ويجب إعطاء المجتمع المدني دورا أقوى بوصفه شريكا في عملية التنمية. ولا يقتصر تملك أقل البلدان نموا لاستراتيجياتها الإنمائية ملكية حقيقية أن يكون التملك من جانب الحكومات فحسب، بل أن يكون من جانب المجتمع بكل فئاته. فالدول تحتاج إلى حيز سياسي للبت في أمور التنمية الخاصة بها، ويلزم أن تجري مناقشة الاستراتيجيات وإقرارها ورصدها بطريقة ديمقراطية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون المسؤولية الرئيسية للحكومات تجاه مجتمعاتها وبرلماناتها، لا تجاه المانحين أو المستثمرين أو الوكالات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية. وينبغي للمجتمع المدني أن يضطلع بدور رئيسي في دعم المشاركة العامة وينبغي أن يُدرج بوصفه شريكا أساسيا في جميع عمليات صنع القرار. ويتعين على الحكومات إيجاد حيز للمجتمع المدني ليكون له صوت مستقل.

٢٥ - وهناك حاجة إلى وضع استراتيجية فعالة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وتنفيذ تلك الاستراتيجية ورصدها. وندعو إلى إجراء استعراضات للتقدم المحرز بصورة منتظمة بهدف تجديد الالتزامات وتوليد الإرادة السياسية. وينبغي ألا تعتمد هذه الآليات على عمليات الأمم المتحدة فحسب، بل ينبغي لها أيضا أن تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى. ويجب أن تكون هناك فرص لإجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز، بما في ذلك تقديم تقارير من جانب المجتمع المدني، ووضع آليات

لمساءلة الحكومات، بما في ذلك حكومات أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية على حد سواء، بشأن دورهم في تحقيق أهداف إعلان اسطنبول.

٢٦ - وقد رفع المشاركون في منتدى المجتمع المدني أصواتهم، وأعربوا عن آمالهم للمستقبل. وقد أعربوا عن الحاجة إلى إجراء متابعة فورية وفعالة لكفالة تحقيق نتائج وإنجازات فيما يتعلق بالالتزامات الواردة في برنامج عمل اسطنبول. ويشهد هذا الكم الهائل من المشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني والتزامها بمواصلة العمل معا من أجل مختلف القضايا لفترة طويلة بعد المؤتمر، على اهتمامها وقدرتها على إحداث تغيير.

٢٧ - وسنواصل عملنا على مدى العقد المقبل. وسنقوم بعملية تثقيف وتوعية بشأن التحديات الهامة التي تواجه أقل البلدان نموا والحاجة إلى اتباع نُهج في التنمية يكون محورها الناس. وسنقوم بدعم وتعبئة المجتمعات المحلية والمواطنين الآخرين من أجل تحدي السياسات والممارسات الظالمة وغير المستدامة. وسنضطلع بدورنا في وضع حد للظلم الناجم عن الفقر والمعاناة. وسنواصل العمل بشكل تعاوني مع أولئك الذين يشاركوننا أهدافنا.

٢٨ - ونختتم بالإعراب عن شكرنا للمساهمات الكبيرة المُقدمة من زملائنا المشاركين هنا في اسطنبول؛ واللجنة التوجيهية للمجتمع المدني؛ والشيخ سيدي ديارا، الأمين العام لهذا المؤتمر، وموظفي مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وأطباء العالم، الجهة المضيفة لمنتدى المجتمع المدني؛ ومنظمة رصد أقل البلدان نمواً؛ وحكومة تركيا وشعب هذه المدينة الجميلة اسطنبول؛ ورئيس وأعضاء مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا.

المرفق السابع

بيان القطاع الخاص

تعزيز الفرص والنمو والتنمية

١ - جمع مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في محفل فريد من نوعه لتبادل الأفكار والتوصيات بهدف معالجة الحاجة الملحة لتعزيز الفرص والنمو والتنمية في أقل البلدان نمواً. ويستعد القطاع الخاص للاستفادة من النمو الاقتصادي القوي الذي تحقق في العديد من أقل البلدان نموا في السنوات القليلة الماضية، وهو على قناعة بأن الاستثمارات الخاصة الكبيرة ستتدفق إلى البلدان التي تتمكن من تهيئة بيئة مواتية وإتاحة فرص متكافئة للأعمال التجارية. وتحقيقا لهذه الغاية، يُقدم القطاع الخاص التوصيات التالية.

أولاً - الالتزام بتحقيق النمو وإتاحة الفرص

٢ - تملك أقل البلدان نمواً إمكانيات هائلة تُؤهلها لأن تُصبح اقتصادات أكثر ازدهاراً وقدرة على المنافسة عالميا. ولكن من أجل الاستفادة من هذه الإمكانيات وتحقيقها، يحتاج كل بلد إلى الالتزام بتعزيز النمو وإتاحة الفرص والسيطرة على العملية الإنمائيه فيه وكفالة الملكية الوطنية للعملية الإنمائية. ويجب أن تكون التنمية الاقتصادية للبلد عملية وطنية، وتعبر عن تاريخه وثقافته وظروفه وسياقه. وهذا الالتزام بتحقيق النمو وإتاحة الفرص ما هو إلا الخطوة الأولى نحو تعزيز الثقة في قطاع الأعمال.

ثانيا - دعم مباشرة الأعمال الحرة والمشاريع الخاصة

٣ - تُعد الأسواق المفتوحة والمشاريع الخاصة عنصرا بالغ الأهمية من أجل تحقيق التنمية. ولا يوجد أي نشاط إنساني آخر يضاهي المؤسسة الخاصة في قدرتها على تجميع الناس ورأس المال والابتكارات من أجل إيجاد فرص عمل منتجة وإنتاج السلع والخدمات بطريقة مربحة - مصدر تكوين الثروة. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى تشجيع وتمكين الأعمال التجارية وممارسة الأعمال الحرة والمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتحلى بالشعور بالمسؤولية وتعمل بطريقة مستدامة، وكفالة وجود بيئة تنافسية عادلة لجميع الأعمال التجارية.

ثالثا – تهيئة بيئة تشغيلية مواتية

٤ – تتطلب جميع أشكال المشاريع الخاصة، سواء كانت أسواقا محلية أو استثمارا أجنبيا أو تجارة دولية – وجود بيئة تشغيلية مواتية للنمو والتنمية، بما في ذلك: السلام والاستقرار، وسيادة القانون، والحكم الرشيد الذي يتسم بالمساءلة والشفافية، وغياب الفساد، والهياكل الأساسية الملائمة، والقوى العاملة المثقفة، وحقوق التملك الواضحة والعقود القابلة للتنفيذ. ويجب على أقل البلدان نموا العمل على إحلال السلام والقضاء على الفساد المستشري، حيثما وجد، باعتبار ذلك من الأولويات العليا. وربما تتطلب عملية تهيئة الظروف المناسبة للمشاريع الخاصة إجراء إصلاحات استراتيجية للممارسات التنظيمية القديمة العهد، وقد تُمثل تحديا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا للوضع الراهن لاقتصادٍ ما، ولكن ذلك أمر ضروري للغاية لإطلاق الإمكانيات الكاملة للمشاريع الخاصة والأسواق المفتوحة بطريقة يمكن أن تُحقق تعزيز النمو الاقتصادي وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية.

رابعا – تعزيز الأسواق المحلية وتكوين رأس المال

٥ – بالنسبة لمعظم البلدان، المتقدمة النمو والنامية، يعد وجود سوق محلية تنافسية ولا سيما إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المصدر الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وينبغي أن يكون توفير الرعاية والدعم لعملية تحقيق النمو المحلي عنصرا محوريا في أي جهد إنمائي. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى تحديد الإطار الصحيح لتشجيع الادخار والاستثمار المحليين، بما في ذلك تطبيق سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي تحد من هروب رؤوس الأموال، ووجود بيانات حكومية موثوق بها عن ظروف السوق، واتباع ممارسات سليمة للإفصاح عن المعلومات، ووضع أُطر تنظيمية واضحة وفعالة لممارسة الأعمال تحد من الأنشطة غير الرسمية، بما في ذلك الحصول على ترخيص لممارسة الأعمال، وتوظيف العمال، والحصول على التراخيص ودفع الضرائب. ومن أجل زيادة إمكانية الحصول على رأس المال، ينبغي لأقل البلدان نموا تعزيز الأسواق المحلية للأوراق المالية والسندات، ودعم تدفق المعلومات المتعلقة بأسواق رأس المال.

خامسا – الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال وتنمية القوى العاملة

٦ – تُعد السكك الحديدية، والطرق السريعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – وهي الأدوات الأساسية للنقل والاتصالات – الروابط الأساسية بين الأسواق الإقليمية والدولية وسلاسل التوريد وسلاسل القيمة. ويمكن أن يكون لعملية تحسين التنسيق بين

الاستثمار العام والخاص في الهياكل الأساسية تأثير مضاعف على المساعدة الإنمائية. وحيث إن الاقتصادات التنافسية تتطلب أيضا وجود قوى عاملة حاصلة على تعليم جيد ومهارات متقدمة وتدريب وخبرات متباينة، ينبغي لأقل البلدان نموا أن تقوم بتعزيز مواردها التعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبناء قدراتها التدريبية في مجال المهارات المهنية.

سادسا – تشجيع الاستثمار الأجنبي

٧ – ينبغي لأقل البلدان نموا أن تُكمِّل الجهود الرامية إلى تطوير الأسواق المحلية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي الوارد، الأمر الذي يتطلب تهيئة نفس البيئة التشغيلية المواتية المتوفرة في السوق المحلية. فالاستثمار الأجنبي هو مصدر حيوي للحصول على رأس المال وزيادة القدرة التنافسية والإنتاجية في السوق الوطنية، وهو أيضا مصدر هام لقيام المؤسسات المحلية بتوفير فرص عمل ثانوية هائلة. ونظرا لأن غالبية الاستثمارات الأجنبية يجري توجيهها إلى أسواق أكبر حجما للاستهلاك المحلي، ينبغي للبلدان الأصغر من بين أقل البلدان نموا أن تقوم بتعزيز التكامل الإقليمي من أجل إيجاد أسواق إقليمية أكبر حجما تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

سابعا – زيادة التجارة الدولية

٨ – تماما كما تُعد الأسواق المحلية المفتوحة والمشاريع الخاصة عنصرا بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق التنمية، فإن الأسواق الدولية المفتوحة هي أيضا عامل حاسم في تحقيق إمكانات النمو في أقل البلدان نموا. ويجب على جميع الحكومات العمل على سبيل الأولوية للحد من الحواجز التجارية، واختتام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح في أقرب فرصة ممكنة. كما ينبغي لأقل البلدان نموا أن تسعى إلى تطوير التجارة الإقليمية وفيما بين بلدان الجنوب. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تستثمر في الهياكل الأساسية لقطاع النقل، وتحسين كفاءة وشفافية الأنظمة الجمركية والنقل العابر.

ثامنا – قوة الشراكات

٩ – تُعد الشراكات الفعالة فيما بين الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني مفيدة للغاية في التصدي للتحديات المعقدة والمتشابكة. وقد ثبت أن هذه الشراكات حيوية في المناطق التي لا يمكن لجهة فاعلة واحدة أن تنجح بمفردها في مُعالجة أية قضية. ويُدرك القطاع الخاص مدى قوة الشراكات ويأخذ بزمام المبادرة على نحو متزايد لبدء العمل فيها.

تاسعاً – دور المجتمع الدولي

١٠ – ينبغي للمجتمع الدولي القيام بتنسيق المساعدة الإنمائية لكفالة شعور البلد المستفيد بتأثيرها بصورة تامة، وينبغي أن تستثمر في مساعدة أقل البلدان نموا على تهيئة بيئة تشغيلية مواتية لمباشرة الأعمال الحرة والشركات الخاصة. وفيما هو أبعد من المساعدة المالية، ينبغي للمجتمع الدولي إيجاد حوافز مناسبة ومعايير ذات صلة بالتنمية الفعالة وتعزيز التبادل النشط للمعلومات فيما بين أقل البلدان نموا بشأن الجهود الناجحة.

١١ – ويظل القطاع الخاص على استعداد للعمل كشريك مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى للمضي قدما في الأخذ بهذه التوصيات وتحقيق الإمكانات الكاملة لأقل البلدان نموا.

090911 230811 11-37640 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق